نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

٥ مارس

العددان ١٧/١٦ - السنة الرابعة - ابريل - مايو ١٩٧٧

ملف

شركات النفط متعدّدة الجنسيّة

ليتحد كل العمّال في وجه المستغلّين



موقفنا

الأول من أيار والوضع الراهن

للاول من مايو (ايار) مكانته الخاصة عند عمال العالم وكافة الفئات الكادحة الاخرى فيه . فهو بالنسبة لهم جميعا لا يمثل شريطا متواصلا من المعارك البطولية التي خاضوها على امتداد قرون طويلة من اجل رفع الغبن الواقع عليهم ، وفي سبيل نسف النواميس الاستغلالية التي كانت تتحكم في المجتمعات وتسير قوانين العلاقات داخلها فحسب ، بل هو تذكير بالانتصارات التي انتزعوها من خلال تلك المعارك ، والمكاسب التي حققوها عبر التضحيات الجسام التي قدموها .

وعيد العمال يكتسب اهمية خاصة بالنسبة للعمال العرب ، فهو يأتي في اعقاب وقف النزيف الذي عانت منه الجماهير العربية ما يزيد على عام ونصف ، حيث كانت الحرب الاهلية في لبنان تفعل فعلها في اضعاف طاقات الثورة العربية وقواها الوطنية والديمقراطية . من خلال زجها في معارك جانبية — مرحليا — تبعثر جهودها ، وتشتت طاقاتها . ويطل علينا بعد ان استطاعت الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ان تحافظ على الذات، وبالنسبة للاولى ، تحقق ذلك في ذات الوقت الذي تصعد من نضالاتها داخل الارض المحتلة . وهذه مكاسب ، بالقدر الذي ندعو فيه الى الاعتزاز والتفاؤل ، لا يجوز أن نبعد عن اذهاننا تلك المخاطر التي تحدق بنا والتي لن تقلص من تلك المكاسب ، بل وحتى تنسفها .

وعلى صعيد الخليج والجزيرة العربية ، فان هذا العيد يمر علينا بعد ان استطاعت الثورة العمانية ، ان ترص صفوفها وان تتغلب على بعض الصعاب التي نشأت من جراء التكالب الرجعي ضدها ، والذي امتد طيلة عام ١٩٧٦ ، وتأتي بعد ان تمكنت الحركة الوطنية والقوى الديمقراطية الكويتية ان تنتشل نفسها من حالة القنوط والتراجع الذي عرفته بعد الاجراءات التعسفية التي سبقت واعقبت حل مجلس الامة .

ولا يمكننا ان نتجاوز الخلافات المستشرية في جسم الانظمة الرجعية ، سواء داخل كل منها على حدة ، او فيما بين بعضها البعض . والتي برزت بشكل صارخ وجلي في مؤتمر مسقط والدوحة في العام المنصرم وبداية هذا العام على التوالي .

الا ان تلك الانتصارات ، وهذه الخلافات ، لا يفترض ان تطمس عن اعيننا صعوبة الطريق التي على فصائل الحركة الوطنية في الخليج والجزيرة ان تسير عليها من اجل القدرة على المواجهة والتصدي .

وفي البحرين تمر علينا هذه الذكرى بعد أن تمكنت الحركة الوطنية والقوى الديمقراطية من امتصاص جزء من الهجمة الفاشية التي بدأت في اكتوبر — تشرين الاول — المنصرم ، حيث قامت السلطة العميلة بشن حملات اعتقالات واسعة ومتكررة ، رافقها تعرض المعتقلين الى ابشع انواع التعذيب واكثرها بربرية مما ادى الى استشهاد اثنين منهم تحت وطأة التعذيب هما المناضلين محمد غلوم وسعيد العويناتي .

ومع كل ذلك ، فقد استطاعت جماهيرنا ان تحد من انتشار تلك الهجمة ، وأن تحاصرها . ولعل الاضرابات المحدودة لكن المتكررة ، ومن ابرزها تلك التي قام بها العمال في البا، هي مؤشر قوي يؤكد على قدرة الرد التي تتمتع بها الحركة الوطنية .

ولقد انعكس ذلك التحرك ، في النشاطات الخارجية وكان على الصعيدين العمالي والطلابي ، فقد استطاعت اللجنة التأسيسية ان تحقق مجموعة من المكاسب لصالح الحركة العمالية البحرانية تمثلت في حضور العديد من المؤتمرات وفي الاعتراف بها بوصفها الممثل للحركة العمالية البحرانية . وهذا مما فوت على السلطة فرصة التمثيل الغير شرعي للعمال وهو ما كانت تسعى اليه ، واستطاع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين ان يعقد مؤتمره الثاني بنجاح وتحت راية الرؤية المسئولة العاملة من اجل وحدة الاتحاد وسلامة خطه .

على ان هذا المد النسبي والمحدود ،

بيان اللجنة التأسيسّية لاتحاد عمال البحرين

بمناسبة الأول من أيار

يا جماهيرنا العمالية المناضلة :

يا جماهير شعبنا العظيم

في مثل هذا اليوم من عام ١٨٨٦ قامت الطبقة العاملة في امريكا بمظاهرات دامية بتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروف الحياة المعيشية للطبقة العاملة الا ان السلطات الامريكية وقواها القمعية قامت بتدبير مؤامرة بشعة وأوقعت مجازر رهيبة ضد الطبقة العاملة هزت العالم كله . ومنذ انعقاد مؤتمر باريس عام ١٨٨٩ دأبت الطبقة العاملة العمالية على تجديد ذكرى الاول من ايار باعتباره رمز للصمود العمالي وتلاحم النضال الطبقي ضد الاستبداد والقهر الطبقي وتأكيداً على ضرورة استمرار النضال لتحقيق المطالب المشروعة للطبقة العاملة وتحقيق امالها المنشودة في مجتمع ينتفي فيه استغلال الانسان للانسان . وباعتبار الطبقة العاملة البحرانية جزءاً لا يتجزأ من الحركة العمالية العالمية ، خاضت منذ بداية تكونها معارك ضارية ضد السلطات الرجعية في البحرين التي اخذت على عاتقها حماية المصالح الامبريالية في بلادنا . ولقد خاضت الطبقة العاملة حربا ضارية ضد الاحتكارات الدولية وبالذات النفطية ، ولقد استطاعت ان تفرض تنظيمها النقابي الاول — اتحاد العمال البحراني — خلال الاعوام ٥٤ — ١٩٥٦ ، وبعد الضربة التي وجهتها السلطة الاستعمارية ضد الحركة الوطنية والتي استهدفت ايضا الحركة العمالية بتنظيمها النقابي ، عملت الطبقة العاملة البحرانية على استحداث اساليب تمكنها من النضال ضد السلطات الاستعمارية في البحرين واعلنت عن تشكيل الاتحاد الوطني لعمال البحرين ، وظل هذا الاتحاد يخوض صراعا داميا ضد السلطة الرجعية والشركات الاحتكارية حتى عام ١٩٦٥ عندما اعلن عن تاييده المطلق للمطالب الوطنية وساهم بشكل فعال في انتفاضة مارس ١٩٦٥ ولقد واجهت السلطات الاستعمارية هذه الانتفاضة بأسلوب قمعي وظلت تمارس اساليب البطش والارهاب ضد الحركة العمالية خلال تلك الفترة الممتدة من عام ٦٥ — ١٩٦٨ الا ان ذلك لم يوقف مسيرة طبقتنا العاملة بل كان حافزاً لشن المزيد من النضالات واستحداث الافضل من الاساليب لمواجهة النظام واجهزته القمعية .

وجاء تشكيل اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين ضربة جديدة وجهتها الحركة العمالية البحرانية لمشاريع السلطة التي لم تتردد في ارتكاب ابشع الجرائم في سبيل القضاء على النضالات العمالية وتصفية اللجنة التاسيسية ، بوصفها الراس القيادي للطبقة العاملة ، وهذا ما عبرت عنه حملة الاعتقالات التي شنتها في اوساط عناصر اللجنة التاسيسية وقامت بعملية اغتيال احد ابرز مناضليها ، الشهيد المناضل العمالي محمد بو نفور . وانسجاما مع ازدياد ارتماء السلطة العميلة في البحرين في احضان الاحتكارات ، وحرصها الشديد على تقديم افضل الاغراءات لها ومشاركتها الفعالة في المخطط الانكلو امريكي في الخليج العربي ، ضاعفت من شراسة اساليبها القمعية ضد الطبقة العاملة وفشلت كل اقنعة الزيف الديمقراطي التي لبستها وتخلت عن جميع الهياكل النيابية الهشة التي استحدثتها لاخفاء فاشيتها وطبيعتها الارهابية التي اضطر النظام العميل الى الافصاح عنها خلال الهجمة الشرسة التي قام بها في ٢٣ اغسطس ١٩٧٥ لمواجهة الحركة العمالية والجماهيرية المطالبة بوضع حد للتدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد ، والناجم عن النهب الامبريالي ولاستمرار السلطة في مخططاتها بوضعها القوانين التعسفية مثل قانون أمن الدولة الذي يحمي امن واستقرار مصالح اسيادها الامبرياليين .

يا جماهيرنا العمالية

يا جماهيرنا الشعبية

في الوقت الذي تحتفل فيه الطبقة العاملة باعياد الاول من مايو تواجه الطبقة العاملة البحرانية ظروفا غاية في التعقيد اذ لا تزال طبقتنا العاملة وجماهيرنا الكادحة تعيش تحت وطأة الارهاب الذي فرضته السلطات العميلة في البحرين حيث شنت منذ نوفمبر ١٩٧٦ سلسلة من الاعتقالات الواسعة شملت مدن وقرى البحرين ومارست أبشع اساليب التعذيب ضد المعتقلين مما اودى بحياة المناضلين محمد غلوم وسعيد العويناتي متذرعة في حملتها هذه بعملية اغتيال الصحفي عبد الله المدني والذي اكدت المحاكمات وجميع الادلة على انهامها ارتكاب السلطة العميلة في البحرين .

ان السلطات العميلة في البحرين تحاول بهذه الاساليب الاجرامية ان تضمن استقرار الشركات الاحتكارية الدولية ، وضمان تدفق المزيد من الرساميل الاجنبية وهكذا الغت وبشكل سافر بند حق التنظيم النقابي من قانون العمل الجديد لعام ١٩٧٦ ، اضافة الى ذلك سن العديد من القوانين التعسفية مثل "قانون امن الدولة" الذي يجيز لوزير الداخلية اعتقال أي مواطن وايداعه احد سجون البحرين لمدة ثلاثة سنوات دون تقديمه للمحاكمة، وقانون الضمان الاجتماعي الذي يضمن نهب العمال وتجريدهم من مستحقاتهم.

يا جماهيرنا العمالية

يا جماهيرنا الشعبية

اننا في الوقت الذي نحيي فيه ذكرى الاول من ايار نعاهد طبقتنا العاملة وجماهيرنا الكادحة على مواصلة النضال من اجل انتزاع الحقوق المشروعة للطبقة العاملة ومن اجل مستقبل عادل تنتفى فيه كل اشكال العبودية والاستغلال والقهر الطبقي .

— عاشت نضالات الطبقة العاملة البحرانية بقيادة اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين .

— النصر لقضيتنا الطبقية العادلة .

— سيبقى الاول من ايار رمزاً للتضامن الاممي البروليتاري .

اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين

٢٤ — ٤ — ١٩٧٧

يظل هو الاخر تكتنفه المخاطر ، وعرضة للانتكاس اذا لم يرافقه اندفاع مستمر ومتصاعد نحو تحقيق الوحدة الوطنية ، التي بدونها يتعذر الحديث ليس عن امكانات تحقيق المزيد من المكاسب فحسب بل حتى عن القدرة على الصمود في وجه مخططات السلطة والتصدي لها.

ففي غياب الاصرار والعمل من اجل نبذ عوامل الشقاق والنضال من اجل تقليصها ، يظل النظام يمتلك القدرة على تمرير مؤامراته وتنفيذها بسرعة تفوق حتى تصوراته هو .

من خلال الرؤية الصادقة للمسألة الوطنية وعن طريق العمل الجاد من اجل الوصول اليها ، تنخلق العلاقات النضالية التي تمهد السبيل امام كافة الفصائل ، وتذلل العقبات ، وتزيل العوائق الاساسية التي تقف في وجه النضالات المشتركة . وتوضع الاسس الاولى التي يفترض ان يقام عليها صرح الوحدة الوطنية والتي هي حجر الاساس في نضالنا الذي نخوضه ضد النظام .

من هذا المنطلق ، وعلى تلك الاسس ، ليكن عيد العمال ، ناقوساً جديداً تتردد اصداء دقاته في ارجاء كافة فصائل العمل الوطني ، ليس البحراني فحسب ، بل وحتى العربي ، ويزداد ارتفاع تلك الدقات بين صفوف الفصائل الثورية بها ، من اجل العمل الجاد في سبيل وحدة فصائل الثورة العربية .

كلمة اخيرة ، ربما لم يستطع عمالنا في البحرين ، وفي مناطق اخرى من العالم العربي ان يحتفلوا بعيدهم ، حرمتهم من ذلك القوانين الفاشية والارهابية المعمول بها في بلادنا والمفروضة علينا ، لكن لا بد وان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه العمال لا ان يحتفلوا بعيدهم وبشكل علني فقط بل وان ينتزعوا المزيد من المكاسب التي يشكل حقهم في الاحتفال نزرا يسيرا منها .

تهانينا للطبقة العاملة في البحرين بعيد العمال وليكن شعارنا في هذه المرحلة المزيد من الجهد من اجل الوحدة الوطنية .

ليتحد كل العمّال في وجه

يصرح المسؤولون في وزارة العمل بمناسبة وغير مناسبة بأنهم يسعون الى بحرنة الدوائر الحكومية كخطوة اولى نحو بحرنة كل الشركات في البلاد . ويحددون فترة زمنية لهذه الغاية ، وتنتهي هذه الفترة دون ان تنفذ السلطة وعودها ! ولا يعجز المسؤولون عن ابتكار الحجج والاعذار الكثيرة للتباطؤ في هذه العملية ، ويوزعون الوعود مرة اخرى .. وهكذا .

لكن هذه الحيل والاكاذيب لا تخفى على المطلعين على حقيقة الامور ، ولا تخفى على من يدرك القوانين الاساسية التي تحرك هذه الطغمة الحاكمة والاحتكارات التي تنهب خيرات شعبنا وتستنزف ثروة المنطقة النفطية والمالية . ليس فقط لان الناس قد عرفت ان الكثير من التصريحات التي يطلقها المسئولون هي للاستهلاك المحلي ، وانما ايضا لان طبيعة التوجهات الاقتصادية والسياسية التي تسير عليها الحكومة في هذا الميدان او في غيره من الميادين ، تدفع باتجاه المزيد من جلب الايدي العاملة الاجنبية وتضييق الخناق على العمال المحليين احيانا وتطفيشهم واجبارهم على مغادرة البلاد ، او اعطائهم بعض الاغراءات البسيطة لاسكات المعارضة في صفوفهم .

وهذه التوجهات ونتائجها على صعيد القوة العاملة هي التي يجب كشفها وتعريتها ، ليعرف جميع العمال ، طبيعة العدو الذي يواجههم ، وكيف يمكن مواجهته لانتزاع حقوقهم العادلة .

الاحتكارات والقانون الاساسي الذي يحركها

ان الشركات الاحتكارية الاجنبية التي فرضت هيمنتها على بلادنا ، وتحكمت بثرواتها النفطية ونهبت خيراتها ، قد عملت بكل امكانياتها للحصول على المزيد من الارباح الخيالية من هذه المنطقة . لقد كان الدافع الاساسي لها هو الحصول على المزيد من الاموال من فائض قوة عمل الملايين من المسحوقين في هذه المنطقة ولم يكن لديها في اي يوم من الايام تردد في استخدام اية وسيلة تضاعف من ارباحها بغض النظر عن مدى شرعية هذه الوسيلة او تلك ، عن مدى تطابق هذه الاساليب مع المصلحة الوطنية او القومية او عدم تطابقها ، حيث ان هذه الشركات لا تبدي الاهتمام الكبير بهذه المسألة ، وتقف على النقيض منها لكونها احدى الادوات الاساسية للاستعمار .

وحيث انها تسعى للربح السريع والمتزايد، فقد كانت سياستها العمالية مجحفة للغاية ، سواء في تدني الاجور ، او الخدمات السيئة التي تقدمها للعمال ، او جلب العمال من مختلف البلدان ، دون ادنى اهتمام للنتائج الاجتماعية والسياسية التي ستنجم عن ذلك .

ان هذا هو القانون الاساسي الذي يحرك الاحتكارات الاجنبية والرأسماليين المحليين وتأتي كافة النتائج الاخرى حصيلة للعملية الاستغلالية بمجموعها سواء ارتضى بها هؤلاء الرأسماليين ام لا،حيث ان الجوانب السياسية والاجتماعية لهذه العملية هما من صلب اهتمامات الدوائر الامبريالية واجهزتها القمعية والادارية .

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير التدفق الهائل و « البضاعة » الكثيرة التى تستوردها السوق الخليجية من الهند وكوريا الجنوبية والبرتغال وجنوب شرق اسيا وغيرها من بلدان العالم الثالث.

وعندما يأتي وزير العمل ليشبعنا تطميناً بأن وزارته ستعمل بكل امكانياتها لبحرنة الوظائف في الدوائر الحكومية والشركات الكبيرة ، وستضع قيودا كبيرة على استيراد الايدي العاملة ، فان الوزير لا يخدع الا نفسه ويتوهم بأن الاخرين سيصدقون كافة هذه التصريحات التي تنطلق من وزارة العمل ، والتي تهدف الى ذر الرماد في العيون ، وتزييف الامور على العمال ليسيروا في ركب المخططات التي تضعها السلطة .

البحرين والايدي العاملة الاجنبية الكثيرة

لقد تزايدت اعداد العمال الاجانب في السنوات الاخيرة نتيجة لسياسة السلطة في جلب العمال للاستفادة منهم في سوق العمل الداخلي .

فقد اصبح هؤلاء العمال بضاعة تستوردها الشركات المتخصصة في هذا الميدان ، فمع

المستغلّين



تزايد تدفق الاحتكارات والبنوك تنشأ الكثير من الشركات الملحقة التي تقدم خدمات للقطاع الاساسي ، اي الاحتكارات النفطية والبنكية ، وهذه الظاهرة لم تكن موجودة بذلك الاتساع والحجم في الستينات ، لكنها تاخذ ابعادا كبيرة في السنوات الاخيرة .

ان الشركات المستوردة للايدي العاملة الاجنبية، تجلب بضاعتها من الاسواق الرخيصة في الهند وباكستان وجنوب شرق اسيا بالدرجة الاساسية ، متعاونة مع عدد من الشركات المتخصصة هناك لتجميع هذه الكتل البشرية ، وتكبيلها بعدد من الاتفاقيات التي تتضمن حصة هذه الشركات في بلاد المنشا والسوق ، وتحصل هذه الشركات على نسبة مئوية عالية تصل احيانا الى ٣٠٪ من الراتب الذي سيحصل عليه العامل المستورد.

ان الشركات العاملة في البحرين لاستيراد الايدي العاملة تنسق عملها مع الاحتكارات الاساسية في البلاد (شركة النفط – البا – الحوض الجاف) بالاضافة الى الدوائر الحكومية (الكهرباء – الاشغال – الميناء) لمعرفة احتياجاتها من هذه البضاعة ، ولدى المسئولين في وزارة العمل باع طويل في هذا المجال ، حيث انهم من خلال التقارير التي ترد اليهم ، وبالتعاون مع مسئولي التوظيف في هذه الشركات والدوائر ، يعرفون حاجة السوق الاولية لهذه البضاعة ، ويتفقون مع شركة التصدير على الجهة التي سيتم استيراد البضاعة منها اخذين بعين الاعتبار الارباح التي سيحصلون عليها في عملية الاستيراد ، والارباح التي سيجنونها من وراء احتياجات العمال الاجانب – السكن ، الخدمات ، الاجراءات الادارية الضرورية قبل توظيفهم ، بالاضافة الى الدروس التي يتم استيعابها حول مساهمة او عدم مساهمة عمال هذا البلد أو ذاك في التحركات العماليةفي السنوات الماضية . وهذه العملية التي يقدم فيها المسئولون عن وزارة العمل قدراتهم تتم بالتنسيق مع وزارة الداخلية والقسم الخاص بالدرجة الاساسية .

ان الاستغلال الذي يعاني منه العمال الاجانب فاحش للغاية ، ويكشف بوضوح عن همجية المستغلين ، واستعدادهم لبيع جلد الدب قبل صيده ، وعن تحررهم من كافة المبادىء والقيم الانسانية والاخلاقية والدينية التي تمتلىء افواههم بها في كل مناسبة يواجهون فيها الحركة الشعبية .

أُصبح العمّال الأجانب بضاعة تستوردها الشركات المتخصّصة في هذا الميدان

فالغالبية الساحقة من العمال الاجانب ياتون الى البحرين بموجب عقود من المقاولين الذين جلبوهم للبلاد . وفي هذه العقود نصوص واضحة حول فترة الاقامة في البلاد والتي لا تتعدى في اغلب الاحيان سنتين لان المقاولين يقومون بابتزاز العمال عندما يريدون الاستمرار في العمل ، ويطلبون منهم المزيد من الاموال ، والا سيعيدونهم مرة اخرى الى بلادهم ، ولا يجد العامل الاجنبي بدا من التسليم لهذا المقاول لمواصلة بيع قوة عمله بشروط افضل من تلك الشروط التي يحصل عليها في بلاده ، ولكنها تشكل غبناً فاحشاً ، واستغلالاً بشعاً للظروف التي يعيشها العمال الاخرون في البحرين او منطقة الخليج عموما .

ولا يكتفي المقاولون بجلب العمال الاجانب والاحتفاظ بهويات العمال خوفا منهم عن الهرب الى بلدان الخليج الاخرى ، بل يضعونهم في مجمعات سكنية بشكل قسري لتتم مراقبتهم وحصرهم واستنزاف قوة عملهم الى ابعد الحدود، ونهب كل فلس يمكن نهبه في المسكن والمأكل ، كما هو الحال مع العمال الكوريين العاملين في الحوض الجاف ، والذي تمارس عليهم الشركة اضطهاداً بشعاً ولا يمكن تمييزهم عن معسكرات الاعتقال الجماعية التي شهدتها البلدان النازية والفاشية .

ان هؤلاء المستغلين يدغدغون عواطف العمال القومية ليثبتوا للاخرين بانهم نشطون ومتفانون في عملهم !! ولديهم رصيد كبير عند ارباب العمل، ولذلك يتبارون في جلب هذه البضاعة الجديدة الممتازة .

ان احد جوانب الاستغلال التي يرزح تحتها العمال الاجانب هي حرمانهم من أيام العطل

ان الاستغلال الذي يعاني منه العمّال الأجانب فاحش للغاية، ويكشف بوضوح عن همجيّة المستغلّين ...

وايام المرض ، في الوقت الذي تدفع الشركة اجور العمال بما فيهم العمال الاجانب للمقاول ، ولكن هذه الرواتب تذهب الى جيوب المقاولين .

ان العمال الاجانب قد باتوا يشكلون بضاعة وعبيدا لارباب العمل والمقاولين بشكل يمسخ انسانيتهم ويحولهم الى جزء من ادوات الانتاج الصماء . ان الاحتكارات تنزع من العامل انسانيته ولكنها تضاعف المتاعب على العمال الاجانب ، انهم يعانون من الاضطهاد الطبقي والقومي ، في نفس الوقت الذي تعمل الاحتكارات وأجهزة السلطة على اقامة المزيد من الاسوار بين العمال المحليين والاجانب لابعادهم عن بعضهم البعض ، واثارة النعرات القومية وسط صفوفهم ، ليتباروا في تقديم المزيد من قوة عملهم للاحتكارات ، وتمزق صفوف العمال من خلال هذه المنافسة بين العمال ، واختلاف الانتماءات القومية لديهم .

ولكن هل تقدم الاحتكارات او السلطة الحاكمة المرتبطة بالدوائر الامبريالية ضمانات للمحافظة على هذه القوة العاملة ؟ وهل تجد التصريحات والقوانين البراقة التي تسنها وزارة العمل امام الضغط العمالي المتزايد طريقها نحو التنفيذ ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تتجلى في الاوضاع المزرية التي يعيشها العمال الاجانب ، حيث يتكدسون بالمئات وسط العشيش والاكواخ والبيوت القديمة في احياء المنامة والمحرق والحد الفقيرة . والتي يتكدس من حولهم البؤس والقمامة والامراض والبواليع ، وتتفشى وسط صفوفهم كافة الامراض الاجتماعية من الانحلال والبغاء ، وكافة الامراض الاجتماعية ، ناهيك عن الامراض والاوبئة لانعدام العناية الصحية بهم .

ولكي تضمن الشركات ووزارة العمل ارباحا خيالية ، وضمانا من عدم تاثر هؤلاء العمال الاجانب بالعمال المحليين « المشاغبين » ، فانهم يعيدون عددا من هؤلاء العمال الى بلدانهم ، ويستوردون آخرين . ويتم التخلص من هؤلاء العمال عقب كل احتجاج يصدر عنهم من الاضطهاد والاستغلال والاهانات التي لا حد لها اثناء العمل .

تعدد القوميات للحصول على المزيد من الارباح والطمأنينة

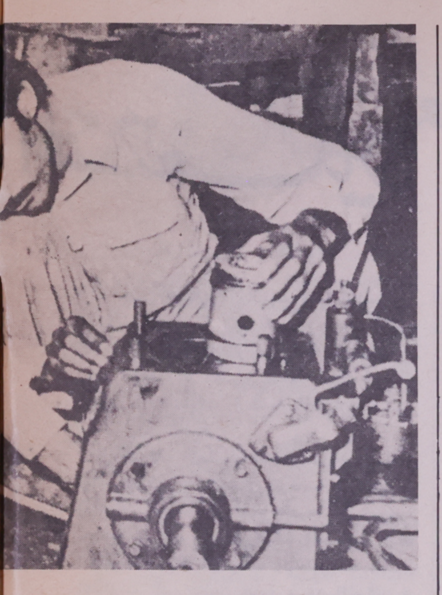
تهدف الاحتكارات الى نهب قوة العمل الى الدرجة القصوى ، لذلك تحرص على استنزاف العمال واستخدام اسلوب (زيرو ديفكت) وجوائز السلامة ، والتشجيعات المالية والترقيات ليكون العمال امناء على مصالح الاحتكارات . ومن خلال التجربة ، بان لدى ارباب العمل وكذلك القسم الخاص ان بالامكان تنويع البضاعة ليكون هناك منافسة اكبر من جهة ، وضمان عدم التلاحم من جهة اخرى .

فخلال السنوات الاخيرة ، وعلى ضوء الانفتاح وضعت السلطة مخططا لاستيراد الايدي العاملة يرتكز على التالي : —

١ — تنويع مصادر البضاعة ، فقد كانت الايدي العاملة ولسنوات طويلة تتدفق من الهند وباكستان وايران ، ولكن تحولا نوعيا حصل في السنوات الاخيرة ، وعلى ضوء زيارات رئيس الوزراء الى بلدان جنوب آسيا (ماليزيا — كوريا الجنوبية — تايلند ... الخ) حيث توجهت الشركات والحكومة الى استيراد الايدي العاملة من هناك .

ان هذه السياسة تهدف الى تخريب صفوف العمال ، وتمزيقهم وخلق المزيد من المنافسة والتزاحم داخل صفوفهم ، ليسهل على الاحتكارات ، ليس فقط فرض الاجور التي تريدها ، وانما تكليفهم بالاعمال الشاقة والمتعددة ، وهي مطمئنة الى ان حركة الاحتجاج لن تتصاعد الى الحد الخطر .

وجلب العمال من تلك المناطق يجعل من الصعوبة بمكان التفاهم (اللغوي) بين العمال ، حيث تحرص الشركات على تقليص الاحتكاك بين العمال الى الدرجة الدنيا ، وذلك بجلب عمال كوريين مثلا او برتغاليين دون ان يشاركهم احد في ذلك المشروع ، بحجة انهم يريدون انجاز المشروع بسرعة ، وان الشركة ستجلب كل ما تحتاجه من بلادها ، من الالات البسيطة حتى العمال ؟



٢ — اتباع سياسة العقود ، وقد دخلت الحكومة طرفا في هذه المسألة ، فخلال زيارة وزير العمل الى الهند اتفق مع الحكومة الهندية على استيراد اعداد معينة من العمال من هناك لفترة معينة ، يتم بعد ذلك اعادتهم الى بلادهم ، تحت ستار المحافظة على عمال الهند ! وقد وجدت الحكومة والشركات ان ذلك مفيد ، فخلال كل سنتين يتم استبدال العمال من ذلك البلد بعمال بلد آخر ، او عمال آخرين من البلد نفسه ، بحيث تضمن الشركات النهب المتواصل لعمال جدد لا يعرفون شروط الاستغلال ، وبعد ان يكتشفوا مقدار البؤس والنهب الذي يمارس عليهم ، تكون مدة اقامتهم قد انتهت وتجري عملية استبدالهم باخرين !

٣ — تحرص الحكومة ، خاصة القسم الخاص على عدم استيراد العمال العرب ، من اي قطر عربي ، والاقتصار على الخبراء والمستشارين الذين تبعثهم الحكومات العربية لاجهزة القمع او من سلك الموظفين ، وهذا يكشف عن احد اوجه الاستغلال من ناحية ، وعن السياسة الاستعمارية القذرة المعادية لطموحات شعبنا القومية من جهة اخرى .



برغم ان الاحتكارات ستمارس ذات اساليب الاستغلال على العمال ، لكن جهاز القسم الخاص لا يريد ان ياتي عمال عرب الى البحرين ، ويفضل العمال الاجانب ، ويستبدلهم بين الفترة والاخرى، لانه يدرك ان نسج العلاقات بين العمال من قومية واحدة ، حتى لو كانوا من بلدان مختلفة ، ستتم بشكل اسرع من نسج العلاقات بين العمال من قوميات مختلفة وان التضامن العمالي والتكاتف سيتم بشكل افضل بين العمال العرب ، حيث انهم سيتعرضون للاضطهاد وستكون لديهم امكانية الاتفاق والتفاهم بشكل اسرع ، رغم الحواجز والعقبات القانونية التي تضعها السلطة امام العمال العرب ، ورغم سيف التهديد بالفصل والابعاد ، المسلط على العمال العرب (من خارج البحرين) .

ليس امام العمال سوى العمل المشترك ضد العدو

اذا كانت الاحتكارات والسلطة باجهزتها القمعية المتعددة ، وبقوانينها التي تطبقها عندما يحلو لها ، وعندما تجد مصلحة في ذلك ، تعمل على تمزيق صفوف العمال واستخدام كافة الترسبات والنزعات القومية والاقليمية لتحقيق مكاسب على العمال ، فهل يكون من واجب عمالنا ان يستسلموا لهذه الاسلحة الفتاكة ، ويعلنوا الصمت والاذعان امام مخططات السلطة الجديدة . كلا . ولا يمكن الاذعان والخنوع امام القهر القومي والطبقي الذي يعاني منه عمالنا وشعبنا وجميع الكادحين في بلادنا بغض النظر عن جنسياتهم وقومياتهم .

ان عمالنا يدركون ان العدو الاساسي الذي يواجههم هو الاحتكارات والامبريالية وخاصة الامبريالية الامريكية وعملائها في الداخل ، وان هذا العدو الاساسي ليس موجه ضدهم فقط ، وانما ضد كل الطبقات الشعبية الموجودة في البلاد حتى لو تعددت الفئات القومية وسط صفوفهم . ذلك ان الامبريالية ليست عدوة الشعب في البحرين فقط ، وانما هي عدوة للشعوب في كل مكان ، سواء في كوريا الجنوبية او الهند او عمان او البحرين ، ويجب نشر الوعي بين صفوف العمال لتوضيح هذه الحقيقة .

لا يمكن مواجهة ارباب العمل دون تكاتف العمال في المنشاة الواحدة . لا يمكن تحقيق انتصار على ارباب العمل الا اذا سعى العمال الطليعيون لمعرفة المصالح الطبقية المشتركة لمجموع العمال ودافعوا عنها ، وفي الوقت نفسه دافعوا عن المصالح الخاصة للفئات المضطهدة والمقهورة بين صفوفهم ، والتي تريد الاحتكارات ان تجعل منها ورقة تخرب صفوف العمال .

ان السلطة تطرح في قانون العمل ، بان الاجور متساوية للعمال المحليين والاجانب ، وان ساعات العمل متساوية ، ولكن ذلك لا يجد طريقه الى التطبيق العملي ، بل يلتف ارباب العمل وبمعرفة المسئولين في الوزارة الى التحايل عليه ، وكم من قوانين جمدتها السلطة بحجة انها لا تناسب الظروف التي تعيشها البلاد — والسلطة تجعل من هذه القوانين زينة تبرزها امام الصحفيين والمراقبين السياسيين لتبرهن عن « تقدميتها » « وحرصها على حقوق العمال » !

واذا كان النضال من اجل الحقوق المتساوية (بغض النظر عن الحقوق التي يجب ان يحصل عليها العامل المحلي من ضمان العمل ، والسكن والخدمات) واجب على العمال لتمتين وحدتهم، فان محاربة كافة الافكار الشوفينية المتعصبة ، والطائفية والاقليمية ، وكل ما يمزق العمال من اسلحة ايديولوجية معادية ، مهمة اساسية يتطلبها الظرف الراهن ، وتطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البحرين .

واذا كان ذلك ضروري من اجل انتزاع مكاسب اقتصادية ، فانه ضرورية ايضا من اجل ان يكون العمال في مقدمة النضال ضد الامبريالية ومشاريعها العدوانية في بلادنا . هذا النضال الذي يقف في مقدمة المهمات المطروحة حاليا امام الطبقة العاملة وجماهير الشعب في بلادنا .

« ان محاربة كافة الافكار الشوفينية المتعصّبة ، والطائفية والاقليمية ، وكل ما يمزق العمّال من أسلحة ايدلوجية معادية .. مهمّة أساسية يتطلبّها الظرف الراهن »

حزب العمال الشيوعي المصري يدين هجمة السلطة الاخيرة

ضمن حملات التضامن التي نظمتها القوى الثورية والوطنية الديمقراطية في مختلف انحاء العالم مع شعبنا ابان حملة نوفمبر — ديسمبر ٧٦ ، اصدر « حزب العمال الشيوعي المصري » عددا خاصا من نشرته « الانتفاضة » عبر فيها عن وقوفه الى جانب شعبنا .

لقد اشتمل العدد الخاص على المواد التالية :—

١ — بيان احتجاج حزب العمال الشيوعي المصري على القمع البربري في البحرين .

٢ — بيان صحفي للجبهة الشعبية في البحرين حول اغتيال المناضل محمد غلوم .

٣ — تصريح صحفي للجبهة الشعبية في البحرين حول الاعتقالات الاخيرة .

٤ — بيان اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين .

وفيما يلي نص البيان الذي اصدره الحزب :

قامت السلطات الفاشية في البحرين ومنذ اوائل الشهر الماضي (ديسمبر) وما زالت بحملة ارهابية شرسة مستهدفة تصفية القوى الوطنية والديمقراطية هناك . فقد قامت هذه السلطات الرجعية باعتقال اكثر من (٥٠) وطنيا من العمال والطلاب والمثقفين ناشرة جوا من الارهاب في كافة مدن وقرى البحرين . ان السلطات الرجعية تقوم بتبرير حملتها القمعية الجديدة هذه بحادث مقتل رئيس تحرير مجلة الكتلة الدينية (المواقف) عبد الله المدني حيث قامت بالصاق تهمة اغتياله بالقوى الوطنية كي يتسنى لها التشهير بهذه القوى كقوى «ارهابية» وزجها في المعتقلات وممارسة كافة انواع التعذيب الوحشي بحقها . ان الدلائل جميعها تشير الى ان اغتيال المدني هو من صنع اجهزة القمع التي دأبت دائما على ابتكار مسرحيات متعددة وتهما تلصقها بالقوى التقدمية من اجل شن مزيد من القمع والارهاب ضدها كما حدث عندما روجت بان القوى التقدمية تخطط لاغتيال وزراء داخلية الخليج وانها اكتشفت كميات كبيرة من الاسلحة من اجل ذلك !! ان القوى الثورية لا تطرح نفسها بديلا عن الجماهير الشعبية وهي لا تؤمن بالتالي بالعمل الارهابي المنعزل عن الحركة الجماهيرية ، وهي ترفض اية تهم تحاول تلك السلطات الرجعية الصاقها بها بهدف تصفيتها وعزلها عن جماهيرها . ان اجهزة القمع والتي يقوم بالاشراف الكامل عليها جلادون انكليز واردنيون يقف على رأسهم الانكليزي هندرسون ، تستعين بهم تلك السلطة الفاشية وتطلق يدهم لتصفية الحركة الوطنية وقواها التقدمية . هذه الاجهزة تقوم بممارسة كافة انواع التعذيب البربري ضد المعتقلين الوطنيين مما ادى الى استشهاد المناضلين : محمد غلوم ، والشاعر سعيد العويناتي . فقد تعرض الاول وعلى مدى اسبوع الى ابشع انواع التعذيب من الضرب المبرح على جميع اجزاء جسمه واطفاء السجائر على الاجزاء الحساسة من جسده وخاصة في الصدر ، الى تسليط الاضواء الشديدة ولساعات طويلة ، مما ادى الى اصابته بالكثير من الكسور ثم توفي متأثرا من آثار التعذيب . اما الثاني فلم يمض لدى زبانية السلطة اكثر من يوم واحد ولقي حتفه على ايدي خبراء التعذيب الاردنيين !!

ان هذه الحملة البربرية هي جزء من مسلسل طويل من الارهاب والقمع الذي تمارسه السلطة العميلة هناك ضد الجماهير الشعبية . وان هذا المسلسل ليتخذ طبيعة نوعية خاصة في هذا الظرف بالذات ، حيث تتجه الامبريالية وخاصة الامريكية منها الى تعزيز هيمنتها وسيطرتها على منطقة الخليج الغنية بثرواتها البترولية ، وذلك بربط انظمته الرجعية بأحلاف امنية تحت دعوى ما يسمى « بامن الخليج » . ان هذا « الامن » لا يعني في النهاية سوى « امن الاحتكارات والمشايخ » . هذا الامن الذي لن يتحقق الا في مواجهة كل القوى الوطنية ، واي صوت يجرؤ على رفع صوته معكرا صفو هذه الاحتكارات الامبريالية وعملائها وهم ينهبون الثروات ويستنزفون جهود الكادحين . وان التطورات الاخيرة في منطقة الخليج تدل جميعها على السير في هذا الاتجاه من حل البرلمان الشكلي في البحرين وسن قانون أمن الدولة الفاشي وما رافقه من حملة اعتقالات واسعة ما زالت مستمرة حتى اليوم ، الى الحملة العسكرية الضخمة لتصفية الثورة المسلحة في ظفار ، الى حل البرلمان الكويتي ، الى مؤتمر مسقط الاخير لوزراء دول الخليج لبحث ما يسمى بالامن الخليجي والذي كان من نتائجه المباشرة تلك الحملة الشرسة ضد كافة القوى الوطنية في البحرين .

ان هذا المخطط الامبريالي لفرض الهيمنة الامبريالية على الخليج وتصفية القوى التقدمية انما هو جزء لا يتجزأ من المخطط الامبريالي الذي تتعرض له المنطقة العربية لربطها بالعجلة الامبريالية . اننا مطالبون في اللحظة الراهنة بالوقوف مع جميع القوى الثورية العربية والتضامن معها ، والقيام بأوسع تشهير ضد الانظمة الرجعية العربية وفضح المؤامرات والمخططات الامبريالية . ومن هذا المنطلق فاننا نقف بحزم مع القوى الثورية في البحرين ونشجب كافة الاجراءات القمعية التي يتعرض لها المناضلون الوطنيون الديمقراطيون . واننا نطالب جماهيرنا الوطنية الديمقراطية في مصر بـ :

١ — اقامة حملات التضامن مع القوى الثورية في البحرين والتشهير بالنظام القمعي هناك من خلال كل الادوات المتاحة من مؤتمرات وندوات وصحافة ... الخ .

٢ — بعث برقيات استنكار لما يحدث هناك الى كافة المنظمات الدولية ولجان الدفاع عن حقوق الانسان .

٣ — المطالبة بايقاف عمليات التعذيب الوحشي التي تنتمي الى القرون الوسطى ، والافراج الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين .

٤ — فضح التواطؤ المشبوه الذي تقوم به السلطات المصرية واجهزة اعلامها للتمويه على الاحداث الجارية في البحرين ، بل واظهار هذا النظام القمعي بالنظام الذي يحرص على رخاء مواطنيه ، بالنظام الديمقراطي !!

«حزب العمال الشيوعي المصري»

بيان من المثقفين في سوريا تضامناً مع الشعب العربي في البحرين



ان موقعي هذا البيان من المشتغلين في مختلف نشاطات العمل الثقافي في سوريا من كتاب وفنانين وحقوقيين وصحفيين ، الذين يتابعون باهتمام وقلق شديدين الاحداث والتطورات الجارية في البحرين ، يتوجهون الى الرأي العام المحلي والعربي والعالمي ، والى كل القوى الشريفة والمناضلة في سبيل حقوق الانسان وحريته ، من اجل التضامن مع شعب البحرين العربي ، الذي يعيش ابشع ظروف الاضطهاد ويواجه حاليا حملة من اشرس حملات الارهاب والقمع ، التي تستهدف بالدرجة الاولى تصفية حركته الشعبية وقواه الوطنية الديمقراطية .

فمنذ قرابة العامين اخذت السلطة البحرانية تضيق على الحريات العامة حيث علقت العمل ببعض مواد الدستور وحلت البرلمان المنتخب واعتقلت بعض اعضائه وفرضت رقابة مشددة على الصحافة ، وضربت الحركة العمالية وزجت بالمناضلين النقابيين في السجون . ومنذ ذلك التاريخ استمرت السلطة في تصعيد حملتها القمعية ضد الحركة الشعبية ، وفي نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ شملت حملات الاعتقالات العديد من العمال والكتاب والصحفيين والاطباء والمحامين والجنود والطلاب ، ويتعرض المعتقلون الى اساليب تعذيب لا انسانية استشهد خلالها اثنان من المعتقلين هما المناضلان : محمد غلوم وسعيد العويناتي .

ان الاعتقال التعسفي ، التعذيب الجسدي الوحشي ، تلفيق التهم ، تقديم المعتقلين الى محاكمات صورية تفتقر الى ابسط المظاهر القانونية ، بما في ذلك حرمان المعتقلين من حق توكيل محامين للدفاع بالاضافة الى التصفية الجسدية لعدد من المناضلين في السجون والاقبية ، ان كل هذه الممارسات الوحشية يعاني منها شعبنا العربي في البحرين وطليعته المناضلة .

ان حكومة البحرين التي تستعين بالمخابرات البريطانية والايرانية والاردنية من اجل قمع الحركة الشعبية ، قد وجدت في ظل الوضع العربي الراهن فرصتها الذهبية ، حيث تتكالب القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية على قوى التحرر العربية . ان ما يجري في الخليج بصورة عامة مرتبط بالمشروع الامبريالي الذي تسعى اليه الولايات المتحدة الامريكية وعملائها في منطقة الخليج لاخراج حلف امن الخليج العسكري العدواني الذي يهدف الى ضمان مصالح الامبريالية في المنطقة . ان الحملة الشرسة ضد الحركة الشعبية في البحرين وضرب الحركة الوطنية وتضييق الحريات في الكويت والهجمة الوحشية على ثورة شعب عمان ، تشكل حلقة متكاملة من الاحداث تجاه تدعيم الهيمنة الامبريالية على الخليج . ان احداث الخليج هي جزء من التحرك الامبريالي العام لترتيب اوضاع المنطقة العربية بما يخدم المصالح الامبريالية الصهيونية ، وضرب الحركة الديمقراطية العربية وتعبيراتها السياسية . ان قضية الحرية واحدة . وواجبنا ان نرفع اصواتنا عاليا للتنديد بالجرائم التي تنتهك حقوق الانسان وتحرمه من كل حرياته . اننا ندعو من اجل الوقوف الى جانب شعب البحرين الذي تسومه حكومته ابشع صنوف القمع واشدها همجية وتحرمه من ابسط حقوق المواطنة . ان موقفنا هذا هو تعبير عن قناعتنا بضرورة الدفاع عن حقوق الانسان وحريات المواطنين في الوطن العربي والعالم .

العار للجلادين ... ولمضطهدي الشعوب ..

الحرية لشعبنا في البحرين ...

الدعم للمناضلين في الخليج العربي في مواجهة الغزو الامبريالي الرجعي ..

المجد لشهداء حركة التحرر العربية .

الادانة لكل اشكال الاضطهاد والقمع والتضييق على الحريات .

النصر لقضية الحرية والديمقراطية في الوطن العربي وفي كل مكان من العالم .

دمشق ٢٥—١—١٩٧٧

هيثم العودات — كاتب
محمود سليمان — مخرج سينمائي
شوقي البغدادي — كاتب
ممدوح عدوان — شاعر
عمر اميرالاي — مخرج سينمائي
سمير زكري — مخرج سينمائي
رشاد ابو شاور — كاتب
محمود ابو عبد الله — صحفي
عادل محمود — صحفي
ابو علي ياسين — كاتب
فاضل جتكر — مترجم
قيس الزبيدي — مخرج سينمائي
محمد ملص — مخرج سينمائي
محمد العودات — دكتور جامعة
احمد دحبور — شاعر
منصور ابو الحسن — صحفي
ميشيل كيلو — صحفي
محمد حافظ يعقوب — كاتب
اشرف بقلة — صحفي
نزيه ابو عفش — شاعر
يوسف عبد لكي — فنان تشكيلي
رضا حسحس — فنان تشكيلي
محمود عبد الواحد — كاتب
مروان صباغ — محامي
مروان مؤذن — سينمائي
احمد يوسف داود — كاتب وشاعر

الحرية للوطنيين المعتقلين في سجون البحرين

منذ اكتوبر ١٩٧٦ والسلطات في البحرين تصعد من حملات الاعتقال والقمع ضد خيرة ابناء الشعب من الوطنيين والديمقراطيين ، بعد ان لفقت لهم السلطة الاتهامات الباطلة • وقد رافق ذلك حملات تعذيب وحشيةادت الى استشهاد المناضلين محمد غلوم وسعيد العويناتي • وما زال العديد من الوطنيين في السجون بدون محاكمات يتعرضون لمختلف صنوف التعذيب محرومون من ابسط حقوقهم الانسانية والحقوقية• وهذا المخطط القمعي في البحرين هو جزء من المخطط الامبريالي الصهيوني الرجعي في المنطقة ، والذي يستهدف كافة فصائل حركة التحرر الوطني العربية وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية التي تعرضت وما زالت لاشرس مؤامرة عرفتها ، حتى الان ، بهدف تصفيتها •

معركتنا واحدة ومترابطة ، فلنرفع صوتنا عاليا مستنكرين حملة الاعتقالات والقمع في البحرين ، ولنهيب بالرأي العام العربي والتقدمي العالمي ليقف معنا مطالبين بالافراج الفوري عن الوطنيين المعتقلين في سجون البحرين ، ولنعلن تضامننا وتلاحمنا مع الحركة الوطنية في البحرين •

هاني مندس
هاني حبيب
علي فارع سالم
ياسر محمود
نزيه ابو نضال
نبيل ابو جعفر
جعفر محمود
محمد سلمان
نبيل عبد الرحمن
محمد حافظ يعقوب
حبيب صادق
سلمان عبد المجيد
علي الخطيب
سعيد حورانية
عبد القادر ياسين
عبد العزيز عبد القادر
حنا مقبل
ابو المجد
نازك الاعرجي
د. رضوان عاشور
محمد عليان
طارق بعماري
منصور المغربي
هشام ابو النمر
ابو زهره
البشر بن رمضان
رسمي ابو علي
سلامه حجاوي
وجدان علي
واصف منصور
نجلاء نصير
فايز زعبي
جهاد حتر
خالد ابو خالد
طارق شهاب الدين
محمود النويسه

ناجي علوش
بسام شريف
محمود درويش
رشاد ابو شاور
غازي الخليلي
توفيق فياض
ابو داود
ابو الصادق
ماجد ابو شراره

صخر
معين بسيسو
عبد الحفيظ محارب
منى السعودي
احمد دحبور
محمود سويد
سلوى العميد
علي اسحق
عماد شقور

مجلس السلم العالمي
هلسنكي ، فنلندا
تحية حارة ،

منذ عام ١٩٧٤ اخذت بالتصاعد سياسة معاداة الديمقراطية والقوى الوطنية في البحرين . فقد شرع (مرسوم قانون بشأن تدابير امن الدولة) . وعطلت المواد الهامة من الدستور الذي سبق ان وضع في عام ١٩٧٣ . ومنذ ذلك الحين تزايدت حملات اعتقال الشخصيات الوطنية والديمقراطية . وكان من ضحايا تلك الحملات الوطني الديمقراطي نصير السلم المعروف سيف بن علي .

وحديثا تصاعدت هذه الحملة بدرجة مريعة حيث اخذ السجناء والمعتقلين يلاقون التعذيب حتى الموت . ففي ١٩٧٦/١٢/١ استشهد تحت التعذيب المناضل الوطني محمد غلوم بوجيري . وفي يوم ١٩٧٦/١٢/١٢ استشهد المناضل الصحفي سعيد العويناتي ، وقد رأسه مهشما بعد اعتقاله بيوم واحد .

تجدون طيا بيانات جبهة التحرير الوطني البحراني والجبهة الشعبية في البحرين التي تلقي ضوء على الاحداث الاليمة في البحرين .

وليس بخفي ان هذه الاحداث مرتبطة بالحملة الامبريالية الرجعية في منطقة الخليج والجزيرة العربية لتعزيز الوجود الامبريالي الانكلو — امريكي عسكريا وسياسيا ، بما في ذلك فرض مشروع ما يسمى « امن الخليج » وذلك لمواجهة المد الوطني الصاعد والنضال في سبيل تحرير الثروات الوطنية في هذه المنطقة . وتهدف هذه السياسة بوجه خاص الى قمع حركة التحرر الوطني العربية ، وفي ذلك قمع الثورة الشعبية في عمان وتهديد النظامين الوطنيين التقدميين في كل من العراق واليمن الديمقراطية .

نرجو التفضل بارسال نسخ من البيانات المرسلة طيا الى اللجان الوطنية المرتبطة بمجلس السلم العالمي ومطالبتها بالقيام بحملة تضامن مع شعب البحرين وقواه الوطنية ، ومن ذلك ارسال رسائل احتجاج الى سفارات البحرين والى حكومة البحرين والمطالبة بالكف عن سياسة القمع ، وباطلاق سراح المعتقلين والسجناء الوطنيين والديمقراطيين .

وتقبلوا تحياتنا .

عزيز شريف
السكرتير العام



بمناسبة الأول من ايار :

« اللجنة التأسيسيّة لاتحاد عمال البحرين » تحت الاضواء

في الاول من مايو يحتفل العمال بعيدهم • وبمناسبة الاول من مايو ، التقت « ٥ مارس » بمسؤول العلاقات الخارجية في اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين واجرت معه حوارا مطولا تناول تطور الحركة العمالية البحرانية •• والدور الذي لعبته ولا تزال تقوم به اللجنة التأسيسية في دفع نضالات العمال خطوات الى الامام • كما جرى بحث الاوضاع العمالية الراهنة•• واستعراض البرنامج الذي تعمل اللجنة بموجبه من اجل مواجهة مخططات السلطة ضد الحركة العمالية •• وكان اللقاء فرصة للاطلال على علاقات اللجنة مع الاتحادات العمالية العربية والدولية .

وتغتنم « ٥ مارس » هذه المناسبة لتنشر ، الى جانب المقابلة ، برنامج اللجنة التاسيسية لاتحاد عمال البحرين .

برنامج اللجنة التأسيسية لاتحاد عمّال البحرين

منذ البدايات الاولى للنضالات العمالية في الثلاثينات من هذا القرن ، كانت احد ابرز المطالب العمالية ، السماح لهم بالتنظيم النقابي ، ليتمكنوا من المساومة الجماعية مع احتكارات النفط والمقاولين والشركات الاجنبية التي تدفقت بكثرة لنهب ثروات المنطقة ، واستغلال الطاقة البشرية . لقد كانت الاحتكارات وممثليها في السلطة الحاكمة يرفضون هذا المطلب المشروع والعادل للطبقة العاملة البحرانية رغم انهم يقرون به في البلدان الرأسمالية الاخرى لكنهم في بلادنا وفي الامارات الاخرى ، والانظمة المشائخية الاخرى ، يفضلون سياسة الاقتصاد الحر ، والقهر الواسع على الطبقة العاملة ، وممارسة النهب والاستغلال عليهم ، تماما كما يمارسون النهب والاستغلال للثروة النفطية الهائلة في المنطقة دون حسيب او رقيب .

ولم تكن سياسة عدم الاقرار بحقوق العمال النقابية هي الوسيلة الوحيدة لتمزيق العمال ، فقد

س١ : هل لك ان تعطينا فكرة سريعة عن نشأة الحركة العمالية في البحرين ؟

ج١ : تعود جذور الحركة العماليةفي البحرين الى بداية الثلاثينات من هذا القرن . فقبل ذلك ، كانت الزراعة البدائية ، والغوص ، وصيد الاسماك ، هي الحرف الرئيسية التي يزاولها السكان . ففي عام ١٩٣٢ اكتشف النفط ، وبعد عامين جرى استخراجه بشكل تجاري ، مما جعل نسبة لا بأس بها من اليد العاملة تتوجه للعمل في حقوله . وفي عام ١٩٣٦ ، فتحت صناعة النفط مجالا اوسع لليد العاملة، عندما اقيم معمل التكرير في "عوالي". واستمر الوضع على هذا الحال ، الى نهاية الستينات من هذا القرن .

فبموجب سياسة « الانفتاح » الاقتصادي ، ومن جراء التدفق الهائل للرأسمال الاجنبي بحكم العروض المغرية التي توفرها السلطة ، عرفت البحرين بعض الصناعات الغير نفطية ومن اهمها صناعة صهر الالومنيوم ، وزلاقة وتصليح السفن . الى جانب مشروع لم يكتمل بعد هو « الحوض الجاف » .



س٢:ما هي اهم المعارك التي خاضتها الحركة العمالية ضد الشركات الاحتكارية ؟

ج٢ : منذ بداية نشؤها اصطدمت الحركة العمالية بالسياسة التعسفية التي مارستها ولا تزال تمارسها الشركات الاحتكارية . اذ ان الطبقة العاملة تعاني من انعدام قوانين للعمل تضمن للعمال الحدود الدنيا من حقوقهم، وهي عندما وضعت ، كان انحيازها لارباب العمل واضحا جدا .

أما الحريات النقابية ، فهي معدومة، ولا يزال العمال محرومين من ابسط الحقوق التي تبيحها الاعراف وقوانين حقوق الانسان .

لقد شنت طبقتنا العاملة نضالات ضروسا ضد الاحتكارات الاجنبية، رفعت خلالها مطالبها العادلة . وتحولت بعض تلك المعارك الى انتفاضات شعبية عارمة وشاملة شاركت فيها الى جانب العمال فئات مسحوقة اخرى من جماهير شعبنا .

ولا شك ان اضرابات ٣٨ ، وحركة ٥٤ ــ ٥٦ ، وانتفاضتي ٦٥ ، و٧٢ هي علامات مضيئة وبارزة علىطريق نضالات جماهيرنا العمالية .

ومما يجدر ذكره ، هو الارتباط الوثيق بين نضالات طبقتنا العاملة ضد الاحتكارات بالنضال ضد السلطة القائمة . ولذلك ما يفسره . فالعلاقات المصلحية بينهما يجعل هذه الاخيرة ، تتدخل في اي نزاع بين العمال والاحتكارات لصالح الاحتكارات . وفي الوقت ذاته فان الشركات الاجنبية « تستنجد » بالسلطة لمواجهة اي تحرك عمالي . وهذه الاخيرة لا تتردد في ارسال جلاد يها لقمع العمال ، والانتقام منهم .

س٣ : ما هي اهم الاهداف التي ناضل العمال من اجل تحقيقها ؟

ج٣ : منذ اول انتفاضة ساهم فيها العمال ، لم يترددوا في رفع مطالبهم وكانت اهمها عام ١٩٣٨ :

١ ــ تحديد ساعات العمل .
٢ ــ السماح بتشكيل نقابة عمالية .

> ان اضرابات ٣٨ وحركة ٥٤-٥٦ ، وانتفاضتي ٦٥-٧٢ هي علامات مضيئة وبارزة على طريق نضالات جماهيرنا العمالية

اعتمدت الاحتكارات وممثلها في السلطة سياسة التخريب الداخلي في صفوف العمال ، عن طريق جلب الآلاف من العمال الاجانب الذين لا حقوق لهم على الاطلاق ، ويمكن للمقاولين والسلطة ان تبعدهم عن البلاد في اية لحظة يبدون فيها تحركاً مع رفاقهم العمال المحليين . كما عملت السلطة على زرع وتعميق النزعات الشوفنية في صفوف العمال ، مضيفة الى خبرتها العالمية اساليب جديدة ، لتتمكن من نهب النفط واستعادة العائدات النفطية بكافة الوسائل والحيل باقل الخسائر الممكنة ، ولضمان امن واستقرار هذه الاحتكارات.

لكن الطبقه العاملة في البحرين . التي عركتها التجارب ، وادركت ان اليد الواحدة لاتصفق وان وقوف العمال الى جانب بعضهم البعض هو الوسيلة الاساسية لانتزاع حقوقهم العادلة ، واصلت نضالها بالاساليب الشرعية واللاشرعية بالطرق العنيفة والسلمية عبر مختلف اشكال النضال ، وفرضت اشكال نضالية معينة في مجرى النضال الوطني وخاصة في اعوام ٥٤ ـ ٥٥ حيث اسس العمال اتحاد العمل البحراني الذي ضم في عضويته غالبية العمال البحرانيين الذين انخرطوا بنشاط في النضال الوطني والمطلبي ضد المستعمر واحتكاراته النفطية ، وضد العملاء المحليين .

ولقد اثبتت التجربة الضرورية التاريخية لوحدة العمال في منظمة عمالية تدافع عن حقوقهم ، خاصة اذا اخذنا ظروف البحرين الخاصة بعين الاعتبار ، من حيث صغر عدد الطبقة العاملة ، وقلة العمال قياساً الى البلدان الاخرى المتواجدين في المنشأت والشركات المختلفة ، وصغر مساحة البلاد مما يجعل الترابط والتفاعل سهلا وسريعاً بين كل العمال في البلاد ، ومن ناحية اخرى كان من الضروري تكتيل كل العمال في منظمة عمالية واحدة والنضال لانتزاع حقوقهم في تشكيل النقابات على صعيد المؤسسات والشركات المختلفة ، وهكذا ناضل اتحاد العمل البحراني من اجل قانون عمل يسمح للعمال بتشكيل النقابات ، وتمكن بصمود العمال من اقرار الكثير من المطالب العمالية في اللجنة الثلاثية التي تشكلت في أعوام ٥٥ ـ ٥٦ لهذا الغرض .

لكن السلطة الاستعمارية التي وجهت ضربة شديدة للحركة الوطنية ، استهدفت في حملتها تلك أيضاً ضرب الحركة العمالية وسلب كافة مكتسباتها وتأمين سلامة واستقرار نهب الاحتكارات وحرمان العمال من حقوقهم .

ورغم الضربات والاخفاقات العديدة ، لكننا لم يساورنا ادنى شك بانتصار قضيتنا العادلة، وبقدرتنا على انتزاع حقوقنا المشروعة ، لأن السلطة تسبح ضد التيار التاريخي العارم ، ومهما تمكنت من النجاح المؤقت لكنها لن تستطيع مواصلة تنكرها لهذه الحقوق العمالية . ولذلك واصل عمالنا نضالهم من اجل حقوقهم النقابية والمطلبية . وعندما أعلنت بريطانيا عن انسحابها من الخليج العربي وجدنا ضرورة طرح مطلبنا الدائم والمشروع وهو حقنا في تشكيل اتحاد للعمال ، وفي تشكيل نقابات عمالية وفي ممارسة كافة الحقوق التي اقرتها المواثيق والمنظمات الدولية والتي يجب ان تلتزم بها حكومة البحرين ، طالما ارتضت ان تكون احدى الاعضاء في هذه المؤسسات الدولية .

ولقد تميزت الحقبة الممتدة من ٦٨ - ١٩٧١ بتصاعد النضال العمالي المطلبي والذي لم يخل أي اضراب عمالي في المؤسسات الحكومية اوالشركات او لدى المقاولين من مطلب السماح بتشكيل نقابات للعمال . وكانت باستمرار تقابل بالتجاهل والاهمال المتعمد من قبل السلطة .

في هذه الظروف وجدت القيادات العمالية ضرورة تكتيل صفوفها وتعبئة العمال للنضال الواسع من اجل هذا المطلب العمالي العادل ، وكانمشروع اتحاد عمال ومستخدمي البحرين . الذي تشكلت اللاجنة التأسيسية من قبل العمال أنفسهم ، لتمارس دورها في تكتيل الجماهير العمالية ، ولتتصل بوزارة

٣ — الحاق نظام التوظيف بالشركة بدل الوساطة .

٤ — ايجاد قانون عمل .

وخلال حركة ٥٤ — ٥٦ التاريخية في البحرين ، كان للعمال دورهم البارز فيها . وبالتالي فقد رفعت هيئة الاتحاد الوطني بوصفها تقود النضال الجماهيري في تلك الفترة مطالبا للعمال ، ووصل الامر الى تشكيل اتحاد للعمال، ورضوخ السلطة وقبولها بسن قانون للعمل .

الا ان فترة القمع التي اعقبت سحق حركة ٥٤ — ٥٦ ادت الى تخلي السلطة عن الالتزامات التي تعهدت بها خلال مد تلك الحركة .

وهذا ما دفع العمال الى شن المزيد من النضالات ، من اجل تحقيق العديد من تلك الاهداف وفي مقدمتها حقهم في تشكيل مؤسستهم النقابية التي تؤطر نضالاتهم ، وتدافع عن حقوقهم ، ولم يكن تشكيل اللجنة التأسيسية الا التجسيد الملموس لهذا المطلب .



الشهيد سلطان حافظ

س٤ : ماذا كان دور اللجنة التاسيسية في نضالات الطبقة العاملة ؟

ج٤ : كما اشرت ، فان البحرين عرفت حالات قمع اعقبت في كثير من الاحيان حالات المد الجماهيري . وكما حصل في اعقاب الانقضاض على حركة ٥٤ — ٥٦ ، كذلك كانت السنوات التي جاءت بعد انتكاسة انتفاضة ٦٥ العمالية المجيدة . اذ شهدت بلادنا حالة جزر رهيبة تركت بصماتها على كافة مرافق النشاطات بجانبي ذلك الثقافية والاجتماعية . الا ان الحركة العمالية سرعان ما تمكنت من استعادة حيويتها، ورص صفوفها والانطلاق من جديد . دشنت ذلك باضراب عمال الكهرباء عام ١٩٦٨ ، الذي كان بداية لحركة جماهيرية واسعة تمثلت في العديد من الاضرابات التي شملت مرافق عديدة في البلاد ، وامتدت على ثلاثة اعوام ومن اهمها : اضرابات شركة طيران الخليج ، اضراب شركة البرق واللاسلكي ، اضراب عمال مصنع صهر الالومنيوم « البا » ... الخ .



الشهيد عبدالله حاجي



الشهيد عبد الحسن جاسم الجمري

الشهيد علي مجيد ابراهيم

الشهيد اسماعيل علي عبدالله

الشهيد حسن راشد عبد الله

كانت تلك الاضرابات تجري ، وفي الوقت ذاته كانت الحوارات داخل الحركة العمالية تتبلور اكثر فأكثر من اجل الخروج بصيغة عملية تتلاءم والظروف وتستطيع ان تتجاوز العديد من سلبيات اساليب العمل السابقة ، وتشكل نقلة نوعية على طريقة العمل العمالي البحراني . كانت الطبقة العاملة تشعر اكثر من اي وقت مضى بضرورة تشكيل الاطار التنظيمي الذي من شأنه ان يؤطر نضالاتها . من هنا

العمل والشؤون الاجتماعية لانتزاع حق العمال في هذا المطلب الذي يقره قانون العمل البحراني الصادر عام ١٩٥٧ .

ولقد استمر عمل اللجنة التأسيسية بشكل علني رغم الارهاب الذي مارسته اجهزة القسم الخاص ، وتمكنت من تنظيم العديد من اللجان العمالية في الشركات والمؤسسات المختلفة عبر الاجتماعات العامة والواسعة التي وقفت المخابرات مشدوهة حائرة أمامها وعاجزة عن الحركة آنذاك .

وبعد سبعة اشهر من النشاط العلني قررت السلطة توجيه ضربتها الى الحركة العمالية بعد أن تصاعدت الحركه المطلبية ، وانتقل العمال الى الانتفاضة السلمية الواسعة لفرض هذا المطلب . ولم تجد الحكومة وسيلة تستعين بها سوى استدعاء الجيش السعودي وازال فرق الشعب وقوة الدفاع ، ومنذ ذلك الوقت انتقلت اللجنة التأسيسية الى اشكال اخرى من العمل النضالي .

لقد تصاعدت النضالات العمالية منذ ١٩٧٢ وتمكن العمال عبر الاضرابات المتعددة وشتى اشكال النضال أن يحققوا بعض المكاسب الاقتصادية ، ورغم المحاولات التي بذلها بعض العمال لتشكيل نقابات ، ولكن السلطة رفضت الاعتراف بحق العمال في تشكيل منظماتهم النقابية وعملت بشتى الوسائل على تمزيق الحركة العمالية .

لكن مسيرة العمال مستمرة ، لتحقيق هذا الهدف المشروع ليتمكنوا من رص صفوفهم في مواجهة الاحتكارات وممثليها في السلطة .

أهداف اللجنة التأسيسية :

تناضل اللجنة التأسيسية وبشتى الاساليب النضالية والتنظيمية التي يفرزها واقع الحركة العمالية والظروف الصعبة التي تمر بها داخل البحرين وخارجها لتحقيق الاهداف التالية :

١ - تحقيق الاهداف الوطنية والديمقراطية المشروعة للطبقة العاملة والجماهير الشعبية مع سائر المنظمات والهيئات الشعبية .

٢ - دعم الحركة الوطنية والديمقراطية واقامة أرقى اشكال العلاقات النضالية معها .

٣ - الغاء حالة الطواريء والقوانين التعسفية التي اصدرتها السلطة وعلى رأسها قانون أمن الدولة الفاشي ، ومن اجل الحريات الديمقراطية .

٤ - تحقيق الاستقلال الحقيقي لوطننا والغاء كافة المعاهدات والاتفاقيات المجحفة وتصفية كافة القواعد العسكرية الامريكية وغيرها في البلاد .

٥ - انتزاع حق العمال في تشكيل نقابات واتحاد عام علني لعمال البحرين لتكتيل صفوفهم والدفاع عن مصالحهم .

٦ - الدفاع عن حقوق العمال ومطاليبهم ، وفضح كافة الاساليب الاستغلالية التي تمارسها الشركات الاحتكارية والاضطهاد الكبير الذي يلحق بعمالنا من جراء سياسات الانفتاح الواسع وفتح الباب على مصراعيه للرساميل الاجنبية .

٧ - فضح كافة القوانين التي تسنها السلطة في الميدان العمالي والتي تخدم مصالح الشركات والمقاولين. وتناضل من اجل قوانين تضمن حقوق العمال . ومن اجل قانون عمل يترجم النضالات الواسعة التي خاضها العمال .

٨ - تناضل من اجل قانون للضمان الاجتماعي يعطي العمال والمستخدمين ضمانات حقيقية ضد العجز والوفاة واصابات العمل والشيخوخة والبطالة وغيرها.

٩ - فضح السياسة الاجرامية التي تمارسها السلطة في الميدان العمالي بجلب الالاف من العمال الاجانب الذين يعيشون حياة السخرة وتمارس عليهم شتى انواع الاضطهاد القومي والطبقي . ان فضح هذه السياسة والتصدي لها ، يسير جنباً الى جنب مع التضامن والتلاحم الطبقي بين عمالنا المحليين والعمال الاجانب لتوجيه كل النضال ضد العدو

فقد جاءت اللجنة التأسيسية تتويجا لمرحلة طويلة من الصراعات واستجابة لحاجة ملحة .

ومنذ ولادتها شرعت اللجنةفي قيادة نضالات الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحها . وفشلت كل محاولات السلطة في ابعادها عن العمال او فقدانها لثقتهم . عندها لم تجد السلطة امامها الا اسلوب القمع والارهاب . فشنت حملة اعتقالات واسعة في اوساط الطبقة العاملة بشكل عام ، وفي اوساط اعضاء اللجنة بشكل خاص . وتعرضت قيادة اللجنة لمطاردات مستمرة ، واعتقل بعض عناصرها .

غير ان ذلك لم يفت في عضد العمال، ولم يستطع ان يوقف مسيرتهم ، بل استمروا في تصعيد نضالاتهم متمسكين بضرورة تحقيق المطالب التي رفعتها اللجنة بناء على رغبتهم . كانت تلك المطالب :

١ ــ حرية العمل النقابي .

٢ ــ تحديد اسعار المواد الاستهلاكية.

٣ ــ اطلاق سراح من اعتقل من اعضاء اللجنة التأسيسية .

٤ ــ تعديل الرواتب لتساوي غلاء المعيشة .

٥ ــ توفير المواصلات او صرف بدل ذلك .

٦ ــ تدريب البحرانيين على الاعمال الفنية .

س٥ : ما هي الاوضاع الراهنة ؟

ج٥ : خلال الثلاث السنوات الماضية، صعدت السلطة من حملاتها القمعية ، سواء في شكلها المباشر والمتمثل في حملات الاعتقال المتكررة ، او عن طريق القوانين والتشريعات التي سنتها ، والتي جاءت في مجموعها لصالح الشركات وارباب العمل وضد مصلحة العمال .

ولعل ابرز ما يلفت النظر في قانون العمل الاخير ، هو اختفاء كلمة نقابة من كافة بنود مواده . وهذه بالطبع ليست محض الصدفة ، بل تعبر بشكل صادق عن التوجبهات الاخيرة عند النظام ازاء الحركة العمالية .

فالقوانين والاجراءات الاقتصادية الاخيرة التي اقدمت عليها السلطة، والتي ادت الى تدفق المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية ، والتوسع الملحوظ في عدد وحجم الاحتكارات العالمية ، عبر عن حرص السلطة على ارضاء تلك الاحتكارات بغض النظر عما يستدعي ذلك من تفريط في السيادة الوطنية ، او تصعيد القمع وظروف الاستغلال ضد العمال والفئات المسحوقة الاخرى .

هناك ايضا مسألة اليد العاملة الاجنبية ، حيث يسعى النظام الى شق الحركة العمالية في البحرين من خلال اذكاء روح المنافسة بين العمال من اجل اضعافها وبالتالي التحكم فيها . انه في الوقت الذي يدفع اليد العاملة البحرانية الى الهجرة من خلال تقليص فرص العمل ، فانه يفتح المجال امام اليد العاملة الاجنبية .

ان الحركة العمالية في البحرين مطالبة بادراك مثل هذه المخططات . ومن ثم وضع الحلول المناسبة لمواجهتها وافشالها .

س٦ : وكيف ستردون على مخططات السلطة ؟

ج٦ : لقد وضعت اللجنة التأسيسية برنامجا متكاملا من اجل قيادة نضالات الطبقة العاملة في البحرين ، استقته من واقع الظرف الراهن . وهو يلبي المطالب التي رفعتها الحركة العمالية ، ويضع الصيغ التي من خلالها بامكانها انتزاع المزيد من المكاسب ، وصولا لتحقيق الاهداف النهائية لها .

ان ذلك لا ينفي وجود بعض المشكلات والصعوبات التي لا زلنا نعاني منها ، والتي نحن مطالبون بتجاوزها من خلال طرح الاشكال الصحيحة لمعالجتها .

ان ذلك يستدعي بذل المزيد من الجهود ، وتجنيد كافة الطاقات من اجل سد المزيد من الثغرات ، وتحاشي ــ قدر الامكان ــ الوقوع في الاخطاء . وهذه ليست مسألة مستحيلة طالما توفرت الارادة . وهي مسألة لا نفتقدها .

س٧ : ما هي العلاقات التي تربطكم مع الاتحادات والمنظمات العمالية العربية والدولية ؟

ج٧ : تربطنا والمنظمات العمالية العربية والدولية علاقات جيدة ، وجميعنا نعمل على توثيقها وتطويرها ودفعها نحو الافضل . فعلى الصعيد العربي استطاعت اللجنة من خلال الدعم الذي قدمته لها المنظمات العمالية العربية الشقيقة ان تحصل على عضوية مراقبة في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب . وقد حضرنا مؤتمراته الاخيرة ، الى جانب اجتماعات المجلس المركزي له .

اضافة الى ذلك ، هناك العلاقات الثنائية مع المنظمات العمالية القطرية ، وعلى وجه الخصوص تلك العاملة في منطقة الخليج والجزيرة .

على الصعيد الدولي هناك الاتحاد العالمي للنقابات كذلك هناك ال س. جي. تي . وهي من أهم النقابات العمالية في فرنسا التي تربطنا معها علاقات جيدة . بالطبع هناك العلاقات الجيدة مع النقابات في الدول الاشتراكية .

منذ ولادتها .. شرعت "اللجنة التأسيسية" في قيادة نضالات الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحها

المشترك . وافشال سياسات السلطة الهادفة الى شق الطبقة العاملة . كما نطالب بانصاف العمال الاجانب واعطائهم الحقوق التي يستحقونها . والوقوف في وجه كل القوانين التي من شأنها زرع الخلافات والحزازات وسط العمال .

١٠ ـ العمل على مكافحة الغلاء والازمات التموينية التي يعاني منها العمال والجماهير الكادحة ، ومكافحة الازمات الاجتماعية التي يعاني منها العمال . واستخدام كافة الاساليب لوضع الحلول المناسبة للتخفيف من الازمات الخانقة التي يعاني منها العمال في ميدان السكن والغلاء .

١١ ـ نشر الوعي العمالي بين صفوف العمال ، واتباع كافة الوسائل لتحقيق ذلك بالتعاون مع المنظمات العمالية العربية والعالمية . وبالوسائل المتوفرة لدى اللجنة .

١٢ ـ انشاء صناديق لمساعدة العمال المضربين والمتضررين من اجراءات السلطة التعسفية .

١٣ ـ الدفاع عن الطبقة العاملة البحرانية وحقوقها في كافة المجالات وتعريف الرأي العام العربي والعالمي بنضالاتها ومن اجل الحصول على الدعم والمساندة .

١٤ ـ اقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب . وتوثيق العلاقات مع المنظمات العمالية والشعبية العربية والعالمية .

١٥ ـ العمل على وحدة الحركة العمالية العربية وتعبئة العمال العرب لتأكيد دورهم التاريخي في تحقيق الاهداف الوطنية والديمقراطية والاجتماعية لشعوب الامة العربية .

١٦ ـ الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة لتحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة دولته الديمقراطية العلمانية ، وتقديم كافة اشكال الدعم والمساندة المعنوية والمادية .

١٧ ـ الوقوف الى جانب الشعب العماني وثورته المسلحة لاخراج الوجود البريطاني والايراني وكافة القوات المرتزقة ، وتصفية القواعد الاجنبية من على ارضه . ومن اجل الاستقلال الوطني الحقيقي . ومكافحة كافة المؤامرات والمشاريع الامبريالية التي تهدف الى ضرب الثورة العمانية وتثبيت امن الامبرياليين في المنطقة .

١٨ ـ الوقوف الي جانب الشعب الاتيري وثورته المسلحة وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

١٩ ـ الوقوف الى جانب نضالات العمال العرب والجماهير العربية ضد المخططات الامبريالية في الوطن العربي .

٢٠ ـ توثيق وتطوير العلاقات مع عمال البلدان الاشتراكية والمنظمات العمالية العالمية واتحاد النقابات العالمي . وتوثيق العلاقة مع المنظمات العمالية التقدمية في البلدان الرأسمالية . واقامة اوثق العلاقات مع المنظمات العمالية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

أمن البحر الاحمر على طاولة المساومات

تميزت السنوات القليلة الماضية بارتفاع وتيرة الحديث عن الامن في المنطقة والخليج بشكل ملفت للانظار . فاينما تذهب ، تسمع ذات النغمة : الحاجة الى الامن والاستقرار . وفي اي صحيفة رجعية لا بد من الاشارات والدراسات ولفت الانظار الى اهمية الامن في هذه المنطقة او تلك .

فهل يجري كل هذا بمحض الصدف ؟ وهل تتحدث القوى الطبقية والسياسية عن اوهام لا وجود ولا صلة لها بارض الواقع ؟.. وهل ما يجري امامنا من احداث كبيرة وخطيرة في الخليج والبحر الاحمر ولبنان وكامل المنطقة العربية مجرد مسرحية ، سيمفونية يعزف اوتارها ملحن واحد يختفي وراء واجهات متعددة . أم ان هناك مصالح طبقية متناقضة داخل كل بلد وبين البلدان المجاورة ، وبين الدول الكبرى على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم .

— كان عام ١٩٧٦ هو عام « الامن الخليجي » الذي جاءت احدى حلقاته في مسقط حيث فشل المؤتمر في اليوم الثاني من انعقاده لاسباب متعددة شرحناها في اعداد سابقة من « ٥ مارس » وجاء عام ١٩٧٧ ليطل الراي العام على اخبار امن البحر الاحمر بشكل صارخ وملفت للانظار .

فهل هناك علاقة بين المسالتين ، أم انها محض الصدف التي لم يجد العديد من المثاليين تفسيرا لها لانهم يحلقون في عالم الافكار والمثل دون ان ينزلوا قليلا الى ارض الواقع ليروا الصراع كما هو ، لا كما يتخيلوه .

وكان عام ١٩٧٦ امتدادا لاعوام : محاولات التصفية المكثفة الدموية للثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على امل ان تفتح الامبريالية الامريكية عينها واذنيها لتسمع شكاوى الانظمة الرجعية والاستسلامية وتضغط على الكيان الصهيوني لينسحب من المناطق العربية المحتلة وجاءت خاتمة ذلك العام بدخول قوات الردع العربية الى لبنان "لتوقيف" نزيف الدم . ليرى المشاركون في المجزرة ، الثمن الذي سيدفعه الامريكان وحلفاؤهم الصهاينة مقابل ما دفعوه من التنازلات . وجاء رفض السعودية لرفع الاسعار بنسبة ١٠٪ في مؤتمر الدوحة في نهاية العام المذكور على امل ان الادارة الامريكية ستكون اكثر تعقلا وتفهما لرغبات الحكام العرب ومتطلبات الوضع العربي لتستجيب لها .

وجاء عام ١٩٧٧ لترتفع نغمة الصلافة « الاسرائيلية » وضرورة الحفاظ على الامن العربي في البحر الاحمر ، واعتباره بحيرة عربية . وتوسيع رقعة المعركة ضد اسرائيل لتشمل باب المندب .

فهل هناك علاقة بين هاتين المسالتين ؟ ام انهما بمحض الصدف ايضا .

البحر الاحمر على طاولة الصراع السعودي — الايراني

منذ ان ارتفعت اسعار النفط في نهاية عام ١٩٧٣ ، تزايدت الدعوات للحفاظ على الامن في بحيرة النفط الخليجية .

كانت ايران حريصة ان تسيطر على مضيق هرمز باتفاقية مجحفة غير متكافئة مع العميل قابوس ، واصبح الاسطول الايراني هو القوة البحرية الضاربة التي تعرض عضلات الشاه امام الرجعيين الاخرين . ولم يتردد الشاه عن الحديث عن التدخل في بلدان الخليج الاخرى اذا وجد ذلك ضروريا للحفاظ على الامن الايراني ، بل ان الطيارين الايرانيين الذين اخترقوا مرارا عديدة اجواء الامارات العربية كانوا يرددون بان حدودهم تقف حسب ما يرسمه الشاه لهم .

ان التناقضات بين الرجعيين قد تصاعدت خلال الاعوام القليلة الماضية واتخذ مشروع امن الخليج في احدى مظاهره ، تعبيرا عن موازين القوى بين هؤلاء الرجعيين المتصارعين حيث قد يشكل الصراع بينهم خطرا عليهم في حالة عدم ضبطه . كما ان جانبه الاخر الذي اكدنا عليه مرارا هو رغبة جميع الرجعيين والامبرياليين في سحق الحركة الثورية الشعبية والمحافظة على الانظمة البالية خوفا على مصيرهم ، وخوفا على مصالح الامبرياليين التي يدافعون عنها .

كانت الرجعية الايرانية تدرك الاهمية الاستراتيجية للجزر العمانية التي تحتلها ولمضيق هرمز الذي تسيطر عليه ، وكان الشاه يتحدث امام الغرب بزهو وخيلاء بانه دركي الامبريالية وحارس مصالحها وبوليس بوابة النفط (هرمز) .

غير ان افتتاح قناة السويس في نهاية ١٩٧٥ ، قد اعاد الاهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب ، واصبح هذا المضيق لا يقل اهمية عن مضيق هرمز ، ولم يكن الصراع الايراني السعودي على ايجاد مناطق نفوذ في اليمن الشمالي او اسقاط اليمن الديمقراطي ، الا تعبيرا عن هذه الاهمية .

ففي عدة تصريحات لشاه ايران ، ابدى فيها ازعاجه الشديد من اوضاع اليمن الشمالي وهدد بالتدخل العسكري ، كما عمل في عمان ، اذا استمرت السعودية في سياستها غير الحكيمة تجاه الشمال اليمني (السياسة مقابلة شاه ايران مع الجار الله ٧٦/١/١٨) اما بالنسبة لليمن الديمقراطية فان مخطط الشاه للتدخل العسكري الواسع لضرب عدن والقضاء على النظام التقدمي لم يوقفه سوى الخوف من انعكاسات ذلك على المنطقة برمتها ، ووجد الشاه ان الاعتداءات العسكرية الواسعة على الحدود والتستر وراء قابوس العميل سيكون مدخلا لعمليات عسكرية اكبر كشفتها الوثائق الخطيرة التي حصلت عليها سلطات اليمن الديمقراطية لدى الطيار الايراني الاسير .

هكذا تبدو الصورة واضحة للعيان ، فقناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز ، هم البوابات الثلاث لناقلات النفط العملاقة ، وحيث لم تعد انظمة السعودية ومصر وايران تشكل خطرا على الامبريالية الامريكية والاوروبية الاخرى ، فان الصراع بين الرجعيين الكواسر هو الذي يفسر في جانب كبير منه ، ضراوة المواجهة بينهم لنهب بعضهم البعض والحلول مكان بعضهم والسيطرة على مناطق نفوذهم ، وليس هناك قانون علمي صحيح يفسر اتحادهم وتماسكهم وسيرهم متحدين متماسكين ، بل ان قانون المنافسة والصراع وبسط الهيمنة على الدويلات الصغيرة ، والدخول في مساومات تعبر عن موازين القوى المؤقتة في اللحظة المعينة ، والتخلي عن تلك الاتفاقيات مع تغير موازين القوى لفرض اتفاقيات جديدة تعبر عن الموازين الجديدة .. ان ذلك هو القانون الذي يفسر صراع الرجعيين في هذه المنطقة ، وبمقدار استيعابه وفهمه من قبل الثوريين والوطنيين في هذه المنطقة بمقدار ما يستطيعون تخريب مخططات الاعداء وتحقيق الانتصارات .

لقد شكل مؤتمر مسقط علامة بارزة في الصراع بين الرجعيين لفرض اتفاقيات امنية على بعضهم البعض .

فقد ارادت ايران الوصول الى معاهدة امنية عسكرية سياسية اقتصادية مشتركة بين دول المنطقة على غرار حلف السنتو ، ويكون امتدادا لهذا الحلف ، ومن خلال هذه الصيغة تستطيع ان تبسط نفوذها على الدويلات الصغيرة وترسل جيشها الى المناطق التي تنذر بالخطر ورغم انها حصلت على مؤيدين لها في الجانب العربي ، لكن الرجعية السعودية لم تقبل بهذه الصيغة ، بل وجدت ان بامكانها الاستفادة من العمق العربي ومن وزنها وسط الدول العربية لتتحدث عن ضرورة تكتيل الصفوف العربية في الخليج لمواجهة ايران . لقد ارادت السعودية ان يكون هناك صوت عربي موحد ليواجه الصوت الايراني الموحد ، ليكون بالامكان فرض الشروط العربية (السعودية) على الطرف الايراني .





ولم تتوان الرجعية السعودية عن تذليل العقبات في هذا الجانب ، حيث ابدت استعداداتها لدعم الرجعية البحرانية بالاموال لحل المشاكل السكنية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد ، وانشاء جسر يتكلف ٨٠٠ مليون دولار لربط هذه الجزر بالعربية السعودية ، ووثقت علاقاتها مع قطر والامارات وكذلك الكويت ، واضعة في المقام الاول المسالة الامنية ، ثم التنسيق الاقتصادي والسياسي والعسكري . وكانت نظرية السعودية في مسالة الامن ان الاتفاقيات الثنائية هي الوسيلة الاساسية التي يجب اعتمادها في تلك الفترة . لكن العقبة الكبرى التي ارادت السعودية تذليلها ، هي انحياز السلطة العميلة في مسقط الى جانب الحكم التوسعي الايراني وفتح عمان على مصراعيها للغزاة الايرانيين لذبح الشعب العماني مقابل استمرار سيطرتهم على كرسي الحكم . كان هدف الرجعية السعودية جر الرجعية العمانية الى جانبها واخراج القوات الايرانية حتى لو اقتضى الامر ارسال قوات قمع عربية مشتركة الى عمان من خلال الجامعة العربية .

لكن الحكم التوسعي الايراني لا يمكن ان يسحب قواته العسكرية البرية والجوية المرابطة على حدود اليمن الديمقراطية والسعودية لمجرد تحقيق نصر عسكري على الثورة العمانية ، لان الصراع السياسي لا تحكمه الاخلاق ، بل المصالح الاقتصادية وموازين القوى بين المتصارعين ، وحيث تمكنت ايران من ايجاد قواعد لطائرات الفانتوم في ثمريت وحيرون ، فلماذا تسحب قواتها من هناك ، طالما ان بالامكان الحديث عن خطر الثورة واستخدام ذلك مبررا لمواصلة الاحتلال .

لكن هذه الحجج غير مقنعة . ومكشوفة في الصراع بين الاطراف ذات المصالح المتعارضة ، واذا كان الهدف هو تصفية الثورة او دعم النظام القابوسي ، فذلك هدف يمكن للرجعية السعودية ان تحققه باشكال متعددة ، ليس اقلها ارسال قوات سعودية او عربية الى هناك .

ويبدو ان مؤتمر مسقط الذي تاجل عدة مرات نتيجة لاختلاف البرامج المطروحة بين دول المنطقة لترتيب العلاقات الامنية بينهم . في الوقت الذي كانت الرجعية السعودية تسير في خط تقوية مراكزها في دول الخليج ، واستخدام المزيد من المواقع والاسلحة لتقوية مركزها امام ايران وترى بان الوصول الى اتفاق يقسم مناطق النفوذ او يحدد العلاقات بينها وبين ايران على قدم المساواة مع الدويلات الصغيرة ليس من مصلحتها من جهة ،

ويمكن الوصول الى مساومات افضل لمصلحتها بانتظار المزيد من الوقت لتقوية مركزها الداخلي والعربي والنفطي لاجبار ايران على التسليم بالشروط التي تريدها السعودية .

غير أن الغرور والكبرياء الشاهنشاهي ومراكز القوة العسكرية والمواقع المتقدمة التي يحتلها في عمان ، والسيطرة التامة على مضيق هرمز وما يمكن أن يسببه من مضايقات لجميع الاطراف العربية الخليجية ، لم تستطع أن تفرض نفسها على العناد السعودي ، ولم تستطع الرجعية السعودية ان تفرض شروطها على ايران لتكون الجزيرة العربية برمتها تحت الهيمنة السعودية (بما في ذلك عمان) وكان المطلوب استخدام المزيد من وسائل الضغط لاجبار احدهما على التسليم بشروط الطرف الاخر .

هكذا فتحت الرجعية السعودية مرة واحدة وبقوة ملف البحر الاحمر ، كما فتحت ملف الاسعار متحدية الغالبية الساحقة من دول الاوبيك ، محدثة ارباكا كبيراً في سوق النفط ، محدثة تصدعا ملحوظا داخل الجبهة العربية التي سارت تاريخيا تحت لوائها (قطر) مثيرة عدم الرضا لدى طرف ارتضى السير في ركابها حديثا (الكويت) لان كل تلك التراكمات التي جمعتها طيلة مرحلة ما قبل مؤتمر مسقط لم تكن كافية لاحداث النقلة النوعية المطلوبة ، بل لم تكن اسلحة جيدة في مستوى المعركة المطلوبة ، وكان مضيق باب المندب وقناة السويس والبحر الاحمر هم عنوان الورقة الجديدة التي يجب ترتيبها للحصول على المستحقات الخليجية من ايران في الجولة القادمة .

البحر الاحمر من زاوية الصراع العربي — الاسرائيلي :

بعد سنتين من الحرب العدوانية ، الفاشية على الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية زجت فيها الدول الرجعية والاستسلامية والامبريالية كافة امكانياتها لتذليل هذه العقبة الصلبة ، حيث كان لكل دولة عربية برامجها وتكتيكاتها للوصول الى هدفها ، وكذلك الاطراف الامبريالية . وبعد سنتين من الحرب . ارادت الاطراف الرجعية الاستسلامية أن تحصل على ثمن للمجازر التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني، فاذا بالامبرياليين الامريكان والصهاينة يعبرون عن قلقهم الشديد من استمرار الثورة الفلسطينية وعجز الانظمة الاستسلامية عن تحقيق المهمة المتفق عليها بالكامل ولا يمكن بالتالي أن تحصل على اية تنازلات من جانب « أسرائيل » .

وامام هذه الوضعية العاجزة ، وعدم استعداد الانظمة لمحاربة « اسرائيل » وتفجر الصراع الطبقي بحدة لا مثيل لها من قبل . وتزايد الازمات الاقتصادية والسياسية امام الانظمة الاستسلامية كل ذلك قد دفع مصر الى التفتيش عن مخرج ، عن سلاح جديد يمكن أن تضيفه الى اسلحة المساومات مع الامريكان والصهاينة لاجبارهم على المزيد من الانسحاب عن سيناء لقاء المزيد من التنازلات السياسية والاقتصادية العربية .

ومن جهة اخرى ، كانت الرجعية السعودية تراهن على الادارة الامريكية الجديدة وعلى تقديم المزيد من الولاء لها لتثبت اخلاصها وتفانيها في خدمة النظام الرأسمالي لقاء ما يمكن ان تحققه من انجازات تعطيها المزيد من الهيمنة السياسية في المنطقة .

كما ان من مصلحة الرجعية السعودية ان تستخدم الاسلحة التي تملكها . في المعركة المشتركة ضد اسرائيل لتحقيق مكاسب لها على الانظمة الاستسلامية ، ليعود لها الفضل الاكبر في تحقيق نصر قومي من جهة ، وتبسط هيمنتها ونفوذها على مصر من جهة ثانية .

بات من الضروري امام الجمود الذي تعيشه « مسالة الشرق الاوسط » وبعد الهزائم التي لحقت بالصف العربي على ضوء المذابح التي تنفذت تحت برنامج « دع العرب يقاتلون العرب » ان تدخل الى المعركة اسلحة جديدة . يمكنها ان تحرك القضية ، وتدفع باتجاه تذليل العناد والصلف الصهيوني واجبار الصهاينة على الانسحاب من بعض الاراضي العربية المحتلة .

فخلال السنوات الماضية ، كانت اسرائيل تدرك جيدا اهمية باب المندب والجزر الاستراتيجية

ان التناقضات بين الرجعيتين قد تصاعدت خلال الاعوام القليلة الماضية

الاريترية ، وشرم الشيخ ، والملاحة في البحر الاحمر عسكريا وتجاريا .

وحيث انها لا تستطيع السيطرة على باب المندب وانشاء قوة عسكرية ضاربة في البحر الاحمر فقد عملت على اقامة قواعد عسكرية لها في الجزر الاريترية بالتعاون مع النظام الاثيوبي، وحرصت على نسج علاقات وثيقة مع النظام الامبراطوري او مع الانظمة العسكرية المتتالية التي جاءت بعد ذلك وللوقت الحاضر .

ووجود قواعد عسكرية اسرائيلية في جزر حالك وفاطمة على مدخل البحر الاحمر يشكل تهديدا خطيرا للملاحة العربية في هذا البحر ، ويشكل عامل ردع كبير في وجه اي حصار بحري تفرضه جمهورية اليمن الديمقراطية على السفن الاسرائيلية كما حدث خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ولتحقيق عملية التطويق لتشكيل المزيد من الضغوطات ، اقترحت السعودية أن تنضم الاردن الى الدول المطلة على البحر الاحمر لتشارك في رسم المخطط القادم ليكون لها نصيب في مائدة المساومات مع اسرائيل .

ان عجز الانظمة الاستسلامية عن المواجهة الشاملة مع الصهيونية والكيان الصهيوني لتحرير الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، قد جعلهم يتطلعون بلهف الى كافة المشاريع التي يمكن ان يلوحوا بخطر من وراءها على اسرائيل . مفضلين التي لا تزال في حيز الامكان ، على وضع استراتيجية عسكرية شاملة لتحرير الارض ، وامام العجز البالغ والمشين الذي وصلت اليه هذه الانظمة ، وجدت ان المركز الذي يمكن ان تستند عليه هو الرجعية السعودية حيث المال والصداقة الحميمة مع الامريكان ، ويمكنهم خلق محور قوي في منطقة البحر الاحمر لمضاعفة الضغوطات على الكيان الصهيوني .

ولكن الوجود العسكري الاسرائيلي في الجزر الاريترية قد تم بموافقة النظام الاثيوبي ومن مصلحة الدول العربية الرجعية والاستسلامية تصفية الوجود العسكري الاسرائيلي من الجزر المطلة على باب المندب لاضعاف مواقع الكيان الصهيوني، وتقوية مراكزهم لتحقيق نجاحات سياسية في مساومات الحل السلمي سواء في جنيف او غيرها.

ان هذا الجانب الهام في الصراع العربي — الاسرائيلي لا يمكن تجاهله ، ولكن لا يجب المبالغة فيه ، كما لا يجب ان يوهمنا بأنه الجانب الوحيد الذي يجعل الرجعية السعودية ومصر تلقى بثقلها لتحقيق السيطرة على البحر الاحمر بحجة محاصرة اسرائيل وتضييق الخناق عليها . فالنظام



الثورة الارترية

المصري الذي تخنقه الازمات الداخلية وتحاصره الحركة الثورية الشعبية هناك وتلاحق برامجه الاستسلامية وعدم وقوفه الحازم ، بل والتراجع الاستسلامي في وجه العدو الصهيوني ، قد وجد ورقة جديدة ، ميدانا اخر يتحدث عنه ، في كل مناسبة تعلو موجة العداء والسخط على سياسات النظام ، على انه جبهة جديدة فتحتها مصر على اسرائيل لاجبارها على الانسحاب ، وتبقى هذه الجبهة مفتوحة ، الى فترة طويلة ، تدخل كورقة في المساومات ، وليست العامل الاساسي والحاسم .

وهذه الورقة التي يريد النظام المصري ان يصدر اليها جزءا من السخط الشعبي ، يجب ان تفهم جيدا من قبل الثوريين ، على انها جزء من برنامج معين للمواجهة مع اسرائيل من قبل هذه الانظمة الاستسلامية والرجعية ، ويمكن المراهنة على فعالية هذا الجزء من البرنامج . اذا كانت الفصول الاساسية في البرنامج العام متينة وقوية وقادرة على المواجهة الصحيحة . ولكن واقع الحال لم يعبر عن ذلك . اي ان الانظمة الاستسلامية والرجعية لم تعتمد على قواها الذاتية ، وقوى الجماهير العظيمة لكسب المعركة مع العدو الصهيوني ، بل ترى ان ٩٩٪ من اوراق الحل « لمشكلة الشرق الاوسط » في يد الامريكان فاذا كان هذا هو ما تفكر به هذه الانظمة ، فذلك يعني أن بقية الاسلحة العسكرية والاقتصادية والنفطية والبحر الاحمر وغيرها لن تعدو اكثر من ١٪ واذا قسمنا هذا الواحد على الاوراق المتعددة ، وبين الدول العربية المتعددة، فما هو نصيب الامن في البحر الاحمر من هذه النسبة .

والامر يختلف تماما في حالة انظمة مستعدة للمواجهة مع الكيان الصهيوني ، حيث ان الاوراق لن تكون بيد الامريكان ، بل بيد العرب ، وسيكون للبحر الاحمر ومضيق باب المندب موقعه الكبير في الاوراق المستخدمة ، بعيداً عن الدعوات المشبوهة والديماغوجية ، وسيكون الموقف اليمني الشجاع عام ١٩٧٣ نموذجا يحتذى به ، حيث حاربت اليمن الديمقراطية بصمت وشجاعة باغلاق المضيق في وجه البحرية الاسرائيلية ، وفتحت امكانياتها واراضيها ومياهها للقوات المصرية ، البحرية ، لتتمكن من احكام الحصار على الملاحة الاسرائيلية. وهكذا دون عويل ، ولا ديماغوجية ، وتهويل .

لكن هذا الاستعداد الكلامي الكبير عن محاصرة اسرائيل والضغط عليها ، والذي يدخل من ضمن ١٪ من الاوراق المصرية والعربية ، يشكل جزءا اكبر من الحسابات السعودية ، فالسيطرة على مضيق باب المندب ، تحت ستار المواجهة مع اسرائيل يمكن ان يشكل مدخلا لاحتلال المضيق من قبل عملاء السعودية في صنعاء .

امن البحر الاحمر في مواجهة الحركة الثورية

لقد عبر شاه ايران بوضوح تام عن مفهومه للامن في منطقة الخليج عندما ارسل قواته العسكرية الى عمان لذبح الشعب العماني وسحق الثورة العمانية الباسلة ، واكد مرارا ان الامن في الخليج يعني الحفاظ على الاوضاع السياسية وعدم تغيير أي نظام رجعي عميل في هذه المنطقة.

والوضع في منطقة البحر الاحمر اكثر خطورة في هذا الجانب ، حيث تتواجد مجموعة من الانظمة المهترئة ، المعادية لشعوبها ، والتي واجهت عددا من الانتفاضات الشعبية بهدف اسقاطها ، وتركت هذه الانتفاضات انعكاسات خطيرة على مجمل الاوضاع السياسية في منطقة البحر الاحمر.

فالنظام الفاشي في السودان الذي بنى حكمه على حمامات الدم منذ ١٩٧١ ، وجعل مهمته الاساسية هي ذبح الحركة الشيوعية والديمقراطية الثورية السودانية ، لم يستطع المحافظة على نظام النميري الا بدعم خارجي ، عسكري ، وسياسي ، وبمساعدات من الدول الامبريالية ، وفي نهاية المطاف ربط نفسه بالرجعية السعودية والنظام المصري في معاهدة للدفاع المشترك ، وزينت هذه الاتفاقيات بمساحيق عروبية و «تقدمية» لستر عورات هذا النظام .

والنظام المصري الذي يواجه حركة جماهيرية واسعة ترفض خطه الاستسلامي في المعركة الوطنية وأنفتاحه الاقتصادي وتسليمه الاقتصاد الوطني للامبرياليين ووكلائهم الرجعيين العرب ، قد وجد في الرجعية السعودية السند المالي الاساسي لتقوية مركزه في مواجهة الحركة الثورية المصرية . وحيث لا يحتاج هذا النظام الى دعم بشري عسكري لامكانياته الكبيرة في هذا الميدان ، فانه يعمل على تحويل المساعدات والمعونات المالية السعودية لتعزيز القدرة العسكرية لحماية الانظمة المهترئة في المنطقة كما هو آلحال في السودان . وتكشف تصريحات الرئيس المصري عن فهمه للامن المصري عندما قال بأن زائير تجاور السودان والسودان مهم جداً للامن المصري ، كما ان مياه النيل تنبع من زائير ، والماء مسألة حياة او موت بالنسبة لمصر ، لذلك لا بد من التدخل في زائير ! (خطاب السادات في اول مايو ٧٧) .

ويتضح تماما ان الامن المصري يرتبط ايضا بتوجيه الانظار الى اعداء وهميون ، في الوقت الذي لا تزال اسرائيل تسيطر على الجزء الاكبر من سيناء وكل المضائق البحرية فيها .

اما النظام اليمني الذي لا يقل عداء للجماهير عن شقيقه السوداني ، فانه بحاجة الى دعم ومساندة خارجية لتمكينه من ذبح الحركة الوطنية اليمنية ، واقامة نظام عسكري قوي موالٍ للرجعية السعودية والامبريالية الامريكية ، وقد عبر السعوديون عن حرصهم على استمرار النظام ودعمهم له ماديا وعسكريا وعلى جميع المستويات.

وتبقى المسالة الاريترية ، حيث يقاتل الشعب الاريتري الاستعمار الاثيوبي للحصول على الاستقلال ، وتواجه بالتالي الدول الرجعية معطيات مسبقة للتعاطي مع هذا الوضع خاصة بعد صعود زمرة فاشية تطرح شعارات تقدمية لكنها تمارس سياسة ذبح وتقتيل لا مثيل لها بالحركة الثورية الاثيوبية والجماهير الشعبية متسترة وراء وجود منظمات رجعية ، لم تتمكن من الانتعاش لولا سياسة النظام الفاشية والشوفينية .

ان المعطيات التي يمكن للرجعية العربية ان تستفيد منها هي حق الشعب الاريتري في اقامة دولته المستقلة ، من جهة ، والظهور بمظهر المدافع عن حق الشعوب في تقرير المصير . في الوقت الذي تقوي القيادات اليمينية والرجعية لتجعلها اداة لها ، تنفذ مخططاتها في اريتريا .

لكن هذه الوضعية في حد ذاتها تثير البلبلة وسط صفوف التقدميين ، فمن جهة يعترفون بحق الشعب الاريتري في تقرير مصيره ، ومن جهة يتحدثون عن الدعم السعودي للثورة . وبذلك يشوهون الثورة ، ويزيفون وجه النظام الفاشي في اديس ابابا الذي بات يزايد « في النضال ضد الامبرياليين العرب ، وضد الرجعية العربية» للحصول على الدعم من الدول الاشتراكية ومن الدول العربية التقدمية .

ان السعودية تحرص على خلق دولة رجعية في اريتريا ، ولكن الثوريين حريصون على خلق دولة تقدمية في اريتريا ، وحركة الصراع تفترض ان يتخذ الثوريون موقفا صحيحا وثوريا يحقق الاستقلال لاريتريا ويجعل الثوريون يتبوءون مواقع قيادية من خلال نضالهم وسط الجماهير ، ودعم القوى الثورية لهم .

ولا تقل جيبوتي خطورة عن بقية الدول في هذه المنطقة ، بل تشكل منطقة استراتيجية حساسة في الصراع السعودي للهيمنة على المنطقة . ويبدي حكام الرياض اهتماما شديداً بالوضع في هذه الدولة لانها تطل على الطرف الاخر من مضيق باب المندب ، وعندما تسيطر الرجعية على مقاليد الحكم . فان مركزا سعوديا قويا — من ناحية الموضوعية — قد اقيم لمواجهة المركز الثوري في عدن .

ان الاطراف الرجعية والبرجوازية البيروقراطية حريصة على الامن في بلدانها وفي البلدان المجاورة لها ، ويرتكز مفهوم الامن لدى هذه الانظمة في وجود أنظمة موالية ، صديقة لبعضها البعض، وصديقة للغرب الامبريالي .

وحيث ان الحركة الجماهيرية قد وصلت مرحلة عالية من النهوض والقوة بحيث امتدت الى المؤسسات العسكرية في بعض هذه البلدان ، كما هو الحال في السودان ، فان الرجعيين يوحدون صفوفهم في أحلاف للوقوف في وجه الثورة .

ولا يفوت الرجعيون الفرصة لاستخدام الشعارات التقدمية ، فهم يتحدثون عن الوحدة العربية لدغدغة عواطف الجماهير المناضلة من اجل الوحدة العربية . لكسبها الى جانبهم في مسيرتهم القمعية ، ولا يمكنهم امام الوضعية الصعبة ، الا القبول بقيادة الطرف الاقوى من معسكرهم ، وهكذا تبرز السعودية كقوة مالية تعمل على بسط نفوذها في الدول الاخرى ، وتبرز مصر كقوة بشرية كبرى يمكنها أن تستخدم المال السعودي لتضرب الحركة الثورية في البلدان الاخرى ، وتقوي مراكز البرجوازية البيروقراطية المصرية .

هذه الوضعية لم تفرضها ارادة الحكام الرجعيين ، بل فرضها تطور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الاساسية في بلدان البحر الاحمر ، ولا يمكن للحركة الثورية أن تكتفي بسب وشتم هذه البرامج الجديدة ، بل لا بد من مواجهتها بشكل ثوري ، ياخذ بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية الجديدة ، والمتغيرات السياسية في عموم المنطقة لوضع مخطط لا من القوى الثورية والدول التقدمية والوطنية في هذه المنطقة الهامة .

وحيث يبدو الصراع حاداً بوجود الثورة الاريترية ، واستعداد الحكام الاثيوبيين لخلق المزيد من الاحقاد بسياستهم الشوفينية داخل البلاد والمعادية للحركة الثورية ، فان ملف امن البحر الاحمر سيظل مفتوحا لفترة طويلة ، وسيكون احدى الاوراق التي تستخدمها الرجعية السعودية ، وبمقدار نجاحها هنا ، ستكون في موضع اقوى من المساومة مع ايران في الخليج وقضايا الامن فيه .

لا يمكن للحركة الثورية أن تكتفي بسبّ وشتم هذه البرامج الجديدة ، بل لا بدّ من مواجهتها بشكل ثوري

الحركة الطلابية البحرانية: نجاحات كبيرة ...وشموخ في التصدي لبرامج السلطة

- **كان انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد في بغداد في شهر مارس ، انتصارًا كبيرًا للقوى الوطنية والديمقراطية البحرانية**
- **لا يجب التفريط بالوحدة .. يجب أن يكون الاتحاد نموذجًا للعلاقات الوطنية .. يجب المحافظة على هذه القلعة الوطنية**
- **ان الحركة الوطنية ، والحركة الطلابية التقدمية ستكسب المعركة لأنها تعبّر عن أنبل مشاعر الطلبة وطموحاتهم ورغباتهم السامية**

في مظاهرة طلابية وطنية رائعة ، ومن جميع البلدان العربية والاجنبية التي يدرس فيها طلبة البحرين ، اجمع الطلبة المندوبون الى المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني لطلبة البحرين والمئات من المراقبين الذين حضروا جلساته على الاشادة بالدور البارز والشجاع الذي يلعبه طلبتنا في المعركة الوطنية الديمقراطية ضد المخطط الامبريالي الجديد والاستبداد الامبريالي العشائري الذي تمارسه اجهزة القمع في البلاد • وشجب الجميع دون تحفظ وبصوت عال جميع الاجراءات البوليسية ، المعادية الحركة الطلابية المقدامة ، مطالبين الرأي العام العربي والعالمي ، الوقوف الى جانب طلبة وشعب البحرين المناضل في معاركه العادلة •

كان انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد في بغداد في شهر مارس ، انتصارا كبيرا للقوى الوطنية والديمقراطية البحرانية وضربة كبيرة ، مؤلمة للغاية لمشاريع ومخططات السلطة واعوانها ، ومحطة بارزة على الطريق الطويل للحركة الطلابية المناضلة •

لقد شكل المؤتمر الثاني نصرا كبيرا للحركة الوطنية من خلال المعالم التالية : —

١ — رغم المحاولات المضنية التي بذلتها السلطة لتخريب الاتحاد الوطني لطلبة البحرين من الداخل ،لكنها فشلتفشلا ذريعا حيث لم تتمكن ان تكسب جولة واحدة ، وعلى امتداد

السنوات الخمس الماضية وفي جميع فروع الاتحاد . ولم تستطع آن توصل احد من عملائها ليدافع عن اطروحاتها وبرامجها او تخفف من حدة العداء والاستنكار الواسع الذي يسود وسط صفوف الطلبة .

وقد بذلت الحركة الوطنية بفصائلها المختلفة مجهودات كبيرة لتعميق الوعي الوطني الديمقراطي وسط صفوف الطلبة ، وكسبهم الى جانب القضية العادلة التي يناضل من اجلها شعبهم بمختلف فئاته وطبقاته الوطنية، وحققت نجاحات عظيمة بحيث اصبح الاتحاد الوطني لطلبة البحرين قلعة وطنية شامخة لا تهتز امام مدفعية العدو واسلحته المادية والفكرية المختلفة .

٢ ــ لقد أكدت الحركة الوطنية على ضرورة الوحدة الطلابية ، والمحافظة على هذا الجسم الطلابي ، واعتبار ذلك مهمة استراتيجية لا يمكن التلاعب بها ، ولا يمكن التفريط بها وعلى الجميع ان يبذلوا قصارى جهدهم لتذليل كافة الصعاب التي تعترضهم للحفاظ على مكسب الوحدة .

ان الوحدة في المؤسسات الجماهيرية ، وخاصة في الاتحاد الوطني لطلبة ابحرين ، هي سر النجاحات التي حققها الاتحاد ، وهي سر الفشل الذي لقيته برامج السلطة ، وهي الضمانة الوحيدة لاستمرار الحركة الطلابية قلعة صامدة شامخة في وجه المخطط الامبريالي الرجعي الجديد .

« لا يجب التفريط بالوحدة » .. « يجب ان يكون الاتحاد نموذجا للعلاقات الوطنية » .

« يجب المحافظة على هذه القلعة الوطنية» تلك كانت الهموم والشعارات التي يرددها جميع الوطنيين البحرانيين ، لانها تعبر عن حاجة موضوعية ، وعن خط الجماهير العميق بأن الوحدة قوة .. والتمزق ضعف .. وان الخلافات لا يمكن حلها بالتمزق ، بل داخل اطار الوحدة .. وان ما يجمعنا اكثر مما يفرقنا .. وان عدونا واحد . ويجب ان نتعاون جميعا لصد خطره .

٣ ــ كانت الحركة الوطنية في موقف الدفاع عن نفسها امام الزيف الاعلامي الهائل الذي شنته اجهزة الاعلام وخبراء الحرب النفسية ، وبعد مقتل المدني ، وخلال المحاكمات التي ارادتها السلطة محاكمة سياسية على تهم باطلة نسبتها للجبهة الشعبية في البحرين ولعموم الحركة الوطنية .. وحيث تكمم السلطة كل الافواه الشريفة ، وتلاحق جميع الشرفاء في بلادنا .. وحيث الاصوات التقدمية التي ارتفعت لنصرة شعبنا تجد صداها الضعيف وسط الضجيج الصاخب النابع من ماكينة الاعلام النفطي الخليجي المتمترس في مواقع كثيرة ، فقد جاء المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني بعد ان اصدرت السلطة حكم الاعدام على المتهمين باغتيال المدني ، ليشجب اجراءات وتزييفات السلطة ويرفع صوته عاليا مع الحركة الوطنية المناضلة .. وضد الارهاب البوليسي الرجعي .. ومن اجل الحريات الديمقراطية . مؤكداً وقوفه المطلق الى جانب المناضلين الشرفاء من ابناء شعبنا .. رافضا كل التهم الرخيصة التي وجهتها السلطة للجبهة الشعبية والحركة الوطنية ولم تجد السلطة صوتا واحداً من بين عشرات الاصوات التي حضرت المؤتمر ، يدافع عن اطروحاتها وبرامجها العفنة .

٤ ــ كانت الحركة الوطنية تناضل من اجل عقد المؤتمر في موعده المحدد ، وعدم السماح بتأجيله تحت أي حجة من الحجج ، لان الوضع الذي تعيشه الحركة الطلابية يتطلب مؤتمرا في هذا الموعد ، لدراسة المعضلات الاساسية التي تواجه الحركة الطلابية والرد على البرامج التي وضعتها السلطة . خاصة وان حكومة هندرسون تخطط لمنع تحركات



مجلس الوزراء
المنامة - البحرين
الخليج العربي
Council of Ministers
Manama - Bahrain
Arabian Gulf

نستنكر قانون الجوازات الجديد
ونطالبكم بالغائه .
WE CONDEMN THE NEW PASSPORT LAW,
AND DEMAND Its REPEL.
الاتحاد الوطني لطلبة البحرين
NUBS

مرسوم بقانون بتعديل
احدى مواد قانون جوازات
السفر

الطلبة وتشتيتهم وخلق مؤسسات سلطوية بالتعاون مع عدد من الانظمة العربية . وكان انعقاد المؤتمر في موعده كفيل برص صفوف الطلبة وتوحيد مواقفهم لمواجهة الاجراءات السلطوية .

لقد تمكنت الحركة الوطنية من تذليل كافة الصعاب التي اعترضت عقد المؤتمر ، وادرك جميع الطلبة والحريصون على وحدتها وتلاحمها، ان مكسبا ونجاحا كبيرا قد تحقق بالفعل .

وشكل انعقاده ضربة كبيرة وموجعة للسلطة العميلة واجهزتها المباحثية للاسباب التالية :

١ ــ فقد راهنت في البداية على الخلافات داخل الحركة الطلابية . وعملت من خلال عملائها على صب المزيد من الزيت على النار. لتمزيق الحركة من جهة ، وجعلها عاجزة عن الرد على البرامج والتكتيكات التي تطرحها في الخارج والداخل .

وكانت تتوهم ان هذه الخلافات ستقف عقبة كبيرة في وجه انعقاد المؤتمر .. سيكون لعدم انعقاده فرصة كبيرة للمزيد من التخريب.

٢ ــ توهمت السلطة الرجعية ان الدول العربية ستقف الى جانبها في محاصرة الحركة الوطنية والطلابية تحت حجج ومبررات واهية ومزيفة ، ابتداء من توجيه تهم القتل والتخريب للحركة الوطنية ، الى تقديم الاغراءات والضغوط على بعض الدول العربية لتحاصر الاتحاد الوطني وعناصره النشطة ، ونسيت هذه السلطة العميلة ان الحركة الوطنية البحرانية تتمتع باحترام وعطف كبير من قبل العديد من الدول العربية والوطنية منها بشكل خاص لمواقفها النضالية العادلة ، وللتضحيات التي قدمتها ضد الامبريالية وعملائها في البحرين ولذلك فشلت الجهود التي بذلتها لعرقلة عقد المؤتمر ، وكسبت الحركة الوطنية جولة اخرى في الصراع ضد السلطة .

٣ ــ كانت السلطة لا تريد للمؤتمر الثاني ان ينعقد في هذا العام ، لان لديها مخططا لانشاء اتحاد للاندية الكسيحة المرتبطة مع السلطة . هذه الاندية التي انشئت اساسا لتمزيق الحركة الطلابية ولتجميع العناصر الرجعية والعميلة والمرتبطة بالمخابرات والسلطة العميلة والمعادية لطموحات الطلبة واهدافهم الوطنية الديمقراطية .

ان انشاء اتحاد للاندية يهدف الى اضعاف الاتحاد الوطني لطلبة البحرين ، وفي حالة عدم عقد المؤتمر الثاني ، فان السلطة كانت تراهن بأن التمزق سيسود في الحركة الطلابية وستنضم عناصر اكثر الى انديتها الطلابية المشبوهة .

ولكن عقد المؤتمر في حينه قد فوت عليها هذه الفرصة .

ماذا تريد السلطة من الحركة الطلابية . وما هي اساليبها ؟

تقف الحركة الطلابية البحرانية في الصفوف الامامية للحركة الطلابية العربية . كما تحتل موقعا ممتازاً داخل صفوف الحركة الشعبية المناضلة ضد الامبريالية وعملائها في البحرين ومنطقة الخليج . وقد احتلت هذا الدور منذ اللحظات الاولى لبروز التجمعات الطلابية. ولم تسخر نفسها يوما من الايام لخدمة الاستعمار وعملائه ، بل لخدمة الجماهير الشعبية وقضيتها الوطنية . لذلك استحقت السخط والغضب من الامبرياليين وال خليفة وهندرسون . وتزايد هذا السخط والغضب مع اشتداد حركة الصراع الاجتماعي والوطني في بلادنا ، ومع تزايد اعداد الطلبة في الخارج ، وتشكلهم في اتحاد واحد يعبيء طاقاتهم ويعمق وعيهم الوطني والديمقراطي ، مما اوجد قوة جماهيرية تعزف لحنا ثوريا وطنيا وديمقراطيا متناغما ضد الامبريالية وعملائها في البلاد . وشكلت هذه القوة احدى الادوات الاساسية في الخارج لفضح السلطة وتعريتها وكشف

كافة الاعيبها وارهابها ضد الجماهير الشعبية، وارتباطاتها المشبوهة ودورها في المخططات الامبريالية الجديدة .

وقد كان موقف السلطة من الحركة الطلابية طيلة السنوات الماضية هو موقف العداء والكره الشديد . لكنها كانت عاجزة عن الرد على الحركة الوطنية في هذا المجال ، ولذلك كانت تبطش في صفوف الطلبة عندما يعودون الى البحرين . كما انها راهنت على تصفية الحركة الطلابية بالتغلغل في صفوفها من الداخل واتباع اسلوب المسايرة والاغراءات والانفتاح وترك المجال المحدود لها للعمل خلال الصيف ، على امل ان يؤدي ذلك الى اضعاف جذوة العداء ضدها وكسب بعض العناصر الى جانبها .

ولكن هذه الاساليب قد فشلت بمجموعها . وتزايد ثقل الحركة الوطنية وسط صفوف الطلبة كما تزايدت الاصوات الشريفة ، الديمقراطية الرافضة لوصاية السلطة واساليبها الابوية العشائرية وتزايد الوعي الديمقراطي وسط صفوف الطلبة كجزء من الوعي المتزايد وسط صفوف الجماهير في البحرين وخارجها .

ووجدت السلطة ان تكتيكاتها واغراءاتها لم تؤد الى النتائج المطلوبة ، بل تمكنت الحركة الوطنية بتكتيكاتها الصائبة من استخدام هذه الاسلحة وتوجيهها الى صدر السلطة في سفرائها وملحقيها الثقافيين وعملائها في الخارج ، وكانت النتيجة تزايد التفاف الطلبة حول الاتحاد الوطني والحركة الوطنية ، واتساع موجة السخط والغضب على سلطة هندرسون — خليفة .

لقد كان لدى السلطة موقفين باستمرار في مواجهة الحركة الطلابية المناضلة . على امتداد السنوات الماضية :

موقف الاغراءات والليونة وفتح الابواب والتسلل والاغراءات المالية والنصائح المشبوهة بضرورة الابتعاد عن السياسة والتطرف ، والانفتاح على السلطة والتعاون الوثيق مع سفاراتها واجهزتها في الداخل .

وموقف الارهاب والاعتقالات والضغوط الرسمية والعائلية . والتهديدات العلنية والسرية ، وقطع المنح ، وسحب الجوازات، وتحديد التحرك ، والتعاون مع مخابرات بعض الدول العربية لمضايقة الطلاب .

وكان انصار هذا الخط أو ذاك يبغون الوصول الى ذات الهدف : احتواء الحركة الطلابية وجعلها ملحقا بوزارة التربية ، والداخلية . وبوقا تردد المديح وترسل برقيات التهنئة لاصحاب المعالي والجلالة والسمو ، العفن العشائري المتفسخ القابع على كراسي الحكم .

ولم تتمكن السلطة من تحقيق هدفها بأي من هذين الاسلوبين ، ولم يكن بالامكان ان تقف السلطة مهزومة أمام الحركة الطلابية . بل لا بد من اتباع اسلوب جديد ، يعبر عن الوضع القمعي والسياسي المتجدد في المنطقة.

التجارب الرجعية أمام هندرسون : —

كيف يمكن مواجهة حركة نشطة شجاعة مقدامة كالحركة الطلابية البحرانية ، تشكل رافدا من الروافد الاساسية للحركة الوطنية ، وصوتاقويا اعلاميا في الخارج والداخل للجماهير الشعبية .

ذلك هو السؤال الذي طرحته اجهزة القمع على نفسها منذ ان وضعت مخطط العهد الارهابي الاستبدادي الجديد .

كان امام هندرسون جملة من التجارب الناجحة ونصف الناجحة في منطقة الجزيرة والخليج ابرزها التالي : —

١ — تشكيل صناديق الطلبة ، التجربة السعودية العتيقة التي سرعان ما تخلت عنها السلطة بارسال طلبتها الى امريكا وغيرها من الدول الرأسمالية ، ومنعتهم من ممارسة اية ادوار نقابية او تشكيل اية مؤسسات طلابية .



على الطلبة ان يناضلوا من اجل تصحيح الافكار الخاطئة وسط صفوفهم والتخلّص منها ...

٢ — اصدار جوازات سنوية للطلبة العمانيين من قبل حكومة قابوس العميلة ، وارسال الطلبة العمانيين الى امريكا واوروبا وطهران والاردن ، والتعاون مع المخابرات في عدد من البلدان لتطويق اي تحرك طلابي .

٣ — تشكيل اندية لطلبة عمان ، وتهديد كل طالب ينتسب الى الاتحاد الوطني لطلبة عمان بالسجن وسحب الجنسية اذا رفض اوامر السلطة .

٤ — ابداء اهتمام كبير للطلبة خلال الصيف باقامة المعسكرات التي تشرف عليها المخابرات ، كما جرى مع الطلبة العمانيين خلال السنوات الماضية .

لقد درست اجهزة هندرسون كافة هذه الاساليب التي استخدمتها شقيقاتها في دول الخليج ، ووضعت المخطط التالي : —

١ — لا بد من انشاء الاندية ، في البلدان التي يتواجد فيها عدد كبير نسبيا من الطلبة الذين يسيرون في ركب السلطة سواء من ابناء التجار الكبار او من العائلة الحاكمة المترفين . ويمكن ان تقدم اغراءات هائلة لاستقطاب الطلبة لمعرفة ردود الفعل والاستفادة منها للمناطق الاخرى .

وكانت التجارب الاولى في الكويت والقاهرة والاسكندرية ، حيث القت سفارات البحرين بثقلها في المعركة ، كما وقفت السلطات المصرية الى جانبها عندما هددت الاتحاد الوطني لطلبة البحرين بحل نفسه او ختم المقر بالشمع الاحمر .

وكانت السلطة تراهن على الدور الذي ستلعبه الاغراءات المالية حيث ستعطى مساعدات كبيرة للذين ينتسبون الى النادي (٣٠ جنيه مصري مثلا في القاهرة) واقامة الرحلات الى البلدان الاوروبية او جنوب شرق اسيا على نفقة الدولة .

والسلطة تعتقد أن طلبتنا مرتزقة . والمثل عندنا يقول : « كل واحد يشوف الناس بعين طبعه » فحيث أنها على استعداد ان تبيع الوطن للامريكان ليجعلوا من بلادنا قاعدة عدوانية تهدد الامن والسلام في الخليج العربي لقاء مبلغ من المال ، فانها تتوهم بأن طلبتنا المشبعين بالروح الوطنية والديمقراطية والفخورين بكرامتهم وشهامتهم والحاقدين على اساليب الارتزاق الرخيصة التي تمارسها السلطة العفنة معهم ، انها تتوهم بان هؤلاء الطلبة سيبيعون قضيتهم وكرامتهم من اجل رحلة الى روما أو ثلاثين جنيه او مقابلة بائسة مشبوهة مع رئيس الوزراء ليكيل المديح لعملائه .

كلا . ان الغالبية الساحقة من الطلبة ينظرون باحتقار شديد الى اولئك الذين يبيعون كرامتهم للسفارة السلطوية ويرتبطون بمخططها المشبوه، ويصرون على استمرار وجود اتحادهم المناضل ويتمسكوا به تعبيراً عن حقهم في المنظمة الطلابية المستقلة عن اية ارتباطات مع السلطة ومخابراتها .

ان الشرط الأساسي الآخر الذي يجب التمسّك به .. هو التعبئة الوطنية الشديدة في صفوف الطلبة

٢ — تعمل السلطة على ايجاد اتحاد للاندية المشبوهة المرتبطة بجهاز المخابرات لتقدمه على انه البديل للاتحاد الوطني المناضل، وتعمل على تقديم اشكال من الدعم والتأييد له ، بل وسترعى هذا الاتحاد الكسيح الذي ان ولد ، سيكون عاجزا عن السير وسيسقط بفضل الارادة الطلابية الصلبة .

ان تجربة الاندية الثلاثة فاشلة للغاية ، وتتفاوت في فشلها بين منطقة واخرى ، وحيث يضعف تماسك الطلبة ، والتعبئة الوطنية وسط صفوفهم وحيث تبتعد العناصر الطليعية عن التماسك وممارسة الدور التشهيري بشكل صحيح فان السلطة تحقق مكاسب محدودة ، مؤقتة .

٣ — تعمل السلطة على اعتبار الاتحاد الوطني لطلبة البحرين منظمة غير مشروعة ، ولكن من وضع في اعتباره ان المسطة ستقدم الولاء للمنظمات الشعبية ؟ ان الاعتراف بالاتحاد الوطني مطلب يناضل من اجله كل الطلبة ، ولا يمكنهم فرض هذا المطلب على السلطة الا بالنضال العنيد والتمسك بالمبادىء الوطنية ، وافشال كافة مشاريع السلطة من خلال التماسك الطلابي الشديد بوحدتهم الطلابية واتحادهم المناضل .

وحيث تريد السلطة ان تقدم الاندية كبديل للاتحاد ، فانها ستبذل كل امكانياتها لتهديد الطلبة واولياء امورهم وتخويفهم ليبتعدوا عن الاتحاد .

ان السلطة ستحارب الاتحاد على كل المستويات ، وستشكل ضغوطات كبيرة على الطلبة ، وستقوم بحملات اعتقالات واستجوابات ، وتتوهم انها قادرة على تفكيك الاتحاد عبر هذه الاساليب البوليسية والرخيصة .

ولكن هل يمكن للسلطة ان تحقق ما تريده؟ هل يمكن لهندرسون ان يقضي على الاتحاد لمجرد انه وضع مخططا تصفويا ويتعاون مع عدد من المخابرات العربية لمواجهة الحركة الطلابية البحرانية المقدامة . وهل يمكن لسلطة عميلة ان تخلق اتحادا للطلبة مرتبطا معها تسيره كما تشاء وينجح هذا الاتحاد الندوي .

كلا . فامام هذه المخططات تقف الارادة الطلابية الصلبة ، الشجاعة ، الشامخة التي عبرت عن نفسها بوضوح في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني في بغداد . ليعلن جميع الطلبة استعدادهم البطولي للتصدي لهذه البرامج المشبوهة التي تلحق ابعد الاضرار بسمعتهم الوطنية ، وكرامتهم الشخصية ، وتجعلهم عبيدا للسلطة العميلة .

ولا يمكن تحقيق النصر دون شروط . ولا يمكن دخول المعركة دون استعدادات ، ولا يمكن افشال السلطة دون نضال لا هوادة فيه .

ان الشرط الاساسي الذي يجب تحقيقه في كل فرع هو الوحدة الطلابية . هو الابتعاد عن كل عصبوية ضيقة ، عن كل اوهام الاستئثار الضيق .. والتمسك بوحدة كل الطلاب وفتح المجال لكل الحريصين على اتحادهم ، والشرفاء الذين اثبتوا اخلاصهم لوطنهم ولقضيتهم الديمقراطية بالعمل دون قيود ، ودون مضايقات داخلية ، والوقوف صفا واحداً في وجه مشاريع السلطة واساليب المخابرات الرخيصة .

ان اعتبار هذا الفرع او ذاك حكرا على هذه الفئة أو تلك هو الخطر الحقيقي الذي يهدد الاتحاد في ذلك البلد ، حيث ان هذه النظرة الضيقة الذاتية التي لا تفهم من اية معركة تخوضها مع السلطة الا المكاسب الضيقة التي تحققها لذاتها ، ان هذه النظرة لا يمكن ان ترص الطلبة وتجعل منهم كتلة حديدية متماسكة لا تنفصم .

وفي الوقت الذي يناضل الطلبة ضد برامج السلطة ، فانهم مطالبون بالنضال لتصحيح الافكار الخاطئة وسط صفوفهم والتخلص منها .

ان الشرط الاساسي الاخر الذي يجب التمسك به هو التعبئة الوطنية الشديدة في صفوف الطلبة ، بشتى الاساليب الممكنة ، والاستفادة من كافة الظروف والامكانيات لتعميق الوعي الوطني ، وشد لحمة الطلبة الى بعضهم البعض ، ولا يجب التهاون في هذا الميدان حيث ان الحرب النفسية التي تخوضها السلطة تستخدم فيها العديد من الاسلحة ، وعلى الطلبة ان يجندوا ما تحت ايديهم من امكانيات ، وما يملكون من رصيد هائل وسط الحركة الطلابية العربية والعالمية.

ان الشرط الاخر لكسب المعركة ضد السلطة هو ان يثبت الطلبة الديمقراطيون انهم يقدمون نموذجا ارقى ، من النموذج البائس والرديء الذي تطرحه السلطة . نموذجا يرتكز على احترام ارادة الطلبة ، ويعمل على تفتيح كل امكانياتهم وطاقاتهم ، يرفض آن يكون الطالب عبدا لسلطة عميلة . يرفض ان تسحق انسانية الطالب وكرامته ، يرفض ان يكون الطالب رقما من دولاب اجهزة السلطة ليدر عليها الدنانير ، يرفض ان يجعل الطالب اسيرا للشهوات الرخيصة والمتع والانحلال الخلقي ، بل مواطنا واعيا يقدم معارفه لخدمة شعبه ومن اجل قضيته العادلة ، مناضلا في سبيل تقدم المجتمع وتخليصه من عفن القرون الوسطى والطفيليات التي تسد مسام المجتمع وتخنقه .

ان سلطة هندرسون لا يمكن ان تكسب المعركة لانها ضد التيار التاريخي ، ضد حركة المجتمع الصاعدة الى الامام ، ومع المشاريع الامبريالية المشبوهة التي تتعثر خطواتها . اما الحركة الوطنية ، والحركة الطلابية التقدمية ، فانها ستكسب المعركة لانها تعبر عن انبل مشاعر الطلبة وطموحاتهم ورغباتهم السامية . لانها تسير باتجاه حركة التاريخ ، لانها تعتمد على الجماهير الواعية لحقوقها والمناضلة دوما لانتزاعها من الطفيليين المستبدين .

دور شركات النفط متعددة الجنسية في تخريب الاقتصاد الوطني

في ١٥ اغسطس ١٩٧١ وافقت الولايات المتحدة على وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب · وسمحت بتعويم سعره بالعملات الاخرى · كان ذلك بمثابة اعتراف صريح بانهيار نظام النقد الدولي الراهن ، الذي وضعت أسسه في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ ، بديلا لنظام القاعدة الذهبية او نظام الصرف بالاسترليني (١) ·

والى جانب اسباب اقتصادية وسياسية هامة ، فان العديد من الخبراء الاقتصاديين يعزون اسباب ذلك الانهيار الى ظهور الشركات المتعددة الجنسية ، لكونها تقوم بتحريك واسع وسريع لرأس المال قصير الاجل من مركز مالي الى اخر ، دون ان يكون للحكومات الرأسمالية القدرة وفي بعض الاحيان الرغبة في التحكم فيها (٢) · ويمكن ان نقدر حجم هذه الشركات في الاقتصاد العالمي ، ومن ثم مدى وعمق تاثيراتها على نظام النقد الدولي ، عندما ندرك ان « حوالي ٢٠٠ شركة كبرى من هذه الشركات ترتبط معا برباط الملكية المشتركة ، واستراتيجية الادارة ، و تمارس نشاطاتها في ٢٠ دولة · وان القيمة المضافة التي تحققها – كل مرة – الشركات العشر التي تتصدر قائمة هذه الشركات تبلغ ٣ مليارات دولار سنويا ، وهو ما يفوق اجمالي الناتج القومي لمجموعة لا يقل عددها عن ٨٠ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة»(٣)·

وتحتل شركات النفط المتعددة الجنسية مكانا هاما بين تلك الشركات ، وخاصة الامريكية منها ، حيث تتنامى قدرة صناعة النفط على استقطاب رؤوس الاموال المالية واحتكارها · ويتوقع بعض المختصين في شؤون الاقتصاد الدولي بانه بحلول عام ١٩٨٥ ، فان ٨٠٪ من رؤوس الاموال سيؤول الى شركات النفط او يدار من قبلها(٤)· ومن المعروف ان جميع الاحتكارات الاعضاء في الكارتل النفطي ، تدخل في عداد اضخم عشرين اتحادا صناعيا في العالم، بل ان حجم موجوداتها يفوق كثيرا ما تمتلكه شركات السيارات الثلاث الاولى في العالم ، واكبر مما لدى اضخم اربع اتحادات احتكارية لانتاج المعدات الكهربائية والالكترونية (٥) ·

تأسيسا على ذلك فان نسبة عالية من تاثيرات الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد الدولي ، ونظامه النقدي ، وبالتالي انعكاسات تلك التأثيرات على اقتصاديات العالم النامي ، والدور التخريبي الذي تمارسه بحقها ، انما يعود الى نشاطات شركات النفط المتعددة الجنسية ، والاساليب البشعة التي تلجأ اليها من اجل تحقيق المزيد من الارباح · وتشير بعض الدراسات الى انها ستكون الملك الغير متوج على امبراطورية الاقتصاد الرأسمالي ، وبالتالي فانها ستلعب الدور الاساسي في معظم التغييرات التي ستطرأ عليه خلال الفترة القادمة ·

وعند الحديث عن شركات النفط المتعددة الجنسية ، فمن الخطأ عزلها عن الحكومات الاستعمارية والامبريالية · فمن المعلوم ان تلك الشركات كانت دوما « تحظى بالدعم السياسي والمادي من قبل الدول المسيطرة والمستعمرة » (٦) ، وهناك العديد من الشخصيات التي كانت لها مواقع نفوذ في الحكومة الامريكية – على سبيل المثال – كانت تربطها صلات وثيقة مع شركات النفط المتعددة الجنسية ، قبل ان يصلوا الى المراكز الحكومية التي وصلوا اليها · وليس جون· ف· دالاس ، ودين راسك ، وهنري كيسنجر الا امثلة من قائمة اسماء طويلة (٧) · وقد وصفت لجنة التجارة الاتحادية – في امريكا – العلاقة بين شركات النفط والحكومة الامريكية بقولها « تعمل صناعة النفط بصورة اشبه بالكارتل الذي يضم ما بين ١٥ و ٢٠ شركة متكاملة هي من المستفيدة من جوانب عديدة في سياسة الولايات المتحدة ، والسياسة الاتحادية · وحكومة الولايات المتحدة تصنع للشركات الكبرى بقوة القانون ، ما كان يمكن ان يكون غير مشروع لو فعلته الشركة بنفسها »(٨)·
ولا تقف الامور عند هذا الحد ، اذ كثيرا ما كانت للشركات تاثيراتها على السياسة الامريكية وهذا ما اكده جاك اندرسون عام ١٩٦٧ بقوله « بانه كثيرا ما اخذت وزارة الخارجية الامريكية سياستها من البطانات التنفيذية لشركات النفط»(٩)·

وبحكم تشابك نشاطاتها ، واتساع دائرة فعاليتها ، ناهيك عن تعقد الروابط فيما بين مجالات تاثيراتها ، فقد اختلفت المصطلحات التي وضعت من اجل وضع تعريف دقيق لها · الا اننا نتبنى التعريف الذي وضعه محمد صبحي لانه يفي بالغرض الذي يهدف اليه هذا البحث · فالشركة المتعددة الجنسية هي « الشركة التي يكون مركزها الرئيسي في دولة رأسمالية متقدمة – تعود اليها ملكية رأس المال – وتختلف اصولا عاملة سواء في مجال الصناعة او التجارة او الخدمات وفي عدد من الدول الاخرى، وذلك عن طريق الفروع والوحدات التابعة لها سواء ملكية كاملة او ملكية جزئية · وبذلك تتكون المجموعة الاحتكارية من الشركة الام ، ويكون مقرها دولة رأسمالية متقدمة حيث تتركز عملية اتخاذ القرارات ، وتحدد السياسات والاستراتيجيات المختلفة كوحدة كاملة · ومن الشركات والفروع والشركات والوحدات التابعة لها في مختلف الاقطار » (١٠) ·

وحيث ان صناعة النفط هي من الصناعات التي نشأت في اول امرها في اقطار صناعية غنية ومتقدمة ، وبما انها اقيمت ومن البداية على اساس انها صناعة متكاملة متعددة النشاطات المرتبطة ببعضها البعض بحيث يصعب فيها التوسع الافقي دون ان يرافق ذلك امتداد رأسي ليتكامل التصنيع والنقل والتكرير والتسويق مع الاستخراج · ولكونها تحتاج في بدايتها الى رؤوس اموال ضخمة ومقامرة تمتلك خبرات تقنية عالية ، اضافة الى اهمية النفط الاستراتيجية في زمن الحرب والسلم على السواء ، فقد كان من المحال ان تنشأ شركات احتكارية الا وتكون متعددة الجنسية ·

ولكون ارض الخليج والجزيرة تختزن ما يقارب من ٢/٣ احتياطي العالم من النفط، وتنتج حوالي ٢٤٪ من انتاجه(١١)، فقد كانت هذه المنطقة موقعا هاما اندفعت نحوه هذه الشركات (انظر الشكل رقم ١) وراحت تلجأ الى كل الاساليب الماكرة والملتوية لمضاعفة ارباحها الضخمة ، وتمعن في نهب ثروات المنطقة الطبيعية · ساعدها في ذلك الانتاجية الطبيعية العالية للابار ، والنموذج الصارم المفتعل الذي على اساسه يتم توزيع الريع · (١٢) وفضح مثل تلك الاساليب ، يستدعي اجراء جردة سريعة على المراحل التي عرفتها العلاقات النفطية بين الانظمة القائمة في هذه الساحة وتلك الشركات ، والتي عبرت عنها الاتفاقيات المعقودة بينها ·

مراحل تطور العلاقات النفطية :

في المراحل الاولى ، كانت شركات الامتياز جميعها اجنبية، ومؤسسة في دول اجنبية · وكانت عقود الامتياز تتسم بالشمولية والاحتكار ، بمعنى انها كانت تغطي اجزاءا واسعة من الدولة المعنية ، وتضمن للشركة حق احتكار كافة عمليات الصناعة النفطية من تنقيب واستخراج ونقل وتكرير ··· الخ ·· مما يعطي الشركة الى جانب الارباح الطائلة نفوذا اقتصاديا وسياسيا في ذلك البلد الذي لم تكن حكومته تتقاضى – مقابل ذلك – سوى بعض المبالغ المقطوعة ، يضاف اليها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن متري من النفط الخام (٨ر٣ برميل) (١٣) · وكانت فترات الامتياز طويلة ، تتراوح بين ٦٠–٧٥ سنة (١٤)· وتوفر للشركات تسهيلات هائلة تتعلق بالحق في اقامة شبكات للاتصالات الهاتفية ، واللاسلكية والطرق ··· الخ ·

الا انه بعد الحرب العالمية الثانية ، وظهور امريكا كقائدة للمعسكر الامبريالي · بدلا من بريطانيا التي كان نجم تفوقها الاستعماري قد أفل ، وتحولت الى قوة من الدرجة الثانية · كذلك ظهور الشركات النفطية المستقلة ، ودخولها في منافسة ساخنة مع الكارتل العالمي من اجل الحصول على امتيازات للتنقيب والاستخراج، اضافة الى نمو الوعي التحرري وتصاعد الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) · كل ذلك ادى الى اجراء تعديلات في عقود الامتيازات النفطية ، كانت محصلتها تحسين شروطها لصالح الحكومات المنتجة التي وقعت في تلك الفترة امتيازات المشاركة (*Participation*) (١٥) ·

وفي بداية الستينات ، ومع بداية ظهور ازمة نظام النقد الدولي ، والتخفيض الذي اجراه الكارتل النفطي على اسعار النفط في تلك الفترة ، وظهور منظمة الاقطار المصدرة للنفط « اوبك » كل ذلك ادى الى تحولات هامة في الصناعة النفطية، وفي طبيعة العلاقة بين الشركات والحكومات عبرت عنها اتفاقيات تنفيق الريع (١٦) · كانت تلك التحولات جزءا من التغييرات التي عرفتها اطر وهياكل النظام الاقتصادي الدولي·

وفي السبعينات ، وبعد تفاقم ازمة الدولار ، والتاثيرات المدمرة التي تركتها على العملات الاخرى، وبالتالي نظام النقد الدولي ، وعلى اساس الاهمية المتزايدة للنفط بوصفه مصدر للطاقة ، ومادة خام رئيسية في صناعات هامة ، وبحكم تأجج الصراعات التنافسية بين الشركات المستقلة والكارتل العالمي· كل ذلك اضافة الى عوامل هامة اخرى ليس مجال الحديث عنها هنا، لعل اهمها خطوات التأميم التي اقدمت عليها بعض الانظمة مثل ليبيا ، الجزائر ، العراق · كل ذلك ادى الى تحولات جديدة اخرى في العلاقات النفطية عبرت عنها اتفاقيات المشاركة (Joint Venture) ، وما اطلق عليه عمليات السيطرة الوطنية الكاملة على الصناعة النفطية (١٧) ·

اشكال النهب :

ان نهب الثروات النفطية في الجزيرة والخليج العربي ، والتاثيرات السلبية المدمرة على اقتصادها من جراء تلك العملية تعتمد على ركيزتين اساسيتين : وجود شركات نفط متعددة الجنسية ، واستعداد مطلق عند الطبقات الحاكمة لتنفيذ سياسات تلك الشركات والدفاع عن مصالحهما المشتركة ·

من هنا فعلى الرغم من العديد من التحسينات التي طرأت على اتفاقيات النفط ، الا انها – بشكل عام – لا تزال تعمل في صالح الاحتكارات ومن ورائها ، الحكومات الامبريالية · وان احد الاسباب التي جعلت تلك الشركات لا تتشبث بالعقود القديمة، التوسع الملحوظ في دائرة نشاطاتها التي باتت تشمل صناعات اخرى ليست لديها – بالضرورة – علاقات مع الصناعة النفطية « فالشركات (النفطية) تحولت الى صناعات اخرى ··· لتقضي على المنافسة المحتملة، فهي تملك اكثر من ٥٠٪ من احتياطي اليورانيوم ، واكثر من ٣٠٪ من احتياطات الفحم » (١٨) · ولذلك فلم يعد همها الاساسي احتكار حقوق الاستخراج او التنقيب ·

حتى اتفاقيات المشاركة ، والتي رأى فيها البعض تمردا على العلاقات النفطية المجحفة ، هي الاخرى ليست « الا مزيدا من احكام قبضة الامتيازات الاجنبية ، وذلك لكونها وضعت بذكاء

يلبي في الظاهر معنى المشاركة · ولكنه يسلب لب المشاركة والاهداف الحقيقية لها » (١٩) حتى اليماني ، وزير النفط السعودي ، وهو الشخص الذي وقعها مع الاحتكارات النفطية لم يخف ايجابيات الاتفاقية بالنسبة لهذه الاخيرة حيث صرح « انها ستقوي مراكز الشركات ، اذ انها ستحصل على الاستقرار ، او ضمان الوصول الى رأس المنبع في عمليات الانتاج على الاقل خلال الفترة المتبقية من اتفاقيات امتيازاتها » (٢٠) ·

هذا اضافة الى التعويضات الباهضة التي يفترض ان تدفعها الحكومات المنتجة · مقابل دخولها كطرف مشارك في الصناعة النفطية · فالسعودية وقطر وابو ظبي دفعت ما قيمته ٨٨٤ مليون دولار مقابل تكاليف السنوات الاولى من المشاركة وهذا الرقم سيتضاعف خلال السنوات القادمة ·

ومن الواضح ان الحكومات هي الطرف الاضعف ، وبالتالي فمن غير المحتمل ان يكون لها دور مؤثر في رسم سياسة الصناعة النفطية التي ستشارك فيها ·

الارباح الهائلة :

ان المثال الصارخ على اشكال النهب المباشر الذي تمارسه شركات النفط المتعددة الجنسية هو تلك الارباح الطائلة التي تجنيها من وراء العمليات النفطية المباشرة (استخراج + بيع) · فهي ، وخاصة التسعة والعشرين او الثلاثين الاولى والمجموعة المرتبطة ارتباطا صريحا مع مصرف تشيس منهاتن جمعت خلال السنتين اكثر مما جمعته في اي وقت سابق · تشير الى ذلك الارقام التي نشرها المصرف المذكور في نهاية اكتوبر / ٧٥ والتي تبين ان الزيادة في اجمالي الفوائد الموضوعة في الحساب الجاري في عام ٧٤ بلغت ٨٧٪ (٢١)·

على ان ذلك لا يقلل من ضخامة الارباح التي جنيت في المراحل السابقة · ففي الفترة ما بين ١٩٠٠ ـ ١٩٦٠ اعادت شركات النفط العاملة في الشرق الاوسط ما قيمته ١٤٫٦ مليار دولار مقابل استثمارات لم تتجاوز الـ ١٫٧ مليار دولار معظمها كانت من الاستثمارات في منطقة الخليج والجزيرة ·

اما في الفترة ما بين ١٩٦٩ الى ١٩٧٣ فقد بلغت الارباح المتكاملة للشركات النفطية المتعددة الجنسية في منطقة الخليج والجزيرة ما يزيد عن ١٫٧ مليار دولار معظمها حققته عام ٧٣ ، حيث لم تتجاوز الارباح للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢ اكثر من ٧٤ مليار دولار · ولمعرفة الغبن الذي لحق بالاقطار المنتجة للنفط خلال تلك الفترة فقط،يكفي ان نعرف ان عوائدها النفطية لم تتجاوز ٢٤ مليار دولار فقط (٢٢) ·

(راجع الجداول ١ ـ ٢ ـ ٣) ·

ومن المعروف ان شركات النفط الامريكية ضخت خلال الربع قرن المنصرم ما يفوق ٣٣ مليار دولار ، كانت ارباحا صافية من عملياتها في الخارج · ولمعرفة ضخامة هذا المبلغ ، وحجم تاثيراته على الاقتصاد الامريكي ، تجدر الاشارة الى ان ذلك المبلغ يزيد ثلاث مرات على احتياطي الذهب الموجود في إمريكا عام ١٩٧١ (٢٣) ·

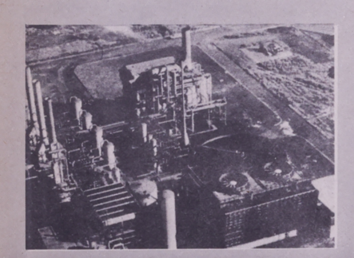
وحسبما ينقل الدكتور محمد عجلان عن الاقتصادي فكتور بيرلو يؤكد الى انه من اصل «١١٣ مليار دولار التي دفعها من يستخدمون النفط في البلدان المستهلكة ، في عام ١٩٧٣، ذهب ٩٦مليار منها لمصالح في البلدان المستهلكة فيحين لم يتجاوزما ذهب الى الدول المنتجة ١٧ مليارا » (٢٤) (راجع الجدول رقم ٤) ·

ومن نافل القول ، ان مليار واحد فقط من تلك المليارات (١١٣) ذهب كأجور ومرتبات الى عمال وموظفي النفط في الدول المنتجة · واذا ما اخذنا بعين الاعتبار كون نسبة عالية من ذلك المبلغ يذهب الى الموظفين والعمال الاجانب التي تعج بهم الاقطار المنتجة ، وبالذات الاقطار العربية في الخليج ، فسوف نكتشف ان حفنة من الملايين فقط تعطى لعمال النفط المحليين · وهي لا تعادل الجهد المبذول ولا العرق المتصبب من هؤلاء العمال المسحوقين ·

والامور لا تتحسن كثيرا حتى بعد الزيادة التي طرأت على اسعار النفط في نهاية ١٩٧٣ · حيث تظل الدول المستهلكة تحصل على حصة الاسد، وهذا ما يشير اليه جان شيفالين في كتابه « اللعبة النفطية الجديدة » حين يقول « بانه من الـ ٢٥٠ فرنك وهي سعر المنتجات النفطية لطن واحد من النفط، نجد ان ٥٨٫٥٠ فرنك تذهب لخزانة الدول المنتجة ، في حين تأخذ ٢٦٢٫٧ فرنك طريقها لخزانة الحكومة الفرنسية و١١٥٫٨ تذهب كارباح للشركات » (٢٥) ·

وعندما نصل الى عام ٧٦ فان الصورة لا تتغير كثيرا ، فنتائج ارباح مدير كبير من شركات النفط الامريكية للربع الثاني من عام ٧٦ تراوحت بين ٧٪ و ٩٣٪ (٢٦) · (انظر الجدول رقم ٥) · هذا يدحض كل الادعاءات التي كانت تلقي بمسؤولية الازمة التي كان يعاني منها النظام الرأسمالي على الاقطار المنتجة للنفط ·

ان تلك الازمة نابعة من صلب النظام الرأسمالي ، ونتاج طبيعي لتطوره · وهي التي دفعت الاطراف الاساسية فيه الى اجراء بعض التعديلات الهامة في العلاقات النفطية تتفق واساليب واستراتيجية الاستعمار الجديد الذي لم يعد في استطاعته ان يعمل لوحده معتمدا على السطوة المطلقة التي كان يتمتع بها في السابق ، وبات مرغما على « تصنيع العالم الثالث عن طريق المشاركة مع القطاع العام الذي يلعب عندئذ



شركات النفط متعدّدة الجنسيّة الملك غير المتوّج على امبراطورية الاقتصاد الرأسمالي

دور رأسمالية الدولة » (٢٧) · وهو اذ يقوم بذلك فانه يحرص على ان تكون تلكالصناعات منالنوع الذي يستهلككميات هائلة من الطاقة ، ويسبب التلوث ، او ان توفير حدود الدنيا لسلامة العمال تتطلب تكاليف باهضة ، ناهيك عن اعتمادها علىايدي عاملة غير فنية ورخيصة (٢٨) · ذلك يتم في ظل احتفاظ شركات النفط المتعددة الجنسية بناحية حركة التصنيع تلك والتحكم في حجمها وتطورها· ومعظم الصناعات هي منالنوع الاستهلاكي ، وضمن قطاع الخدمات ، كاقامة الطرق ، والمطارات ، وصناعة الثلج والمرطبات ·· الخ · حتى انشاء المستشفيات تتم تحت اشراف ، وفي بعض الحالات ، ادارة اجنبية ، ويتم استيراد معداتها من الغرب الصناعي · وعلى هذا الاساس شاهدنا العديد من المشروعات تعطى لشركات ايطالية، سويدية ، المانية غربية ، امريكية ، بريطانية·· الخ· على سبيل المثال لا الحصر ، نجد ان شركة « ستراسبورغ » من المانيا الغربية وقعت عقدا لاقامة طريق في السعودية بلغت تكاليفه ١٤ مليون دولار ، اما « هكفوف » ، وهي شركة مشتركة بلجيكية والمانية غربية ستقوم ببناء ميناء قابوس الذي ستصل تكاليفه الى ٣٢ مليون جنيه استرليني · معظم هذه المشروعات لصالح شركات النفط المتعددة الجنسية · فاقامة الموانىء هو من اجل استقبال ناقلات النفط ، وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد ··· ومشروعات الفنادق لاستيعاب الالاف من رجال الاعمال والخبراء الاجانب ·

وفي البحرين تعتبر صناعة صهر الالومونيوم من تلك الصناعات النموذجية لاشكال البرامج التطويرية التي اشرنا اليها اعلاه · اذ بدأ مصنع ألبا بملكية لشركة متعددة الجنسية بالاشتراك مع حكومة البحرين التي كانت حينذاك تمتلك ١٩٪ من اسهم المصنع (٢٩) ·

وحتى ما يسمى بالسيطرة الكاملة ، لا تخرج عن هذا الاطار، اذ تستمر الصناعة المسيطر عليها، وفي بعض الحالات الحكومة المسيطرة ، تحت هيمنة تلك الاحتكارات العملاقة · هذا اذا تغاضينا عن التعويضات الباهضة الثمن التي تدفعها الحكومات للشركات لقاء ما يسمى « بالسيطرة » · وفي اغلب الاحيان تستمر ذات الادارة السابقة ، وتدفع الحكومة ما يوصف بثمن الخبرة الادارية · وفي احيان اخرى تقوم نفس الشركة النفطية بتنفيذ مشروعات لم تكن تدخل ضمن دائرة اختصاصها · فارامكو على سبيل المثال ستقوم ببناء مركز موحد لانتاج الطاقة الكهربائية تبلغ تكاليفه ٣ مليارات دولار · كما حصلت على مشروع لنقل الغاز الى منطقتين صناعيتين بلغت تكاليفه ١٠ مليارات دولار · وحاليا يجري الحديث عن مشروعين لم يكشف النقاب عنها بعد ، لكن تكاليفها ستصل الى ١٣ مليار دولار ، كل ذلك يجري في ظل الحديث عنسيطرة سعودية على تلك الشركة (٣٠) ·

اما بالنسبة للكويت فان شركة النفط الكويتية ، احتفظت بطاقم الخبراء والموظفين الاساسيين العاملين فيها · ولذلك فلا يزال هؤلاء المرتبطون بشركات النفط المتعددة الجنسية هم الذين يرسمون سياسة هذه الشركة « الوطنية » ويضعون استراتيجية عملها ·

وعلى نفس المنوال جرى الاتفاق السعودي مع شركة متسو بيشي اليابانية ، ومع كل من شركات تورسكو هيدرو ، وشاريوتاج دي فرانس ·

السيطرة على كافة مراحل صناعة النفط :

ان ما يميز شركات النفط المتعددة الجنسية ، ويعطيها القوة التي تتمتع بها ، كونها تعمل في كافة مراحل النفط المتعددة ، اضافة الى ارتباطها مع الرأسمال المالي · « اذ ان مصارف نيويورك السبعة الكبرى تمتلك ١٧٫٤٪ من اسهم شركة موبيل ، وان اكبر ثمانية مصارف في نيويورك تمتلك ١١٫٧٪ من اسهم شركة اتلانتيك روتشيلد · ومن المعروف ان مصرف ميلون في بنسبرج يسيطر على شركة نفط الخليج ، وان مصرف تشيز منهاتن (ال روكفلر) يسيطر على شركة اكسون التي كانت تعرف بشركة ستاندرد اويل اف نيو جرسي · » (٣١) ·

والشركات النفطية الكبرى تحرص على السيطرة حتى على السوق بمختلف الوسائل ، وهي في ذلك تعمل على تقليص الفرص المتاحة امام المستغلين او حتى حكومات الاقطارالمنتجة للنفط · فقد انغمست شركات النفط الكبرى ، والشركات الثماني الاكبر بوجه خاص في ··· يجسد سيطرتها على السوق ويبعد المستقلين في قطاعي التسويق والتكرير على حد سواء · » (٣٢)·

وقد عانت الاقطار العربية المصدرة للنفط من هذه السياسة، فحتى عام٧٣ كانت قدرتها التكريرية ضئيلة جدا اذا ما قورنت بقدرتها الانتاجية · ففي ذلك العام وصل الانتاج العربي الى حوالي ٩٨٨٫٨ مليون طن متري ، قدرت بحوالي ٤٠٪ من الانتاج العالمي· الا ان طاقة التكرير لم تتعدى ١٠٪ من الطاقة التكريرية في العالم (٣٣) · (ارجع الى جدول رقم ٦) والامور في الخليج والجزيرة اسوأ من ذلك بكثير حيث ان « قليل القليل من بترول الخليج هو الذي يكرر محليا اذ ان طاقة مصافي التكرير في المنطقة لا تزيد عن ٢٫٧ مليون برميل او ما يعادل ٥٪ من طاقة المصافي في العالم ·وبقية الانتاج يكرر بعيدا اما في مناطق الاستهلاك او في موانى التصدير التي تنتهي عندها خطوط الانابيب التي تحمله الى البحار · » (٣٤) ·

ذلك يكشف محاربة شركة النفط المتعددة الجنسية لتصنيع

البلدان المنتجة، وان ما تقيمه من معامل للتكرير انما هي لسد الحاجات المحلية او المحيطة ، وفي العديد من الحالات، كذلك، من اجل تزويد القوات الامبريالية العاملة في المناطق القريبة منها · وهي على هذا الاساس تعمل من اجل جعل النفط صناعة مستقلة عن الاقتصاد الوطني ، بعيدة عن التأثير الحقيقي فيه وتطويره · وذلك يؤدي الى تشويه نموه الطبيعي، او ارباك خطواته ·

نفس السياسة نجدها مطبقة على صناعة النقل سواء بالانابيب او عن طريق الناقلات · ففي الوقت الذي نجدها لا زالت جنينية عند الاقطار المنتجة ، نلاحظ ان شركات النفط المتعددة الجنسية تكاد تسيطر على هذه الصناعة وتحقق ارباحا خيالية من ورائها · ففي عام ١٩٦٠ حققت شركة ترانس ارابين بايب لين (التابلاين) ارباحا صافية قدرت بـ ٦ر١٥ مليون دولار · اما في عام ١٩٦٧ وعندما ارتفع الطلب العالمي على النفط ، بشكل غير متوقع ، وفي فترة كانت فيها قناة السويس مغلقة ، حصل اوناسيس – على سبيل المثال فقط – في عام ١٩٦٩ على مبلغ ٤ر٢ مليون دولار بتأجيره ناقلة نفط سعة ٠٠٠ر٢٠٠ طن ، لشركة شل ولرحلة واحدة من الخليج الى اوروبا · درت الرحلة ما يساوي ٣٠٪ من قيمة الباخرة التي تبلغ ١٣ مليون دولار (٣٥) ·

وبالنسبة للاقطار العربية المصدرة للنفط فانها لا تحقق اكثر من ٣٪ كارباح من عمليات النقل · كما انه من المعروف ان ٦٧٪ من سفن النقل تمتلكها شركات النفط المتعددة الجنسية ·

ان اتفاقيات المشاركة ليست الا مزيدا من احكام قبضة الاحتكارات الأجنبية على الثروة النفطية ..

الاستثمارات في الدول الرأسمالية :

وعندما ازداد دخل الدول النفطية الخليجية ، من جراء الزيادة التي طرأت على اسعار النفط ، كانت الاموال « الفائضة » تأخذ طريقها مرة اخرى الى الغرب الصناعي عن طريق قنوات مختلفة وطرق متعددة ، ابرزها الاستيراد الهائل « لبضائع الترف الغالية جدا ، واستيراد جميع انواع المصنوعات · » (٣٦) (راجع الجدول رقم ٧) · بعد ذلك هناك الارصدة النفطية المودعة في مصارف الغرب على شكل ودائع نقدية او استثمارات مختلفة · ففي عام ١٩٧١ «ارتفعت الودائع النفطية العربية في الغرب» ٢٨٦ مليون جنيه استرليني الى ٥٣٤ (٣٧) ، ومن المعروف ان هذا الرقم قد تضاعف عدة مرات خلال السنوات الاخيرة الماضية ·

اما بالنسبة للاستثمارات فقد اشترت مجموعة من الكويتيين املاك في شارع الشانزليزيه في باريس بمبلغ ٢٧ مليون دولار· كما اقدمت شركة كويتية على شراء عقارات في الولايات المتحدة ، منها جزيرة كايواه بمبلغ ٤ر١٧ مليون دولار ، وتنوي الشركة استثمار ١٠٠ مليون دولار من اجل تطوير هذه الجزيرة لاغراض سياحية · كما قامت مجموعة من المصارف العربية « بتأسيس البنك العربي الاول والشركة العربية الاولى لتوظيف الاموال العربية في الخارج ، بما في ذلك حصص في البنوك الامريكية » (٣٨) · وفي دراسة اعدتها اللجنة التنفيذية لهيئة السوق الاوروبية المشتركة جاء فيها « ان الاستثمارات التي انتقلت من دول النفط الى الولايات المتحدة خلال الاشهر العشرة الاولى من عام ٧٤ بلغت ٢٧ مليار دولار (٣٩) · وتصل المبالغ التي وظفتها السعودية لدى الولايات المتحدة ما يزيد على ١٥ مليار دولار ، اضافة الى مليار دولار في اليابان (٤٠) · كما وان السعودية قررت شراء سندات دين من الحكومة الامريكية قدرت قيمتها بـ ١٢ مليار دولار ·

وتنوي الكويت شراء شركة سنت مارتن بروبرتي كوربوريشن (St - Martin Property Corp.) بمبلغ ١٠٧ ملايين جنيه استرليني (٤١) · اما ايران فقد اشترت ٤ر٢٥٪ من رأس مال مؤسسة كروب الالمانية للفولاذ (٤٢) · ولديها مشروع باقامة صندوق لدعم البنك الدولي بمبلغ رأس ماله مليار دولار ·

والجدير بالذكر ان نسبة من هذه الاموال تذهب الى مشروعات تقام في الكيان الصهيوني ففي ٧٤/٢/١٥ اعلن محافظ بنك « اسرائيل » موشيه سانبار بان « صندوق النقد الدولي قرر منح اسرائيل قرضا بسبعة وسبعين مليون دولار لمدة سبع سنوات، وبفائدة قدرها ٧٪ من التسهيل النفطي الذي غطت به الدول العربية المنتجة للنفط الجزء الاكبر من رأس ماله » (٤٣) ·

وقد عانت هذه الاموال سواء تلك التي في شكل ودائع ام المستثمرة ، من التخفيضات المستمرة التي جرت على اسعار الاسترليني او الدولار · فقد ادى اهتزاز اسعار هاتين العملتين خلال الفترة (٦٥–٧٠) الى ان تفقد الكويت والسعودية وحدهما حوالي ٧٠٠ مليون دولار· واثناء تخفيض ثمن الدولار عام ٧١ بنسبة ٥ر٨٪ ثم بنسبة ١٠٪ مع الارتفاع الذي عرفته العملات الاخرى مثل الين والمارك بنسبة تراوحت بين (٧٪ – ٥ر٨٪) تكبدت الدول العربية خسائر فادحة ، حيث كانت تحتفظ بارصدتها بالدولار والاسترليني · قدر الاحتياطي حينذاك بحوالي ٥ مليارات دولار · وكانت الخسائر ٢٥ر١ مليار دولار (٤٤) ·

واذا ما تقلصت وطأة التخفيضات على العملات ، فلا تزال هناك اثار التضخم المالي التي ستصل معدلاته الى حوالي ٢٤٪ خلال هذا العام · والتي تراوحت بين ١٢٪ – ٢٠٪ طيلة الثلاث سنوات المنصرمة · ومن الضرورة التأكيد على ان الارتفاع في اسعار النفط لم يسهم باكثر من ٢٪ في تلك النسب · التي هي من صلب التطور الذي طرأ على النظام الرأسمالي ، وافراز طبيعي للتحولات التي عرفها · وحول هذا الموضوع يقول الدكتور يوسف صايغ « بان ارتفاع اسعار النفط ليست مسؤولة عن معضلة التضخم المتمادية والمستعصية على الحل والتي تصل الى ٧ر١٢٪ · ويستدل على ذلك من احصائيات الصندوق الدولي التي توضح ان مؤشر ارتفاع الاسعار في البلدان الصناعية كان في اول اكتوبر ١٩٧٣ اعلى بكثير مما كانت عليه سنة الاساس ١٩٧٠ · اذ كان مؤشر اسعار المستوردات ١٤٩ في اول اكتوبر ٧٣ ، في حين كان مؤشر مصدرات البلدان الصناعية المتقدمة ، ١٤٤ » (٤٥) ·

والواقع ان ما يحدث هو العكس· اذ تبخر معدلات التضخم، التي يصعب على الدول النفطية تحاشي التأثر بها في الظروف الراهنة، نسبة عالية من الارصدة والفوائض العربية النفطية· فاذا اعتمدنا معدل سعر فائدة ٩٪ نرى ان القيمة الحقيقية والحالية المقدرة للارصدة العربية ستبلغ عام ١٩٨٠ «١٥» مليار فقط بدلا من قيمة اسمية مقدارها ١٠٠ مليار دولار · وتصبح ٢٣ مليار اذا ما وصلت الى ١٥٠ مليار دولار وهذا على اساس معدل تضخم قدره ١٥٪ وليس ٢٠٪ كما هو متوقع ·

« اما الموجودات في الخارج ، ولعام ١٩٨٠ وعلى اساس حقيقي ومعدل فائدة ٩٪ · سنجد انها ستصبح ٦٢ مليار في حال قيمة اسمية مقدارها ٣٠٠ مليار دولار ، ونسبة تضخم مقدارها ١٥٪· و ٨٠ مليار دولار في حال قيمة اسمية مقدارها ٤٠٠ مليار دولار ونسبة تضخم ١٥٪ » (٤٦) ·

ومن اجل نهب المزيد من الارباح ، وعلى طريق تحطيم التطور الطبيعي لاقتصاد البلدان المنتجة للنفط ، نجد ان اذرع اخطبوط شركات النفط المتعددة الجنسية تصل الى القطاع الزراعي · وكانت نقطة البدء تقليص رقعة الارض الصالحة للزراعة ، من خلال تحويلها الى مواقع للتنقيب والاستكشاف· واحيانا لكونها تقع على الطرق المؤدية الى تلك المواقع · يزيد من الامر سوءا الهجرة الواسعة التي تعرضت لها اليد العاملة في الزراعة تحت اغراءات العمل في حقول النفط ومعامل التكرير ، حيث يحصل هناك على مستوى اعلى للمعيشة من تلك التي يحصل عليها من الزراعة· بغض النظر عن ضآلة ما يعطي له هناك · رافق ذلك تشجيع لبعض المشروعات الزراعية المحدودة، والمقتصر انتاجها على الخضروات للاستهلاك المحلي فقط · اما المحاصيل ذات الاهمية الحقيقية ، والتي من الممكن ان تنشأ على انتاجها بعض الصناعات ، فهذه جرى محاربتها، لكي يستثمر استيرادها من الدول الصناعية مثل بريطانيا – استراليا – الولايات المتحدة ··· الخ ··

وكذلك كان حظ صيد الاسماك · اذ باتت الشركات الاجنبية هي المسيطرة على هذا المورد الهام والحيوي ، وذلك بعد ان دفعت الاهالي الى هجرة هذه الحرفة ، ثم دخلت في تنافس غير متكافيء معهم ، مستخدمة آلات تقنية متقدمة ، واساليب متطورة في الصيد · ويشير الدكتور محمد متولي الى هذه المسألة بقوله « ان الانتاج الزراعي والاسماك لا يستوعبان الا نسبة ضئيلة من مجموع القوى العاملة فهي في الكويت ٨ر١٪ وفي البحرين ٨ر٩٪ وفي قطر ١٤٪ وفي الامارات ٥ر١٧٪ اما في الاحساء فهي ١٩٪ » (٤٧) ·

هذا التدني في النسب هو محصلة تلك السياسة · فعلى سبيل المثال نجد ان المسافة التي كانت تزرع في البحرين هي ١٥ الف فدان او ما يعادل ١٠٪ من المساحة الكلية · اما الان وبعد تطبيق تلك السياسة لما يزيد عن ربع قرن فقد تراجعت الرقعة الزراعية لتصل الى اكثر قليلا من ١٠ الاف فدان او حوالي ٧٪ · « ومن الجدير بالذكر ان المساحة المنتجة فعلا هي حوالي ٤ الاف فدان اي ما يعادل ٣٪ · وهي تشمل النخيل ومزارع الخضر وحقول البرسيم ومناطق اشجار الفاكهة » (٤٨) ·

وفي الوقت الذي يتم فيه – وبشكل مبرمج ومدروس ، هدم التطور الطبيعي للمجتمع الزراعي ، نجد ان شركات النفط المتعددة الجنسية تشجع الزراعة في بعض الاماكن الغير ملائمة · فمن المعروف انه حتى الخمسينات لم يكن ينمو في شبه جزيرة قطر القاحلة اية محاصيل زراعية « الا انه في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ زاد انتاج الخضر من ٧٠٨ر١ الى ٦٠١ر٢٠ طنا·· وفي نفس الفترة اتسعت مساحة الاراضي المزروعة بالخضرة من ٥ر٢٨ فدانا الى ٢٧٢ر٣ فدانا ··» (٤٩)· والشركات اذ تقوم بذلك ، فهي واثقة من محدودية الرقعة المستصلحة ، وكذلك نوع المحاصيل المزروعة · ناهيك عن الاموال الطائلة المبذولة في هذه العملية ، والتي هي ارباح لتلك الشركات ·

وتتسع نشاطات شركات النفط المتعددة الجنسية لتشمل الجوانب الثقافية · حيث تضع تلك الشركات ، نصب عينيها ، مسخ الحضارة في البلد المعني ، وفرض « الحضارة الغربية المتفوقة » عليه · ولتحقيق هذا الهدف البربري تقام بعض المدارس الخاصة ، التي تكون تحت الاشراف والتوجيه المباشر لتلك الشركات ، ثم يختار بعض الاطفال من بين اطفال العائلات الغنية ، التي تعطى الاولوية في الانتساب لتلك المدارس · وتكون البرامج مستوردة من الغرب ، ويبدأ التلامذة في الاعجاب بتلك الحضارة » واحتقار تراثهم ومن ثم مجتمعهم الذي ينظرون اليه بانه كم متخلف لا يليق الانتماء اليه ، خاصة عندما يقارن مع « الحضارة الغربية » وتبدأ رحلة « الاغتراب » و « الانفصام » التي تبلغ ذروتها عندما يصل الفرد في النظر الى كل الظواهر التاريخية والاحداث الراهنة من « منظار غربي » ويبدأ نمط حياته يتأثر كليا « بالحياة على الطريقة الامريكية » · ولا تقف الامور عند هذا الحد ، اذ بعد ان ينهي المراحل الثانوية يتم الحاقه باحدى جامعات الغرب التي تواصل مسخه على نفس المنوال ·

وتحظى البحرين بقسط وافر من امثال تلك المشروعات ·

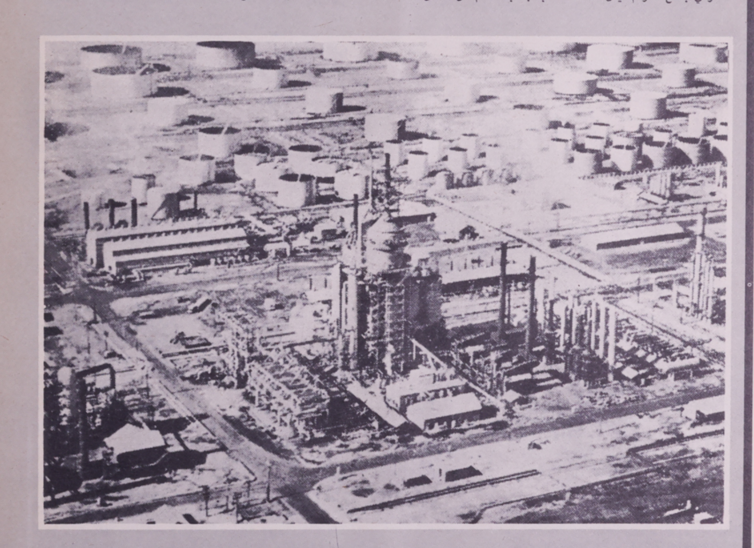
فمن المعروف ان هناك العديد من المدارس الاجنبية « الراقية » التي لا تملك السلطة، وفي بعض الحالات لا ترغب،في السيطرة على ادارتها ولا الاشراف على برامجها · ولا ينحصر التغلغل الثقافي للاستعمار في اطار التدريس ، بل انه يشمل مجالات ثقافية اخرى · فمؤخرا جرى الاتفاق مـــع بعض الاكاديمين الامريكان للقيام بمسح اجتماعي ـ ثقافي لدراسة عقليـــات الشباب البحراني ومعرفة ميوله · وهذه من اخطر التحديات التي ستواجه شعبنا ، حيث ان ذلك يعني معرفة تامة بتفكيـر هذا الشعب ، مما سيسهل عملية محاربته مستقبلا ·

وحول خطورةالثقافة النفطيةاحد المتخصصين في علمالاجتماع، « تنزع الثقافة النفطية الى الحيلولة دون الانسان والاستمرار في الاحتفاظ بكيانه ومنعه من العيش في تكامل خلاق مـــع الاشياء والكائنات الاخرى ، ان ثقافة النفط لا تتيح للانســـان ان يفكر او يتصدى من تلقاء نفسه ، وانما ترغمه ارغامـــا على الالتجاء الى شيء ما او شخص ما غريب ··· ان التقنية لا تعمق الذكاء ، ولا روح المبادرة والخلق ·

«وفي بضع اعوام ليس الا ، اكتسب جانب ضخم من سكان البلاد المنتجة للنفط عناصر خاصة بالثقافة النفطية ، وطبقت التقنية العمالية للثقافة الاستعمارية بطريقة تتيح لهم التحكـم في سلوك الاهالي » (٥٠) ·

وفي الخليج والجزيرة هناك نزعة خاصة زرعتها وتغذيهـا المؤسسات الثقافية التابعة لشركات النفط المتعددة الجنسية · تلك هي نظرات الاستعلاء تجاه المواطنين العرب الذين يقطنون اقطار عربية غير نفطية · ان هذا هو تطبيق جديـــد لسياسة «فرق تسد» وهو اكثر خطورة من كل اشكال التفرقـــة التي عرفناها منذ ان سيطر الاستعمار على اوطاننا · « فالكويتي » او « السعودي » يعتقد انه متفوق على المصري او اليمني ·· الخ · ان في هذه السياسة تمزيق خطير للامـــة العربية من الضروري التنبه له ، ومواجهته · فبالقدر الذي تنجح فيه هذه الشركات في الابقاء على هذا التمزق ، بالقـــدر الذي تضمن استمرار لقائها ، ومن ثم سيطرتهـــا على مقدرات شعبنا ، ونهب خيراته ·

ومن هذا المنطلق يجب علينا ان نفهم سياسة محاربة اليـد العاملة العربية ، على اعتبار انها عناصر اجنبيـة ، في ذات



ان أزمة النظام الرأسمالي هي نتاج طبيعي لتطوّره

الوقت الذي تشجع فيه هجرة اليد العاملة الاجنبية الى بلدان النفـــط ·

وضمن نفس المخطط ، تقيم شركات النفط المتعددة الجنسية العديد من المراكز الخاصة ، والنوادي الاجتماعية ، التابعـــة لها ·لتقوم بالدعاية لمخططات الشركة والحديث عن «انجازاتها» والالتفاف على الانتقادات الموجهة ضدها · وهذا جـــزء من الحرب النفسية التي تشنها تلك الشركات ضد شعوب الاقطـار المعنية · وجزء من محاولات التاثير الشامل ، وفي كل جوانب الحياة بما في ذلك الاجتماعية والثقافية · وفي مرات عديـدة تنظم تلك النوادي حفلات خاصة تدعي اليها الشخصياتالبارزة في الحكومة والمؤثرة في سياستها وبرامجهـــا الاقتصادية ، ويكون ضمن المدعوين تجار البلاد واعيانها !! واثناء تلـــك الحفلات ، وفي اجواء « الحضارة الغربية » ، يجري الحديـث عن المشروعات المشتركة ، ويبدأ النقاش في العديد منالقضايا الهامة والمصيرية ، وفي بعض الاحيان يتم التوصل الى عقـــد اتفاقيات مصيرية !!

ان ذلك يكشف الى اي مدى يصل نفوذ هـــذه الشركات ، ويلقي الضوء على العديد منالنشاطات الهدامة التيتمارسها· كل ذلك من اجـــل امتصاص المزيد من الاربـــاح ، وتكديس المليارات من رؤوس الامـــوال · بغض النظـــر عن وحشية الاساليب التي اتبعت من اجل الحصول عليها ، ولا بربريـــة الوسائل التي تم اللجوء اليها ·

الرشـــاوى :

وشركات النفط المتعددة الجنسية لا تعترف بالقوانين ، ولا تقيم لها اعتبار حين تقف عقبة في وجه اي من مشروعاتها · ففي سبيل الربح لا تتردد تلك الشركات في انتهاك القوانين ، واللجوء الى الطرق اللاشرعية ، بما في ذلك الرشاوي · التي بات من المؤكد ان عدواها وصلت الى شركات النفط · فقـــد فضح احد التقارير المقدم الى احدى لجان الكنغرس الامريكي التي كانت تناقش اوضاع شركات النفـط المتعددة الجنسية ، الرشاوي التي كانت تقدمها لبعض الشخصيات من اجل تنفيذ بعض المشروعات التابعة لها « ففي كراكاس اعلن وزير المناجم والهيدروكربونات ان الحكومة الفنزولية امرت كبير ممثليهـــا لدى منظمة الاقطـــار المصدرة للنفط اوبك بالعـــودة الى كراكاس في اعقاب اتهامات بقبوله رشوة من شركة اكسدينتال الامريكية للنفط ··· بعض المصادر ذكرت ان فلوريس متهـم بقبول اكثر من ١٠٠ الف دولار كرشوة من الشركة لقـــاء مساعدتها في الحصول على عقود نفطية غرب فنزويلا » (٥١)·

والى جانب الرشاوي هناك تهريب الذهب ، واستمرار بعض الشركات التي اعلنت افلاسهـــا في نيويورك في النشاط في اسواق الدول النفطية· على سبيل المثال هناك شركة كلاركدوج التي تقوم بدور القمع الذي فوهته في تلك الاسواق ، وطرفـــه الاخر في مصارف نيويورك · وهـــذه العملية تقوم بها بعض المصارف الوطنية مثل البنك الوطني الكويتي ، وبنك الكويـت المتحد · اما التهريب فاكثر المصـــارف التي اشتهرت به هي فروع البنك البريطاني للشرق الاوسط وفرست سيتي بنـــك المنتشرة في ابو ظبي · حيث قامت بتهريب كميات هائلة مـن الذهب الى الهند· ففي اوائل السبعينات تم تهريب ٤٠ طن من الذهب الى اسواق الهند ·

ومن جملة الاساليب الملتوية والغير شرعية التي تلجأ اليها شركات النفط المتعددة الجنسية ، التحكم في الانتاج علىضوء ما تراه هي ، وليس ما يتطلبه الاقتصـــاد للدولة المنتجة · فعندما اطاحت حكومة مصدق الوطنية بنظام الشاه في اوائل الخمسينات ، قامت الشركة بوقـــف شراء النفط الايراني ، واوقفت الانتاج ، وعوضت عن ذلك برفع كميات الانتاج فـــي الكويت والسعودية · كذلك في عام ١٩٧٢ واثناء المحادثاتبين « اي· بي· سي » والحكومة الايرانية المتعلقـــة بنسبة الارباح · قام الكارتل النفطي بتخفيض الانتاج بنسبـة ١٤٪ كنوع من الضغط على نظام الشـــاه ليتراجع عن بعض مطالبه · في الوقت ذاته رفع الانتاج بمعدل في مناطق اخرى ٢٥٪ ·

ولكي تحول شركـــات النفط متعددة الجنسية دون قيـــام انقلابات ضد عملائها او حلفائها الموجودين في السلطةحاليا، فانها تعمل على توفير افضل الظروف الملائمـــة « للاستقرار الاجتماعي » · وهي تحقق ذلك من خلال توسيع حجم الطبقات الاجتماعية المستفيدة من « الازدهار النفطي » ومن ثم المرتبطة بتلك الشركات ، التي تعمل بدورها على تعزيز مواقع تلـــك الطبقات في السلطة ، وتعمل على توسيع دائرة نفوذها فـــي مرافق الدولة المختلفة · وهي لاتتردد ، متى ما شعرت بالخطر على استثماراتها ، في دفع هذه الرموز الى التحرك والدفـاع عن المصالح المشتركة لهما · ان نفوذ تلك الشركات لا يقتصر على الاقطار النامية بل يمتد ليصل حتى الى الحكومة الاتحادية ذاتها حيث تستطيع « تلك الشركات بماليديها من رجال فـــي العلاقات العامة وجماعات الضغط ان تقهر حتى الحكومـــة

الاتحادية في الولايات المتحدة » (٥٢) ·

تجـارة الاسلحة :

وضمن التشعبات التي تحدثنا عنها، تطل علينا شركاتالنفط المتعددة الجنسيةبوجهها في تجارة الاسلحة ايضا· فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان روكفلر وهو احد حاملي نسبة عالية من اسهم شركة ستندرد اويل ، هو في في الوقت ذاته مساهم في شركة لصناعة المعدات الكهربائية والالكترونية ، كل ذلـك اضافة الى اسهم كبيرة يحملها في صناعة الفانتوم المشهورة · بالطبع روكفلر يعتبر من اكبر حملة اســـهم مصرف تشيس منهاتن ·

وقد احتلت منطقة الخليج والجزيرة مكانة مرموقة في تجارة السلاح اذ بلغ نصيب هذه المنطقة « من التسلح حوالي ٤٦٪ من صادرات الولايات المتحدة خلال عامي ٧٤/٧٥ ··· وعندمـا تكون مبيعات هذه الاخيرة قد وصلت الى ٢ر١ مليار خـــلال نفس الفترة ، مما يجعلها تسهم بحوالي ٥٦٪ من تجارة السلاح في العالم » (٥٣) · فان ذلك يعني ان تجارة السلاح تتجـاوز مسألة الارباح ، وتبدأ تمس جوانب الحياة الاقتصادية للبلدان المعنية ، ومن ثم العلاقات السياسية بين المستورد والمصدر · خاصة عندما نتمعن في الكميات الهائلة والمتطورة من الاسلحة التي تدفقت على هذه المنطقة ، وكذلك في الاموال الضخمة التي خصصتها كل دولـــــة لميزانية التسلح (انظر الجدول رقـــم ٧) · » (٥٤) ·

وتزداد خطورة تاثيراتهذا التوسع الهائل في تجارة السلاح في المجال الاجتماعي ، اذ ان ذلك يفتح المجال واسعا امـــام بروز طبقة طفيلية جديدة تعيش فقط من وراء السمسرة فـــي هذه التجارة ، وبالتـــالي تصبح عبئا جديدا على التطـــور الاجتماعي لذلك المجتمع النامي · وبارتفاع درجة حرارة حمى التسلح ، يزداد نفوذ هذه الطبقة السياسي ، وتبدأ في التاثير على الاوضاع السياسية والاقتصادية للبلد المعني · الذي يبدأ يئن تحت طائلة الديون المتراكمة من جراء عملية التسلح ، او من الشلل الذي يصيب وتائر نمو اقتصاده بسبب الاستنزاف الهائل والسريع لثرواته وعوائده النفطية من قبل شركـــات

ان امام شعوب المنطقة
خيارًا واحدًا للسيطرة
الحقيقية على ثرواتها..
وهو السيطرة
على السلطة السياسية

الاسلحة، التي تبدأ فيمد جسور جديدة للتسلل الى تلك العوائد، او تعزيز الجسور القديمة ، وتقويتها للمزيد من الامتصاص · وبهذه الطريقة ، ومن خلال طرق اخرى معقدة ، وعن طريـــق العلاقة بين شركات الاسلحة وشركات النفط المتعددة الجنسية تستبعد هذه الاخيرة ،٠ او الحكومات المسيطرة المرتبطة معهـا نسبةعالية من الاموال التي دفعتها من جراء التعديلات فـــي فروق الاسعار ·

والدوائر الامبريالية تحرص على الاحتفاظ بموازين دقيقة ، وتجري حساباتها بشكل مدروس ، عندما تتعاطى مع تجـارة السلاح ، وذلك من اجل نيل ليس اقصى نسبة من الارباحالمالية فحسب بل حتى السياسية والاقتصادية · فهي حين تضاعفمن حجم التسلح عند احد الحلفاء ، فانها لا تراكم ارباحا فحسب، بل تستفز العديد من الحلفاء او العملاء الاخرين المجاورين له او المتنافسين معه ، الذين يبادرون بدورهم الى طلب المزيد من الاسلحة ·· وهنا يبدأ صراع تنافسي جديـد ··· يستمر دون انقطاع · وتبقى تلـــك الدوائر ممسكة بوسط عصى تلـــك المنافسات ، ومن ثم فهي القادرة على رسم محيطات دوائرها·

ولقد شهد الخليج ولا يزال حالات من تلك الظواهر التـــي اشرنا اليها · فعندما وافق نيكسون بالسماح لايران بـــان تشتري اي شيء تطلبه ، وذلك اثناء توقفه في طهران في مايو ٧٢ (٥٥) ، كانت تلـــك نقطة انطـــلاق التنافس الايراني - السعودي التي لم تتوقف هستيرياه حتى الان ·

وماذا كانت النتيجة ؟ صراع محموم بين السعودية وايران كانت له آثاره المدمرة على اقتصاديات كـلا البلدين ، ودفعت ضريبته الجماهير المسحوقة فيهما · وازدياد حدة الازمـــات الاجتماعية فيها تكون نسبة عالية من الميزانيـــات السنوية ، وخطط التنمية كانت تخصص للتسلحوالمشروعات المتصلة بها· واتسعت دائرة الصراعات ، وتفاقمت ، وتبلورت بشكل اكثر حدة في مواقف الطرفين من مسألة الاســـعار التي ناقشتها اجتماعات « الاوبك » ومؤتمراتها · ففي حين كانت ايران تصر على ضرورة رفع الاسعار وبنسبة وصلت الى ٣٥٪ · كل ذلك مناجل زيادة دخلها النفطي ، مما يعطيها مجالا اوسع لزيادة موازنة التسلح والدفاع، كانت السعودية تتمسك بان لا تتجاوز الزيادة المفروضة على٥٪ كما حصل في مؤتمر الدوحة الاخير· وهي في ذلك تريد كسب ثقة الامريكان لكييسمحوا لها بشراء بعض الاسلحة التي ظلت قصرا على ايران ·

ان ذلك لا يعني ان الازمات التي يعاني منها النظامين هي من جراء سباق التسلح فقط،فلتلك اسبابها النابعة من طبيعتهما والعلاقات التي تربطهما مع الدوائر الامبريـالية والاحتكارات الدولية · لكنها من غير شك تضاعف من حدة تلك الازمات ، وتسرع بوتائر نموها ·

كما انه لا يمكن القاء مسؤولية الصراع داخل « الاوبك » وكذلك المواقف التوفيقية التي اصبحت ملازمة لها مـع تجارة التسلح · الا انه من الضروري الاشـــارة الى ان التنافس العسكري من اجل توسيع دوائر النفـــوذ كانت احد الاسباب الهامة في الوصول الى هذه الوضعية ·

فالاوبك كمـا يعرفها الدكتور عصام الزعيم « حصيلة تاريخية ، لكنهـا حصيلـة مزدوجة ، فهي من جهة نتاج موضوعي للظروف التي تمثلت في عملية الاستعمار وتطبيق سياسته الاحتكارية في مناطق نفوذه الكولونيالي ، وبانجاز التمركز الافقي (الجغرافي الاستخراجي) هــنا واكماله بالضرورة الاقتصادية بالتمركز الراسي ونعني حصر مرافـق النقل والتكرير والبيترو كيماويات والتوزيع في البلدان الراسمالية الاخرى والمستوردة للنفط الخام. وبهذا المعنى تكون منظمة الاوبـك تحـددت معالمهـا وخصائصها وعمليتها التاريخية وانتماءاتها ودائـرة تحركها بالاستراتيجية التمركزية لشركات البترول في الشرق الاوسط والمناطق الاخرى المصدرة . . من جهة اخرى جاءت المنظمة ظاهرة سياسية ، بل ردا تاريخيا على الممارسات الاستعمارية الفظة للراسمال النفطي الامريكي والدولي منذ بداية هـذا القـرن،وحتى اوائل الستينات . كما انها تحرك استراتيجي ازاء السياسات والممارسات المعتادة لتلك الراسمال» ·

مما تقدم استطعنا تلمس العديـــد من الاساليب التي تلجأ اليها شركات النفط المتعددة الجنسية من اجل امتصاص اعلى نسب من الارباح ، وفي سبيل هدم التطور الطبيعي والموضوعي للاقتصاد الوطني لاقطار الخليج المنتجة للنفط · التي يتسـم اقتصادها بضيق قاعدته المقام عليها ، واعتمادها على مصدر واحد فقط والذي هو النفط حيث تصل نسبته في بعضالموازنات الى ما يزيد على ٩٠٪ · ان « ضيق القاعدة الاقتصادية فـــي البلاد المنتجة ينطوي على عواقب خطيـــرة بالنسبة للمستقبل لقلة الماء ، وندرة الاراضي القابلة للزراعة ، وضعف المهارات، وقصور اساليب التنظيم الضروري للتنمية الصناعية » (٥٧)·

ان هذا يجعل امام شعوب هذه المنطقـة خيارا واحدا ، ان هي ارادت السيطرة الحقيقيـــة على ثرواتها ، ان الطريق الوحيد هو السيطرة على السلطة السياسية ، واستتباع ذلك باتباع نهج اشتراكي في تسيير الاقتصادي ، يضمن على المدى البعيد وضع الاسس المادية لاقامة المجتمع العادل ·

الجدول رقم (١)
الارباح المتكاملة للشـــركات للسنوات الخمسـة الاخيرة من منطقة الخليج العربي ★

السنة	سعر البرميل المصنع خالي من الضريبة دولار للبرميل	سعر الكلفة الضرائبي	اجور النقل	كلفة التصفية	الربح المتكامل للبرميل	الانتاج من الشرق الاوسط بمليارات البراميل	الاربـاح بمليارات الدولارات
١٩٦٩	٥ر٧٧٧	٠ر٩٩٣	٠ر٨٤٠	٠ر٣٥٠	٣ر٦٠٩	٤ر٣٤٩ر٧٦٠	١٥ر١٨٠ر٦٦٢
١٩٧٠	٦ر١١٧	١ر٠٢٤	١ر٢٥٠	٠ر٣٥٠	٣ر٤٩٣	٤ر٨٥٤ر٢٣٣	١٦ر٩٥٥ر٨٣٦
١٩٧١	٦ر٤٢٨	١ر٤٠٥	٠ر٩٨٠	٠ر٣٥٠	٣ر٦٩٣	٥ر٧٥٥ر٢٩٨	٢١ر٢٥٤ر٣١٦
١٩٧٢	٦ر٤١٦	١ر٥٥٧	١ر٠٥٠	٠ر٥٠٠	٣ر٣٠٩	٦ر١٦٣ر٥٨٣	٢٠ر٣٩٥ر٢٩٦
١٩٧٣	٨ر١٩٠	١ر٧٤٢	١ر٢٩٠	٠ر٥٠٠	٤ر٦٥٨	٧ر٢٠٩ر٤٩٠	٣٣ر٥٨١ر٨٠٤

المجـموع الكـلي للارباح المتكاملة للشركات للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ = ١٠٧ر٣٦٧ر٩١٤ مليار دولار

المجــموع الكلي للارباح المتكاملة للشركات للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ = ٧٣ر٧٨٦ر١١٠ مليار دولار

المصدر - صوت الطليعة - العدد السادس - السنة الثانية يونيو ٧٤ ·

★ المصـــادر :

(١) احتسب سعر البرميل المصنع على اساس الارقـــام الواردة في اعداد مختلفة من مجلة البتروليوم تايمس ·

(٢) احتسب سعر الكلفة الضرائبي بموجب الاسعار المعلنة مع افتراض كلفة انتاج بمعدل ١٥ سنت للبرميل ·

(٣) احتسبت اجور الشحن بموجـــب معدلات « الافرا » المنشورة في اعداد متعددة من ال

(٤) افترض لكلفة التصفية انها تبلغ ٣٥ سنتا لنهاية سنة ١٩٧١ (بضمنها ربح المصفى) و ٥٠ سنت من ١٩٧٢ فصاعدا·

(٥) عند احتساب الارباح المطلقة خصم مقدار٣٪ من الانتاج للاستهلاك المحلي في مناطق الانتاج ·

(٦) احتسب الربح المتراكم للفترة ٦٩-١٩٧٢ بصـــورة اضافية لمقارنته بعوائد البلدان المنتجة الرئيسية في منطقـــة الخليج العربي التي لم تتوفر بعد ارقـــام عن عوائدها لسنة ١٩٧٣ ·

(٧) الربح المتكامل بالبرميل مضخ بمقدار كلفة الخـــزن والنقل الداخلي من الموانيء الى مستودعات التوزيع الرئيسية والتي لا تتوفر عنها معلومات دقيقة ·

الجدول رقم (٢)

عوائد البلدان المنتجة الرئيسية في منطقة الخليج العربي (بملايين الدولارات)

السنة	ابو ظبي	ايران	العراق	الكويت	قطر	سعودية	المجموع
١٩٦٩	١٩١ر١	٩٣٧ر٨	٤٣٣ر٥	٨١٢ر٢	١١٥ر٢	١٠٠٨ر٠	٣٤٩٧ر٨
١٩٧٠	٢٣٣ر١	١١٣٦ر٣	٥٢١ر٢	٨٩٥ر١	١٢٢ر٠	١١٩٩ر٧	٤١٠٧ر٤
١٩٧١	٤٣٠ر٧	١٩٤٤ر٢	٨٤٠ر٠	١٣٩٩ر٨	١٩٧ر٨	٢١٤٨ر٩	٦٩٦١ر٤
١٩٧٢	٥٥٠ر٩	٢٣٧٩ر٨	٥٧٥ر٠	١٦٥٦ر٨	٢٥٤ر٨	٣١٠٦ر٩	٨٥٢٤ر٢
المجموع	١٤٠٥ر٨	٢٣٩٨ر١	٢٣٦٩ر٧	٤٧٦٣ر٩	٦٨٩ر٨	٧٤٦٣ر٥	٢٣٠٩٠ر٨

المصدر – صوت الطليعة – المصدر السابق .

جدول رقم (٣)

نسبة الارباح المتكاملة للشركات وعوائد البلدان المنتجة والضرائب في البلدان المستهلكة الى الاسعار النهائية للبرميل الواحد قبل التوزيع في منطقة الخليج العربي

السنة	الاسعار النهائية (بضمنها الضرائب)	الضرائب	النسبة %	ارباح الشركات	النسبة %	عوائد البلدان المنتجة	النسبة %
١٩٦٩	١٤ر١٢٧	٨ر٣٥٠	٥٩	٣ر٦٠٩	٢٦	٠ر٨٤٣	٦
١٩٧٠	١٤ر٦١٧	٨ر٥٠٠	٥٨	٣ر٤٩٣	٢٤	٠ر٨٧٤	٦
١٩٧١	١٥ر١١٨	٨ر٦٩٠	٥٧	٣ر٦٩٣	٢٤	١ر٢٥٥	٨
١٩٧٢	١٥ر٨٨٦	٩ر٤٧٠	٦٠	٣ر٣٠٩	٢١	١ر٤٠٧	٩
١٩٧٣	١٨ر٠٢٠	٩ر٨٣٠	٥٥	٤ر٦٥٨	٢٦	١ر٦٢٨	٩

المصدر : صوت الطليعة – المصدر السابق .

جدول رقم (٤)
توزيع مبالغ المبيعات النهائية للمنتجات النفطية
عام ١٩٧٢ (بليون دولار)

البلاد المنتجة	
مبالغ تسلمتها الحكومات	١٥
اجور ومرتبات عمال النفط	١
مبالغ للمقاولين والموردين	١
المجموع	١٧
البلاد المستهلكة	
ارباح وغيرها من فائض القيمة ، بما في ذلك تدفق النقد في الشركات ، والمبالغ المدفوعة لكبار الموظفين ودخل المستثمرين لاموالهم في صناعة النفط ، وارباح الموزعين المستقلين ومالكي	
اساطيل ناقلات البترول	٢٨
المبالغ التي تسلمتها الحكومات	٢٨
الاجور والمرتبات	١٨
مبالغ لموردي الطاقة والمواد والمنتجات والمواصلات وباقي الخدمات	٢٢
المجموع	٩٦
المجموع الكلي	١١٣

محمد عجلان البترول والعرب .

الجدول رقم (٥)

ارباح شركات النفط الاميركية عن نصف سنة

الشركات	الارباح		العائدات	
	٧٥	٧٦	٧٥	٧٦
جالف	٣٥٥	٤٠٦	٧٩٠٠	٨٦٠٠
شل	٢٢٢ر٥	٣٦٧ر٢		٤٣٠٩ر١
فيليبس بتروليوم				
اكسون	١٦٥ر٩	١٨٧ر١	٢٥٠٠	٢٨٠٠
ساتندرد اويل	١٢٠٧	١٣٢٥	٢٣٦٣٧	٢٥٥٧٣
كونتيننتال	٦٠ر٣	٦٠ر٩	١١٩٢ر٤	١٤٥١ر٥
يونيون اويل اوف كاليفورنيا	١٧٠ر٣	٢٥٥ر٩	٣٦٠٠	٤٢٠٠
ماراثون	٨٦ر٦	١٧٧ر٢	٢٠٤٥ر٠	٢٥٥٩ر٠
تكسترون				
اشلاند	٣٤ر٦	٣٧ر١	٧٧١ر٨	٨٨٨ر١

المصدر : الوطن الكويتية ٢٨/٧/٧٦

جدول رقم (٦) .

طاقة التصفية الكلية في منطقة الخليج العربي بالاف البراميل يوميا	طاقة التصفية المملوكة للشركات الاجنبية		طاقة التصفية المملوكة للمؤسسات الوطنية	
	الكمية	النسبة	الكمية	النسبة
٢٤٦٧ر٩	١٩١٢ر٦	٧٧ر٥٪	٥٥٥ر٣	٢٢ر٥٪

المصدر : صوت الطليعة · المصدر السابق ·

جدول رقم (٧)

الزيادة في الميزانية العسكرية
لكل دولة منذ عام ١٩٧٠

السنة	ايران	العراق	السعوديه	الكويت	البحرين
١٩٧٠	٩٦١	٤٧٧	٢١٣	٨٨	٣ر٥
١٩٧١	١٣٥١	٥٠٩	٢٣٦	١٠٣	٣ر٧
١٩٧٢	١٨٤٧	٥٠٩	٦٧٤	١٠٨	٣ر٧
١٩٧٣	٢٤٥٢	٥٥٨	٩٨٨	٤ر٥	١٣٢
١٩٧٤	٥٦٩٣	١٠٢٤	١٥١٥	٣٨٩	٧ر٥

المصدر :
الخليج العربي اهو سباق للتسلح ام تحديد التسلح ؟
السناتور/ ادوارد كنيدي عضو مجلس الشيوخ الاميركي

الهوامش

١ ـ د· هاشم حيدر · ازمة الدولار · المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٤١ـ٤٣ ·

٢ ـ د· عباس النصراوي · « نظام النقد الدولي والبلاد المنتجة للنفط » · ندوة بغداد العالمية الثانية · اصدار المجلس الوطني للسلم والتضامن بالجمهورية العراقية ، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٣٦ ·

٣ ـ د· وهبي غبريال · « البعد السياسي للشركات متعددة الجنسية » · السياسة الدولية ، العدد ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧٣ ·

٤ ـ فرانسيكو بيستوليز · « الشركات النفطية المتعددة الجنسية والازمة الاقتصادية » · ترجمة ماجد النجار · النفط والتنمية ، العدد الخامس ، فبراير ١٩٧٦ ، ص ٥٤ ·

٥ ـ بوريس راتشكوف · النفط والسياسة الدولية · ترجمة د· خضر زكريا · دار الفارابي ، بيروت ـ مكتبة ميسلون ، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ٤٣ ·

٦ ـ د· عبدالله شاكر السياب · « النفط اساس التنمية السريعة والشاملة » · النفط والتنمية ، العدد الاول ، اكتوبر ١٩٧٥ ، ص ١٢ ·

٧ ـ د· بارتل · « نضال الشعوب العربية من اجل مستقبل النفط » · ندوة بغداد العالمية الاولى · اصدار المجلس الوطني للسلم والتضامن بالجمهورية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ١٣ ·

٨ ـ شارلز أ· بورتر · « التاميم القادم للنفط في الولايات المتحدة » · ندوة بغداد العالمية الثانية · اصدار المجلس الوطني للسلم والتضامن بالجمهورية العراقية ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٥٣٦ ·

٩ ـ د· ميشيل تانزر · « أزمة الطاقة الحقيقية وتاثيراتها على العلاقات الدولية وسط الازمةالشاملة للاقتصاد الرأسمالي العالمي » · المصدر السابق · ص ١١٤ ·

١٠ ـ محمد صبحي الاتربي · « مفهوم الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية » · النفط والتنمية · العدد ٣ ، ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٨٧ ·

١١ ـ فريد هاليداي · النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وايران · ترجمة زاهر ماجد · دار ابن خلدون للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ٣١ ـ ٣٢ ·

١٢ ـ د· عصام الزعيم · « التبعية النفطية في الخليج العربي بين التجديد والمراجعة » · ندوة بغداد العالمية الثانية · ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠ ·

١٣ ـ د· عبدالله شاكر السياب · « النفط اساس التنمية السريعة والشاملة » · ص ١٣ ·

١٤ ـ احمد كامل عبد القوي · « اتفاقية النفط وكيفية تطويرها لمصلحة البلدان المصدرة للنفط · ندوة بغداد العالمية الاولى · ص ٢١ ـ ٢٥ ·

١٥ ـ د· عبدالله شاكر السياب · « النفط اساس التنمية السريعة والشاملة » · ص ١٤ ·

١٦ ـ المصدر السابق · ص ١٥ ·

١٧ ـ جاسم المطير · « حول اشكال العلاقة الجديدة بين الدول المنتجة والشركات الاحتكارية » · النفط والتنمية · العدد الخامس ، فبراير ١٩٧٦ · ص ٧٠ ·

١٨ ـ شارلز أ· بورتر · « التأميم القادم للنفط في الولايات المتحدة » · ندوة بغداد العالمية الثانية · ص ٥٣٦ ·

١٩ ـ عبدالله الطريقي· « تأميم صناعة النفط يحقق رفاهية المنتجين والمستهلكين »· ندوة بغداد العالمية الاولى· ص ١٠·

٢٠ ـ الانوار · ٧٢/١١/١٦ ·

٢١ ـ فرانسيكو بيستوليز · « الشركات النفطية المتعددة الجنسية والازمة الاقتصادية » · ص ٥١ ·

٢٢ ـ ابو فؤاد· « اشكال السلب والنهب الاستعماريين في الخليج العربي » · صوت الطليعة ، العدد السادس ، يونيو ١٩٧٤ ، ص ٤٣ ·

٢٣ ـ المصدر السابق ·

٢٤ ـ محمد عجلان · البترول والعرب · دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٧٩ ـ ٨٠ ·

٢٥ ـ سلطان سعد · « ليس بالاسعار وحدها تخاض معارك النفط » · الطليعة (الكويتية) ، العدد ٥٧٣ ، ٧٦/٦/١ ، ص ١٦ ·

٢٦ ـ القبس · ٧٦/٧/٢٨ ·

٢٧ ـ د· فؤاد مرسي · « المشاركة··· اسلوب من اساليب الاستعمار الجديد » · قضايا عربية ، العدد ٨ ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ٨٤ ·

٢٨ ـ المصدر السابق · ص ٨٥ ـ ٨٦ ·

٢٩ ـ « كل شيء عن ألبا » · اعداد وتصميم: مكتب الخليج للعلاقات العامة ، المنامة ، البحرين ، ص ٣ ·

٣٠ ـ «آرامكو ·· اقامة جديدة التنوع ··!» النفطوالتنمية، العدد الاول ، اكتوبر ١٩٧٥ ، ص ١٠٢ ·

٣١ ـ شارلز أ· بورتر · « التاميم القادم للنفط في الولايات المتحدة » · ص ٥٣٧ ·

٣٢ ـ المصدر السابق · ص ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ·

٣٣ ـ المصدر السابق · ص ١٩٩ ·

٣٤ ـ د· محمد متولي · حوض الخليج العربي · مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧١ ·

٣٥ ـ فريد هاليداي · المصدر السابق · ص ٤٢ ·

٣٦ ـ المصدر السابق · ص ٢٨ ·

٣٧ ـ المصدر السابق · ص ٢٩ ·

٣٨ ـ د· اسماعيل عبد الرحمن · « الموارد المالية والتكامل الاقتصادي العربي » · النفط والتنمية ، العدد الاول، اكتوبر، ١٩٧٥ ، ص ٥٠ ·

٣٩ ـ المصدر السابق · ص ٥٠ ·

٤٠ ـ المصدر السابق · ص ٥٠ ·

٤١ ـ د· محمد علي الماشطة· «اسعار البترول واستراتيجية التحرر الاقتصادي» · ندوة بغداد العالمية الثانية ص· ٢١٨ ·

٤٢ ـ المصدر السابق · ص ٢١٩ ·

٤٣ ـ د· اسماعيل عبد الرحمن « الموارد المالية والتكامل الاقتصادي العربي » · ص ٤٩ ·

٤٤ ـ المصدر السابق · ص ٤٩ ·

٤٥ ـ سلطان سعد · « ليس بالاسعار وحدها تخاض معارك النفط » · ص ١٥ ·

٤٦ ـ المصدر السابق · ص ١٥ ·

٤٧ ـ د· محمد متولي · المصدر السابق · ص ٢٩٣ ·

٤٨ ـ المصدر السابق · ص ٣٢٨ ·

٤٩ ـ المصدر السابق · ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ ·

٥٠ ـ د· رود ولفوكونتيرو · « تصفية الاستعمار الثقافي في البلاد المنتجة للنفط » · ندوة بغداد العالمية الاولى· ص ٠٤

٥١ ـ « ديناميت لوكهيد يفضح العالم الرأسمالي » · النفط والتنمية ، العدد السابع ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ١١٠ ·

٥٢ ـ شارلز أ· بورتر · المصدر السابق · ص ٥٣٥ ·

٥٣ ـ هند راشد · « قراءات سياسية في سباق التسلح »· الطليعة (الكويتية) ، العدد ٥٧١ ، ١٩٧٦/٥/١٨ ، ص ١٥ ·

٥٤ ـ ادوارد كنيدي · « الخليج العربي ·· أهو سباق للتسلح أم تحديد التسلح » · (مقالة نشرتها مجلة العلاقات الخارجية ـ الامريكية) ·

٥٥ ـ الرأي العام · ٧٦/٨/١٤ ·

٥٦ ـ السفير ·

٥٧ ـ د· محمد متولي · المصدر السابق · ص ٤٤٦ ·

Bahrain as a Persian Gulf State - Littfield - p. 26

I. P. C.

الجبهة تشارك في الاحتفال بيوم جنبلاط العربي والعالمي

كلمة الجبهة الشعبية في البحرين في الاحتفال بذكرى استشهاد البطل كمال جنبلاط،

في السادس عشر من اذار انطلقت رصاصات جبانة لتستقر في جسد البطل المناضل كمال جنبلاط في عصر ذلك اليوم امتدت ايد قذرة لتغتال احد قادة امتنا العربية .

واليوم ونحن نقيم هذا الاحتفال فنحن لا نعبر من خلاله عن شجبنا لتلك الجريمة الاثمة فحسب بل لنؤكد تقديرنا للمبادىء التي ناضل في سبيلها الشهد وحرصنا على المضي في الطريق الكفاحي الذي اختطه وتجسد استجابة الجبهة المعادية للامبريالية بكافة قواها الوطنية والتقدمية للنداءات التي اطلقها الشهيد للنضال من اجل الحرية والديمقراطية والتقدم .

لقد كان الشهيد رجل قضية ثورية ومناضلا صلبا لم يتردد في دفع حياته ثمنا للقضية التي آمن بها ، وقيمه للمبادىء التي نادى بها ضاربا بتلك المواقف الجريئة المثل الاروع في البذل والعطاء والتضحية .

ومن هنا فان استشهاد كمال جنبلاط يعني الشيء الكثير ويحمل مدلولات ويعري قوى اعتقدت ان اغتياله سيفسح الطريق امامها لتنفيذ المؤامرة التي انيط اليها تنفيذها . وهي اذا كانت قد نجحت في قتل كمال جنبلاط الجسد فانها بدون شك قد لاقت فشلا ذريعا في اغتيال جنبلاط القضية .. جنبلاط المبادىء ، جنبلاط الوطني اللبناني والثائر الفلسطيني والمناضل العربي فهو يعيش في عمق الجماهير يرتوي من معينها الذي لا ينضب ، وهذا هو العزاء الوحيد الذي يخفف من فداحة الخسارة ويقلص من الام المصاب الجلل .

ان اغتيال كمال جنبلاط يضع حركة التحرر الوطني العربية بشكل عام والحركة الوطنية اللبنانية بشكل خاص على اعتاب مرحلة جديدة وامام مسؤوليات معقدة تنبع من صلب الواقع ومن طبيعة المرحلة التي تمر بها .

ان الجبهة الشعبية في البحرين اذ تعبر عن شجبها لذلك العمل الجبان وادانتها للجريمة البشعة والاطراف التي ضلعت بها فانها في الوقت ذاته تضع ثقتها في الحزب التقدمي الاشتراكي ... الحزب الذي اسسه الشهيد وزرع فيه افكاره ومبادئه في ان ينتصر لكمال جنبلاط ، ينتصر له من خلال انتصاره لتلك المبادىء التي أمن بها الشهيد وناضل من اجل تحقيقها .. تضع ثقتها في الحركة الوطنية اللبنانية التي لا بد وان تنتصر للشهيد من خلال تصعيد نضالاتها في سبيل الوصول الى نهاية الطريق الذي بداه الشهيد معها .. تنتصر له من خلال الحيلولة دون الوقوع في فخ المخطط الذي كان يريد ان يجعل من مؤامرة الاغتيال بداية لحرب اهلية جديدة .

ايها الاخوة

باسم جماهيرنا البحرانية نؤكد مرة اخرى استنكارنا للمؤامرة وليكن شعارنا في هذه المرحلة المزيد من الدعم للحركة الوطنية اللبنانية والمزيد من الدعم والتلاحم مع الثورة الفلسطينية الباسلة .

الجبهة الشعبية في البحرين



المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين

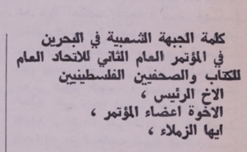
كلمة الجبهة الشعبية في البحرين في المؤتمر العام الثاني للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

الاخ الرئيس ،
الاخوة اعضاء المؤتمر ،
ايها الزملاء ،

اغتنم هذه الفرصة لانقل اليكم تحيات مناضلي الجبهة الشعبية في البحرين . ويطيب لي في هذه المناسبة ، ان اؤكد تاييد جماهير شعبنا في البحرين للثورة الفلسطينية الباسلة . ولا يفوتني في هذا المجال ان اقدم جزيل الشكر للاخوة في الامانة العامة على توجيه الدعوة لنا لحضور مثل هذا الحشد النضالي والمشاركة فيه .

ايها الاخوة ،

ينعقد مؤتمركم الثاني في ظل ظروف معقدة تعيشها حركة التحرر الوطني العربية ، وفي مرحلة تقسم باشتداد وتيرة ، وازدياد ضراوته بين الجماهير وقواها المناضلة وحلفائها من طرف ، والدوائر الامبريالية والصهيونية والقوى الرجعية من طرف اخر . ولم تكن المعارك الضارية التي شهدتها الساحة اللبنانية على امتداد العامين المنصرمين الا انعكاسا لذلك الصراع وتعبيرا ملموسا عن حجمه ، وبالتالي حجم المؤامرة المحاكة ضد فصائل الثورة العربية .



فمنذ حرب ١٩٧٣ ، وعلى ضوء النتائج المباشرة التي تمخضت عنها ، سارعت الدوائر الامبريالية، معتمدة على الصهيونية احيانا ، والقوى الرجعية العربية احيانا اخرى ، بل وحتى التدخل المباشر متى اقتضت الضرورة من اجل حبك المؤامرات ، وتنفيذ حلفائها الرامين الى لجم حركة التحرر العربية بشكل عام ، وتحجيم الثورة الفلسطينية وانتزاع بندقيتها بشكل خاص هادفة من وراء ذلك اعادة رسم الخارطة العربية بما يتفق ومصالح تلك الدوائر ، ويضمن استمرار حلفائها في السلطة . وعلى هذا الاساس فلقد كان من الضروري — حسب مخططهم — انتزاع العقبة الكاداء في وجه ذلك المخطط . ويقتضي — ان هم ارادوا انجاحه — تصفية القوة الاساسية التي يمكن ان تحول دون تحقيقه . وعلى هذا الاساس ، لم تتردد تلك الدوائر في استخدام كافة الاساليب ، واكثرها بربرية في سبيل الوصول الى الاهداف النهائية . فحيث لا تجدي المناورات، وعندما تفشل الاغراءات ، لا يمكن التردد في اللجوء الى الدخول في مواجهات عسكرية ، والاعتماد على الاساليب القمعية والردعية . طالما انها السلاح الاخير الذي يمكن ان يزيح تلك العقبة من طريق التسوية الذي يجري العمل على قدم وساق من اجل تعبيده .

ايها الاخوة ،

والتسوية لا تقف عند حدود فلسطين ، بل هي شاملة وتكتنف الساحة العربية من ادناها الى اقصاها . هي حلقات مترابطة في مخطط واحد. كان تنفيذها في كل قطر بما يتلاءم والظروف المحيطة فيه ، وبالشكل الذي يضمن نجاحها .

فمنذ اواخر عام ١٩٧٣ تكالبت القوى الرجعية ، وتعددت اطرافها التي كانت تسهم في حرب الابادة التي تشنها القوات البريطانية وحكومة مسقط ضد الشعب العماني وثورته الباسلة .

ولم يعد نظام الاردن هو الداعم الوحيد لقابوس، بل هبت طهران لنجدته على اثر الهزائم التي مني بها على ايدي مناضلي الجبهة الشعبية لتحرير عمان . وحقق التدخل الايراني جزءاً من اطماع الشاه التوسعية ، وجاء ذلك منسجما مع مخطط « الامن الخليجي » الشامل الذي تنشط الدوائر الامبريالية من اجل نقله الى حيز الوجود . ان هذا المشروع الامبريالي الرجعي يسعى — فيما يسعى اليه — الى احكام قبضة الدوائر الامبريالية والانظمة الرجعية المرتبطة معها على مقدرات شعوب المنطقة . وضمن هذا السياق نستطيع فهم اعتداءات ايران المتكررة ضد النظام التقدمي في اليمن الديمقراطية .

أيها الاخوة ،

ان نظام الشاه ، لا يؤدي دوره القمعي ضد شعبنا العربي فحسب بل هو يمارسه وباكثر شراسة ضد جماهير الشعوب الايرانية التي تناضل بكل بسالة ضد اجهزة ذلك النظام الارهابية ومؤسساته القمعية .

أيها الاخوة ،

لقد عانت جماهيرنا في البحرين من جرائم وذيول ذلك المخطط وذلك بسبب الطبيعة المتمثلة في السلطة القائمة والعلاقات الوثيقة التي تربطها بالدوائر الامبريالية والانظمة الرجعية . وليست الاجراءات القمعية التي اقدمت عليها تلك السلطة العميلة خلال عامي ٧٤ و ٧٥ وما سبقهما آلا تنفيذا لحلقات ذلك المخطط .

وتاكيدا لهويتها الارهابية ، وامعانا في اثبات استعداد تلك السلطة المطلق في ارتكاب ابشع الجرائم بحق جماهيرنا صعد النظام من حملاته الارهابية . ففي تشرين الاول (اكتوبر) دبرت السلطة عملية اغتيال المدني ، وحاولت الصاق التهمة بالحركة الوطنية ، واستغلال ذلك من اجل شن حملة اعتقالات واسعة ، تعرض فيها المعتقلين لابشع انواع التعذيب ، وصنوف الارهاب مما ادى الى استشهاد اثنين منهم هما محمد غلوم وسعيد العويناتي . ولا يزال العديد منهم يمارس ضدهم التعذيب ، ومحرومين من ابسط الحقوق التي تبيحها لهم الاعراف والقوانين الدولية . الا انه على الرغم من كل تلك الاجراءات فقد استطاعت الحركة الوطنية من الصمود وتمكنت من مواجهة الهجمة .

أيها الاخوة ،

ضخامة المؤامرات لا ترهبنا ، وتعدد قواها المخططة والمنفذة لا تخيف فصائل الثورة العربية . الا أن مواجهتها لا يمكن ان تكون على مستوى المسؤولية الا من خلال رؤية استراتيجية قوية ، ومن زاوية تقدمية . ان طريق المواجهة لا بد وان يعرج على عواصم عربية كثيرة مصرة على الوقوف في وجه الثورة والتحرير تلك هي مهمة فصائل الثورة العربية .

أيها الاخوة ،

اكرر الشكر ، واتمنى لثورتكم النصر والظفر .

الجبهة الشعبية في البحرين
تونس ١٩٧٧/٣/٦

لن نساوم ... سنقاوم

كلمة الجبهة في المؤتمر العالمي الثالث للجان مناصرة الثورة العمانية

● أيها الاصدقاء ..

أغتنم مناسبة انعقاد مؤتمركم الثالث لكي أرفع لكم تحيات مناضلي وجماهير الجبهة الشعبية في البحرين وتمنياتهم لكم بالنجاح والتوفيق في كافة أوجه النشاطات التي تمارسونها ويطيب لي في هذه الفرصة الثمينة ان اجدد لكم تقديرنا لاهمية نضالكم التضامني مع ذلك النضال الذي نخوضه ضد أعدائنا .

أيها الاصدقاء ..

انكم تلتقون في ظل ظروف معقدة يشهدها العالم وفي فترة يحتدم فيها الصراع بين حركة التحرر الوطني الديمقراطي وحلفائها من طرف وبين الدوائر الامبريالية والقوى الصهيونية والرجعية من طرف اخر .. وفي مرحلة تشتد فيها وتيرة الصراع وتزداد حدته في بلادنا العربية بحكم موقعها الاستراتيجي الهام والثقل السياسي والاقتصادي الذي تعنيه بالنسبة للقوى الامبريالية والاستعمارية ومن جراء استمرار وقوع بعض اجزاء منها تحت السيطرة الاجنبية بشكل مباشر او تحت سلطة انظمة رجعية ومتسلطة .

سخونة هذا الصراع هي تجسيد حي لشراسة المعارك التي تخوضها فصائل الثورة العربية وقواها الديمقراطية ضد مساعي اعدائها من اجل اعادة رسم خارطة نفوذهم ونشاطهم المحموم في سبيل ترتيب الاوضاع بما يتفق ومصالحهم ويعزز من سيطرتهم وهم يقومون بذلك تحت تسميات مختلفة ومن خلال قنوات وأشكال متعددة . ففي الخليج والجزيرة العربية شرعوا في تنفيذ مخططهم التآمري تحت ستار « الحفاظ على الامن والاستقرار » وراحوا من اجل ذلك يرفعون اصواتهم المطالبة بعقد حلف أمني يحقق الاهداف المشار اليها اعلاه . وهذا مما يجعلنا ننظر الى هذا الحلف المزمع اقامته بشكل شمولي ولا نحصره في جانبه القمعي على الرغم من أهمية هذا الجانب .

فعلى الصعيد الاقتصادي :

لم تعد الامبريالية تعتمد على الاتفاقيات الاسترقاقية السابقة لانها باتت مكلفة ومحرجة ، ناهيك عن فشلها في بعض الاحيان في الانسجام مع التحولات الجديدة في هياكل وبنى الاقتصاد الامبريالي الراهنة ومن هنا راحت تقوم بذلك من خلال اتفاقيات من نمط جديد تحقق ذات الهدف لكن عبر طرق ملتوية وأساليب معقدة ضمنت من خلالها تدفق النفط الى بلادها وبأفضل الاسعار ملائمة لها ، وأمنت اعادة فتح الفوائض النقدية عند دول الخليج النفطية .

ذلك ما تقوم به اتفاقيات المشاركة ، والعدد الهائل من المصارف وشركات التأمين ومشروعات الاستثمار المشتركة والتي يكون فيها الرأسمال العربي الطرف الضعيف .

وعلى الصعيد السياسي :

كفت الامبريالية في العديد من المواقع ، والمراحل ومن ضمنها الخليج والجزيرة في هذه الفترة عن الاعتماد على اتفاقيات الحماية أو تلك الملبية لاحتياجات الاستعمار القديم ، وأصبحت تعتمد اكثر فاكثر على تلك التي تضمن التبعية من قبل المستعمرات مع احتفاظ هذه الاخيرة بهامش من الاستقلالية تزداد سعته او تتضاءل حسب حجم هذا القطاع أو ذاك البشري والاقتصادي والمالي وعلى ضوء التوجه والاستراتيجية الامبريالية في الموقع الذي هي فيه ، ضمن هذا السياق نستطيع فهم التحديث الاداري المفاجىء الذي طرأ على الانظمة العشائرية وعلى هذا الاساس يمكننا معرفة الحجم الحقيقي للاستقلال الذي تتمتع به أي منها ومن ثم استيعاب شكل التبعية الذي تعيشه .

أما على الصعيد العسكري :

فقد كانت الخطوات الاولى على طريق هذا الجانب من « الحلف » في دعوات ملء الفراغ الذي سيعقب الانسحاب البريطاني . ثم جاءت التحولات في مهام وطبيعة حلف السنتو والاجتماعات المتتالية بين الانظمة الرجعية في الخليج والجزيرة لتجسد السعي المحموم من قبل الدوائر الامبريالية لتشكيل جهاز قمع مشترك يأخذ على عاتقه القيام بالمهمات التي كانت مناطة بالقواعد والقوات الاستعمارية في هذه المنطقة . ولا زالت تلك المحاولات مستمرة فحتى فشل مؤتمر مسقط لا يعدو كونه اكثر من عثرة ستعمل كافة الاطراف المتآمرة على تجاوز انعكاساتها وتأثيراتها . وانتزاع كل العقبات

التي من شأنها ان تعيق اخراج هذا المشهد القمعي الى حيز التنفيذ سواء كان ذلك الحركة الوطنية وبالذات فصائلها الثورية او حتى الخلايا او حتى الخلافات المستشرية بين الاطراف الرجعية ذاتها · وذلك يفسر تطور الاجهزة القمعية في كل بلد وتكديس كميات هائلة من الاسلحة المتطورة والعمل على تقليص الخلافات بين الاطراف المعنية بالمشروع وعلى هذا الطريق جرى شن حملات التصفية ضد الحركة الوطنية فعلى امتداد العامين المنصرمين تصاعدت حرب الابادة ضد الشعب العماني وتعددت القوى المساهمة في تلك الحرب القذرة · ولم يكن الاستنجاد بالقوات الايرانية تعبيرا عن فشل قابوس ومرتزقته في تصفية الثورة العمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان فحسب بل حثالخطوات قافلة « الامن الخليجي » كذلك الحال بالنسبة للفصائل الثورية في ايران التي تعرضت هي الاخرى لحملات تصفية واسعة عبرت عنها المداهمات التي شنت ضدها والمعارك التي خاضتها ضد أجهزة النظام وضمن هذا السياق جاءت الاجراءات القمعية الاخيرة في الكويت، ولا نستثني النظام الاتوقراطي السعودي الذي لا يزال يمارس أبشع انواع الاضطهاد ضد الحركة الثورية الديمقراطية هناك ولقد عانينا نحن في البحرين من ذات الهجمة حيث تعرضت الحركة الوطنية في البحرين الى ضربات متلاحقة وخاصة خلال العامين المنصرمين عبرت بشكل ملموس عن فشل مخططات النظام الترقيعية في انتشاله من الازمات التي يعاني منها ، أو طمس عمق ارتباطاته بالدوائر الامبريالية والاحتكارات العالمية ، وبالتالي لم تتمكن من حصر نضالاتنا في أطر وهياكل ديمقراطية زائفة الا اننا مع كل ذلك تمكنا من تصعيد نضالاتنا من خلال الانتفاضات والاضرابات العمالية وعن طريق المؤسسات النقابية الاخرى ·

وجاءت الهجمة الاخيرة لتؤكد عمق ارتباطات النظام العميل في البحرين بالدوائر الامبريالية ودرجة تبعيته لها حيث لم يكتف بفرض القوانين وعلى رأسها قانون أمن الدولة الارهابي ولم يقف عند حدود خنق الحريات الديمقراطية وشن حملات الاعتقالات بل راح يمارس ابشع أساليب التعذيب وأكثرها بربرية بحق المعتقلين مما أدى الى استشهاد اثنين منهم هما محمد غلوم وسعيد العويناتي

ان حجم الهجمة وشراستها قد ضاعفت من أرصدة خيانات هذا النظام فالقمع والارهاب من اجل تكميم الافواه والقبول بالاتفاقيات التي وقعها مع الامريكان بشأن قاعدة الجفير والكف عن النضال ضد الامتيازات المجحفة بحق شعبنا التي منحها للاحتكارات الدولية ·

ان ذلك يضع على عاتق الحركة الوطنية البحرانية مهمات صعبة ويجعلها على اعتاب مرحلة جديدة يتطلب انجاز مهماتها قدرة فائقة على استقرار الواقع ورسم البرامج الملائمة وذلك لا يمكن ان يتم الامن خلال نبذ الخلافات ، والعمل الجاد والدؤوب من اجل تقليصها في هذه المرحلة وتلك تكون نقطة البداية في سبيل رؤية ضرورية أوسع تشمل الخليج والجزيرة العربية ·

أيها الاصدقاء :

من الخطأ عزل ما يدور على ساحة الخليج من أحداث عن تلك التي تشهدها اجزاء اخرى من الوطن العربي · فالمؤامرات ضدنا هي جزء من تلك التي تحاك ضد فصائل الثورة العربية والتي تعبر عنها محاولات تصفية الثورة الفلسطينية الباسلة او تقزيمها وفرض الوصاية ومن ثم حلول التسوية عليها والاساليب الاجرامية المتبعة بحق المناضلين في المغرب ، ومظاهر القمع ضد الحركة الوطنية والديمقراطية في مصر ومظاهر اخرى في سلسلة مخطط واحد شامل ومتكامل وذلك يقتضي من فصائل الثورة العربية ان تضع برامجها من منطلقات شمولية بعيدة عن التقوقع والرؤية الاقليمية الضيقة ، وتتجاوز حدود التجزئة المفروض عليها ·

أيها الاصدقاء ..

ان نضالنا هو جزء لا يتجزأ من نضالات شعوب العالم وقواه المناضلة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ، ومن اجل الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، ولذلك فنحن نقف في خندق واحد معها ضد عدونا المشترك ·

أيها الاصدقاء :

مرة اخرى أشكر لكم تضامنكم مع شعبنا، وأتمنى لاعمالكم كل نجاح وتوفيق ·

الجبهة الشعبية في البحرين

باريس ٧ - ٨ فبراير ١٩٧٧

فلسطين

الانعزاليون يلتحمون مع اسرائيل لفرض تفسيرهم لاتفاقية القاهرة



يمسك الفلسطينيون ببنادقهم بقوة هذه الايام اكثر من اي يوم مضى نظرا للتكالب الهائل الذي تتعرض اليه الثورة الفلسطينية ، ويراقبون بدقة الاتصالات واللقاءات السياسية المكثفة بين الزعماء العرب من الدول الرجعية والاستسلامية وبين الدول الامبريالية ، خاصة بعد مجيء ادارة كارتر التي كالوا لها المديح والثناء على « ديمقراطيتها » ودفاعها « المستميت عن حقوق الانسان » !

ويدرك الثوريون الفلسطينيون قبل غيرهم ان المشكلة الاساسية التي يدور حولها الصراع واللقاءات والمساومات والصراعات هي قضيتهم ، حيث ان رأس الثورة هو المطلوب ، وان الامبرياليين والرجعيين لن يترددوا لحظة واحدة عن تصفية كل فدائي اذا توفرت لهم الفرص ، او اذا ارخى الثوار قبضتهم على بنادقهم .

يتجلى في هذه المعركة الدور القذر الذي يلعبه الانعزاليون اللبنانيون والمرتزقة الذين يقاتلون في صفوفهم ضد الشعب اللبناني وحركته الوطنية، وضد الثورة الفلسطينية والوجود الفلسطيني في لبنان .

فقد اتضح في الشهر الماضي العلاقة الوثيقة التي تربط الانعزاليون بالكيان الصهيوني ، وكونه اداة في المخطط الامبريالي العام الهادف الى ازالة هذه العقبة الكبرى في وجه الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية فقد كان القتال الدائر في لبنان ، معركة حقيقية بين الصهاينة وحلفائهم ، وبين الثورة الفلسطينية وحلفائها في الجنوب اللبناني ، وعندما تمكنت قوى الثورة من سحق مقاومة الانعزاليين وتطهير عدد من القرى اللبنانية، استعانت الكتائب بحلفائها القدماء الامبرياليين الامريكان والسوريين ليشلوا ارادة الثورة ويمنعوا المناضلين من مواصلة معاركهم البطولية لتطهير الجنوب اللبناني من عملاء اسرائيل .

ولقد عبر قادة الانعزاليين عن حقدهم الشديد ضد الثورة الفلسطينية والشعب اللبناني ـ الفلسطيني باجتماعاتهم السرية والعلنية مع قادة «اسرائيل» والتنسيق العسكري والامني والسياسي معهم ، واعتبار فلسطين المحتلة معبراً يمرون منه للسيطرة على الجنوب اللبناني لخلق حزام امني يحمي « اسرائيل » كخطوة اولى ، ثم عملية تطويق للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية كخطوة ثانية .

وفي العديد من التصريحات الرسمية التي ادلى بها احد زعمائهم الفاشيين ، كميل شمعون ، وغيره ركزوا على ضرورة اخراج الفلسطينيين من لبنان وتوزيعهم بين الدول العربية وتطهير لبنان من « الاغراب » حسب تعبيره الذي ينضح بالحقد والكراهية على كل ما هو عربي وتقدمي . والورقة

التي يتمسك بها الانعزاليون حاليا هي اتفاقية القاهرة والتفسير اللبناني لهذه الاتفاقية ، ذلك التفسير الذي يكبل الفلسطينيين والثورة الفلسطينية ويمنعها عن ممارسة دورها النضالي لتحرير ارض فلسطين ، ويجعل القضية الفلسطينية باكملها تحت وصاية الانظمة العربية الرجعية والاستسلامية والقوى الانعزالية والفاشية في المنطقة .

كيف تفهم القوى الانعزالية اتفاقية القاهرة ، واي مجرى تصب فيه ؟

لقد كان الانعزاليون من البداية اداة في يد الامبرياليين والرجعيين لذبح الثورة الفلسطينية ، لقد كانوا الترجمة اللبنانية للشعار الامريكي السيء الصيت «دع الاسيويين يقاتلون الاسيويين» وقد ارتضى زعماء الانعزاليين ان يلعبوا هذا الدور القذر متحالفين مع كل الحاقدين على الثورة الفلسطينية من عرب وصهاينة وامبرياليين .

وعندما فشل الانعزاليون في تحقيق اهدافهم رغم تحالفهم الوثيق مع السوريين ، كشفوا عن علاقتهم الوثيقة مع الكيان الصهيوني ، واشهروا الحرب على كل العرب حتى اولئك الذين حرصوا على ان تبقى تلك العلاقة سرية ، حتى لا تنتزع ورقة التوت من عورة الكثير من الحكام العرب .

ولم يكن ممكنا ان يحققوا هدفهم من استعداء جميع الانظمة العربية بشكل علني على الثورة الفلسطينية في الوقت الذي بانت خياناتهم القومية امام الجميع ، اصبح من الضروري رفع ورقة جديدة يخفون وراءها حقيقة الاهداف التي يريدونها، وكانت « اتفاقية القاهرة » .

يريد الانعزاليون والانظمة الاستسلامية ان تنزع السلاح من الثورة الفلسطينية وتجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها وعن جماهيرها ، وغير قادرة على رفض الحلول التصفوية الامبريالية — الصهيونية — الرجعية العربية . وتعمل هذه القوى المعادية للثوة على طرح شعار الامن والاستقرار وكأن الفلسطينيين هم الذين عكروا صفو الامن والاستقرار ، وليس الصهاينة وحلفائهم في لبنان .

يريدون الان ان ينزعوا السلاح من المخيمات ، ان يجعلوا بوليسا محدود العدد يفض المنازعات الداخلية ، غير قادرة على الدفاع عن المخيمات في وجه الفاشست والغارات الاسرائيلية ويريدون ان يوهموا الثوريين بأن المشكلة تتلخص في ٧ من الف او ثلاثة من الف وليست المشكلة في كيفية التعاطي مع تسليح الشعب الفلسطيني ودوره في المعركة التاريخية ضد الصهيونية والامبريالية .

ليس الهدف الانعزالي — الاسرائيلي تصفية الثورة كظاهرة في لبنان ، بل تصفية الوجود

طالما بقيت البندقية والارادة الفلسطينية الثورية المستقلة ، فإن أمواج المؤامرات ستتحطم



الفلسطيني في لبنان او حصره في اماكن معينة يسهل مراقبته والتضييق عليه ، واعادته في احسن الاحوال الى كونه احدى الاثار التي يزورها السواح !

ففي البداية تحديد عدد الاسلحة والفدائيين داخل المخيمات .

ثم ابعاد الفلسطينيين الذين دخلوا لبنان بعد ١٩٧٠ الى البلدان العربية .

والحفاظ على الامن داخل المخيمات .

وتصفية بعض المخيمات التي تسيء الى المظهر الحضاري والسياسي — كما جرى مع تل الزعتر «جسر الباشا ، ويريدون تصفية البقية على قوات الردع والجهود العربية المشتركة ... « الدامور »واقامة معسكرات (مخيمات) في مناطق معينة على حساب السعودية ودول النفط والى اين سائرون بعد ذلك .. لعرض الشعب الفلسطيني في المزايدات العربية والدولية .

لكن هذه الاوهام لن تتحقق .

كيف يمكن للشعب الفلسطيني ان يحرر ارضه اذا كان مجردا من السلاح ؟ هنا يأتي الجواب من الدول الاستسلامية والقوى الانعزالية ، بان الحل في يد الامريكان ، واذا جادوا علينا قليلا قالوا في يد الدول الكبرى ، وليس على الشعب الفلسطيني وبقية شعوب المنطقة سوى انتظار مبادرات كارتر — فانس ، او الدول الاوروبية او البلدان الاخرى .

ورغم هذا الافتضاح لحقيقة نواياهم التصفوية العدوانية على الثورة والشعب الفلسطيني فانهم يقسمون باغلظ الايمان بانهم مع الثورة الفلسطينية ومع حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه ، ولكنهم يسألون لماذا لا يتسلح الفلسطينيون في البلدان العربية الاخرى ولماذا لا يسمح لهم بالاستعداد الحقيقي لمقاتلة «اسرائيل» ، ويتوهمون بانهم يفحمون الثوريين بهذا الرد !

ان الرد على مخططات الامبرياليين واعوانهم في المنطقة . يتطلب الوقوف الى جانب الثورة الفلسطينية ، مواجهة كافة المؤامرات التي تحاك ضدها ، تعرية الانظمة الاستسلامية والرجعية التي تطعن الثورة من الخلف ، التمسك بالبندقية وبالوحدة المقاتلة واجادة الاستفادة من التناقضات بين الرجعيين والمازق التاريخي الذي وصلت اليه الانظمة الاستسلامية ، لتتمكن القوى الثورية من العبور بسلام وباقل التضحيات في طريق وعر وشائك .

وطالما بقيت البندقية والارادة الفلسطينية الثورية المستقلة ، فان امواج المؤامرات ستتحطم.

المغرب

الارهاب الواسع والترقيعات المهشة.. وجهان لعملة النظام المغربي



في بداية شهر فبراير ، اصدرت احدى المحاكم المغربية احكاما بالسجن مدى الحياة على ١٧٨ مناضلا مغربيا ، عقب محاكمات صورية ، بتهمة المعزوفة المشرقية : الانتماء الى تنظيمات شيوعية متطرفة محظورة تخطط للتخريب والاغتيالات وقلب نظام الحكم . مضيفة اليها نكهة جديدة « ويترأسها يهودي » !

وكانت تلك حلقة في مسلسل طويل من القمع والارهاب الذي امتد منذ تولي الطغمة الملكية للسلطة السياسية عقب الاستقلال وحتى الوقت الحاضر .

ففي الخمسينات عندما انتفضت الجماهير في المغرب العربي ضد الاستعمار الفرنسي ، وكادت ان تسقط القيادات التقليدية ، سارع المستعمرون الى حل المشكلة المغربية باعطاء الملك محمد الخامس ، السلطة ، والتآمر المبرمج معه ضد جيش التحرير المغربي الذي اجبر على النزوح الى الصحراء المغربية حتى ١٩٦٠. عندما صدر قرار الحل بشأنه .

وفي الستينات شكلت احداث مارس العظيمة في الدار البيضاء واغادير وفاس وغيرها من المدن المغربية علامات بارزة للنهوض الجماهيري من جهة ، وللقمع الوحشي من جهة اخرى . فقد انتصبت كل اجهزة القمع ضد الجماهير . وفي الدار البيضاء لوحدها ، حصدت المدفعية والطيران والمشاة اكثر من ١٠٠٠ مواطن ، والاف الجرحى في ايام قليلة ، ولم تسلم باقي مدن المغرب من ضربات الجيش ، والتي اعقبتها حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد الطبقة العاملة والفلاحين والطلبة . وتشكلت المحاكمات الصورية لمن بقي من المناضلين الذين لم يستشهدوا تحت التعذيب الوحشي في السجون .

ولم تكد الاحداث تهدأ حتى فجر النظام قنبلته الكبيرة باختطاف المناضل الكبير المهدي بن بركة في اكتوبر ١٩٦٥ ، واغتياله في عملية غاية في الخسة ، شارك فيها وزير الداخلية المغربي . وشكلت هذه العملية مؤشرا كبيرا لتصاعد الصراع بين الحركة الثورية المغربية ، وبين الحكم العميل، وشهدت السنوات التي تلت ذلك سلسلة من الاغتيالات لابرز المناضلين ومن بينهم المناضل عمر جلون الذي سلط عليه النظام زمرة فاشية لاغتياله خلال الكرنفالات الكبيرة التي رافقت « عملية التحرير » للصحراء .

وفي السبعينات كان مسلسل القمع يتزايد

مع اشتداد النضال الجماهيري . ففي يناير ١٩٧٣ أصدر النظام مرسوما بحل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب واعتقل قياداته . وفي مارس من العام نفسه، شن حملة اعتقالات واسعةالنطاق ضد المناضلين المغاربة ، وتصاعدت اجواء الارهاب والمحاكمات بشكل متزايد ، كما ارتفعت اعداد المناضلين الذين يلاقون حتفهم في السجون تحت التعذيب . وامام هذه الوضعية لم يجد سوى ورقة الصحراء ليشهرها في وجه المعارضة ليخفي اعمال الارهاب التي يسلطها على الجماهير .

وخلال مرحلة الاعداد للمسيرة الخضراء ، كانت قوافل المناضلين الشرفاء تشق طريقها الى السجون ، حيث قدمت السلطة في يوليو ١٩٧٦ اكثر من ٢٥٠ مناضلا بتهم متعددة منذ ١٩٧٣ . وانتهزت فرصة تطبيل العديد من القوى « المعارضة » للمسيرة ، لتغتال العديد من المناضلين من بينهم عبد اللطيف زروال والبقالي ، كما تمت تصفية ١٣ مناضلا من بينهم العبدي ، احد مسئولي جيش التحرير المغربي . في الوقت الذي تصاعد الحديث الملكي عن الانفتاح والوحدة الوطنية والتحرير .

ومنذ اكتوبر من العام الماضي ، شنت السلطة المزيد من الاعتقالات وسط الحركة الثورية المغربية والحركة الطلابية التي تفجرت في مظاهرات صاخبة في نهاية العام المنصرم اثر المذكرة التعليمية المشئومة رقم ٢١٥ والتي ادرك الطلبة مغزاها بانها توسيع لعمليات الطرد والتسريح وزيادة جيش العاطلين والمغتربين المغاربة .

وعلى امتداد هذا التاريخ القمعي ، كانت المناورات والترقيعات والحديث عن الديمقراطية والتحرير وضرورة السلم الاجتماعي ، وضرورة التركيز على القيم الدينية لمواجهة الافكار المخربة ، تدور في اروقة النظام وعلى لسان «امير المؤمنين » وحاشيته .

فبعد المجزرة الدامية التي شنتها القوات الملكية ضد الجماهير العمالية والطلابية في مارس ١٩٦٥ والتي ذهب ضحيتها الالاف من الشهداء في مدن وارياف المغرب، خرج الملك بوعود في يوليو ١٩٦٥ حول «مراجعة الدستور والشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية » في محاولة لتخدير المعارضة السياسية واستدراج العناصر الاصلاحية لجرها الى ركب النظام ... لكن التجربة اثبتت ان النظام لا يقدم المركب الدستوري الا بعد ان يجد نفسه غاطسا في بحر الجماهير الغاضب ، فيبدي بعض التنازلات ليسحبها في اول مناسبة .. ولا يريد امير المؤمنين ان يسجل على نفسه اي تقصير ولذا نراه يرتكب جريمة اغتيال المهدي بن بركة بعد اربعة اشهر من الوعود الدستورية ، ليقدم الطريقين

ان تاريخ الطغمة الملكية الحاكمة في المغرب هو تاريخ طويل من القمع والإرهاب

امام المعارضة ! الصلح مع النظام او الارهاب والاغتيالات البشعة .

وفي كل مناسبة كان الملك يعمد الى طرح اوراق عربية او مغربية لصرف انظار الجماهير عن ازمته ، ولاضفاء الصفة الوطنية او المعادية للصهيونية على نفسه ، فنراه يرسل القوات المغربية الى المشرق للمشاركة في حرب اكتوبر بعد ان وصل الصراع الى درجة حادة بين القصر والجيش في ١٩٧٣ .

ومع تزايد النضالات الوطنية والمطلبية في الداخل ، اكتشف الملك ان ورقة الصحراء المغربية ورقة رابحة للغاية يمكن استدراج كافة اطراف المعارضة الى صفه ، وتعبئة الجماهير ، واضفاء الصفة المعادية للاستعمار على النظام الاوتوقراطي .

ان مسألة تحرير كافة الاراضي المغربية المحتلة من قبل الاستعمار الاسباني ، كانت ولا تزال على جدول اعمال الحركة الوطنية المغربية منذ البداية ، غير ان النظام الذي وجد نفسه في مأزق ، التقط هذه الورقة ، وبدأ حملة «وطنية» لتعبئة الجماهير للسير في ركابه ، وجند المعارضة لشرح برامجه في الداخل والخارج . وفي الوقت الذي كانت الجماهير تحشد قواها للسير في « المسيرة الخضراء » كان النظام يراهن على الاتصالات الدبلوماسية السرية والمشاريع الامبريالية لتسوية مشكلة الصحراء . وهكذا جاء اجتماع مدريد في ١٤ نوفمبر ١٩٧٥ ليعري برنامج النظام لتحرير الصحراء على انه تركيز للمصالح الامبريالية في منطقة المغرب ، وتقسيم الصحراء بين النظامين العميلين في الرباط ونواكشوط ، وتسليم لسبته ومليله والجزر الجعفرية للاستعمار الاسباني . واتضح ان هذا البرنامج للتحرير يتم ضمن اطار التبعية للدوائر الامبريالية ، في مقابل البرنامج الوطني الثوري الذي يربط مسألة التحرير لكامل التراب المغربي ببرنامجه المعادي للامبريالية والاوتوقراطية في الوقت نفسه.

وسط المسيرة والاحتفالات ، تمت عملية اغتيال المناضل العمالي الكبير عمر بن جلون والصاق التهمة بعناصر مشبوهة ! لابعاد الشبهة عن النظام ... ولكي لا تفقد عملية التحرير بريقها الاعلامي والوطني ، يقدم النظام ورقة يوليو مرة اخرى واعدا بمجلس جديد يحقق العدالةوالرفاهية للجماهير .. ويتحدث الملك في اغسطس عن التجربة القادمة قائلا : « ان كل تجربة تقتضي — مثل محرك الطائرة او السيارة — ان يتمرن عليها الانسان ، وتقتضي كذلك الا يعطي للمحرك اكثر ما يمكن من السرعة ، ولا اكثر ما يلزم من البطء .. بل الديمقراطية اليوم اصبحت برنامجا ساكنا بين الحاكم والمحكوم ، ذلك البرنامج الذي لا يعطي للحاكم السطوة كلها على المحكوم، ولكن لا يعطي كذلك للمحكوم الوسيلة للخروج عن البرنامج والاطار والمخطط التشريعي والشرعي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي الذي اختارته البلاد لنفسها كنظام » من خطاب الملك ٧٦/٨/٢٠.

وقد وجد هذا المفهوم ترجمته الحقيقية على ارض الصراع الطبقي ، حيث سرح الالاف من العمال وظهرت مراسيم تعليمية جديدة ،وتفاقمت حركة الاضرابات العمالية والطلابية ، وافتتحت المزيد من السجون ، والمحاكم في انحاء المغرب .. وترددت في الارجاء .. « لقد اكتشفنا مؤامرة شيوعية جديدة ... لقلب نظام الحكم » ..

هكذا يسير النظام المغربي على رجلين عرجاوتين .. يقفز بواحدة ليجد نفسه مضطرا لاستخدام الاخرى .. وبين الفينة والاخرى يضطر لاستعمال كلا الرجلين . لكنه غير قادر على عدم استعمال كلاهما . حيث ان تلك المرحلة تعني ان الجماهير الشعبية قد تمكنت من الاجهاز عليه لتقيم نظامها الديمقراطي الشعبي ، وتواصل عملية تحرير ترابها المغربي الذي لا يزال المحتلون الاسبان يرزحون عليه .

افريقيا.. قارة تلتهب

في الفترة ما بين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ شهدت القارة الافريقية جملة من التطورات ، كان اهمها، الانتصار الذي انتزعته حركات التحرر التي كانت تناضل ضد الاستعمار البرتغالي . لقد خلق كل ذلك ظروفا جديدة ، ووفر حوافز وظروف افضل لحركات التحرر الافريقية .

وجاءت الاحداث التي عرفتها بلدان مثل جنوب افريقيا ، وزيمبابوي ، وناميبيا ، وجيبوتي ... الخ لتؤكد انتفاض شعوبها المضطهدة والمقهورة من اجل استقلالها والقضاء على التمييز العنصري الذي تعاني منه .

ففي سويتو بجنوب افريقيا هب الطلاب في انتفاضة عارمة منذ يونيو المنصرم ، قدموا خلالها اعدادا كبيرة من الضحايا ، تجاوزت تلك المجازر التي حدثت عام ١٩٦٠ . اعطت هذه الانتفاضة حافزا جديدا وقويا لحركة التحرر الوطنية في القارة الافريقية . فخلال الاسبوع الاول منها قتل وجرح او اعتقل ما يربو على ١٢٠٠ شاب ، كان ٩٥٪ منهم تقل اعمارهم عن ٢٣ سنة . وفي نهاية يناير ١٩٧٧ زج في السجون بما لا يقل عن ٤٢٥٠ من الشباب الافارقة السود في جنوب افريقيا ، ومعظمهم من سويتو .

وخلال تلك الفترة استطاع الطلبة ان يسيطروا ولفترة قصيرة على بعض الاحياء التي كان يقطنها ما يربو على مليون مواطن يمثل الشباب الذي تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة ما يقرب من ٥٢٪ من سكانها .

لقد ادت تلك الاحداث ، الى تعميق الانتفاضة الطلابية ، وامتداد لهيبها الى القطاع العمالي ، حيث خرج العمال في مظاهرات ، واعلنوا الاضراب وخاصة في مدينة جوهانسبرج ، معبرين بذلك عن تضامنهم مع الطلبة . مما بث الرعب في قلوب الراسماليين المستغلين البيض ، وهز بشدة دعائم الاقتصاد الراسمالي لجنوب افريقيا .

لقد ساهم ذلك النضال العفوي في بلورة وعيا نضاليا ، وادى الى فرز المزيد من المناضلين الثوريين الذين شرعوا في انشاء فرقا للتحريض والدعاية مثل « حركة الرفاق » التي تعرض ١٧ من اعضائها للاعتقال ، وصدر بحقهم — في ديسمبر الماضي احكاما بالسجن تراوحت مددها من ٥ الى ١٠ سنوات .

ان المناضلين في سويتو قد اعلنوا بكل وضوح بان الكفاح المسلح هو الطريق الاساسي للتحرير، وبالتالي فهم مطالبون — كما يرون — بخلق التنظيم السياسي المدرب على حمل السلاح .

مما لا شك فيه ان النظام العنصري في جنوب افريقيا هو اكثر الانظمة عداء للانسانية منذ ان اقيم في عام ١٩٤٨ . ذلك انه منذ ذلك التاريخ ابقى الاغلبية السوداء مضطهدة ومعزولة . ان هذه الظروف توفر عوامل ملائمة لمزج النضال الوطني بالصراع الاجتماعي . ان هناك ١٨ مليون مواطن اسود يمارس بحقهم ابشع انواع التمييز العنصري ، ويعانون من الاضطهاد في مجالات التعليم والخدمات الصحية والمواصلات ، ناهيك عن

التوظيف وسلم الاجور وتكاليف السكن . والى جانب حرمانهم من حقوقهم السياسية والانسانية، فهم مجبرون على حمل بطاقات هوية خاصة بشكل دائم مما يجعلهم فيما يشبه الاعتقال الدائم . انهم يعيشون تحت ظلم واضطهاد ٣ر٤ مليون من البيض .

ان السود في جنوب افريقيا والذين يمثلون ٨٥٪ من عدد السكان مجبرين على العيش في رقعة محصورة لا تتجاوز ١٣٪ من المساحة الكلية للبلاد ، هي مناطق فقيرة وجرداء . اما في المدن التي يقطنها البيض ، فهم يعتبرون (سكانا مؤقتين) ، وهذا يشمل ٥ مليون من السكان السود . ان هذا النظام العنصري ، الذي يفرض تطورا متفاوتا للسكان ، مما يدفع اولئك الاغلبية المضطهدة الى الاصرار على الاطاحة بأكثر الانظمة عنصرية وقمعا. ان روديسيا واسمها الاصلي زيمبابوي ، قد اصبحت امتدادا للنظام العنصري في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٧٦ . ان اقلية بيضاء من ٢٧٢ الف تعمل على ابقاء سيطرتها على ما يقارب من ٤ر٦ من السكان الافارقة المضطهدين .

لقد ظلت معالم نظام التفرقة العنصرية تتضح في زيمبابوي ، حتى انتفض الوطنيون السود ليعلنوا الكفاح المسلح . وبذلك ، فهم لم يثيروا العنصريين في زيمبابوي فحسب ، بل حتى اولئك الذين في جنوب افريقيا ، ناهيك عن الامبرياليين المستفيدين من هذا النظام ، الا ان نجاح الحركة الوطنية عن الامبرياليين المستفيدين من هذا النظام ، الا ان نجاح الحركة الوطنية في الموزمبيق (فريليمو) وانتزاعها السلطة من براثن الاستعمار البرتغالي ، اوجد قاعدة خلفية للوطنيين الزيمبابويين . ساعدهم على تصعيد نضالاتهم وتطويرها .

ان الكفاح المسلح الذي يشنه المناضلين الزيمبابويين يخترق حدود زيمبابوي في جبهة عريضة يبلغ طولها حوالي ثلاثة الاف كيلو متر ما عدا ٢٢٥ كلم ، ذلك ان كافة البلدان الافريقية التي لها حدودا مشتركة مع زيمبابوي قد التزمت بدعم الكفاح المسلح . ان ذلك يشمل دولا مثل زامبيا ، وبوتسوانا ، وتنزانيا ، وانجولا وموزمبيق .

والجبهة الوطنية التي يقودها روبرت نجوابي، وجوشو نكومو ، وهي التي تقود الكفاح المسلح ضد نظام ايان العنصري الذي اصبح يواجه مصاعب اقتصادية وسياسية وعسكرية جمة من جراء اشتداد وتيرة الصراع وتفاقمه .

لقد كان مخطط كسنجر ، والذي تبناه الانجليز فيما بعد ، يهدف الى المحافظة على الهيمنة الاقتصادية والعرقية للاقلية البيضاء ، وخلق شريك افريقي في نظام تهيمن عليه تلك الاقلية .

الا ان هذا المخطط كان نصيبه الفشل ، لانه اخفق حتى في استقطاب الرأسماليين ، لانهم باتوا لا يستطيعون ان يتغافلوا عن مطالب جماهير زيمبابوي ، ولا ان يتجاهلوا استعدادها المطلق للنضال والتضحية في سبيل تلك المطالب .

لقد اجبر النظام العنصري على استدعاء كل البيض والاسيويين والخلاسيين للخدمة العسكرية بما في ذلك الذين بلغوا من العمر ٥٠ سنة .

ان فشل مؤتمر جنيف من اجل تسوية مشكلة روديسيا لا يعني ان الولايات المتحدة وبريطانيا ستكفان عن المحاولة في سبيل اقامة نظام عميل في جوهره ، حتى وان اتخذ السمة الوطنية في شكله الخارجي ، ولكي يبدو وانه يمثل شعب زيمبابوي . وجهودهم في هذا الصدد لا زالت مستمرة .

ان الامبرياليين يدعمون عملاءهم في القارة الافريقية ، وخاصة في زائير ، الذي يشهد صراعا دمويا في الاقليم الجنوبي ((شابا)) . وقد انكشف حجم ذلك الدعم عندما تدفقت شحنات هائلة من الاسلحة من بلجيكا وفرنسا وامريكا ، ناهيك عن القوات الرجعية المرسلة من المغرب .

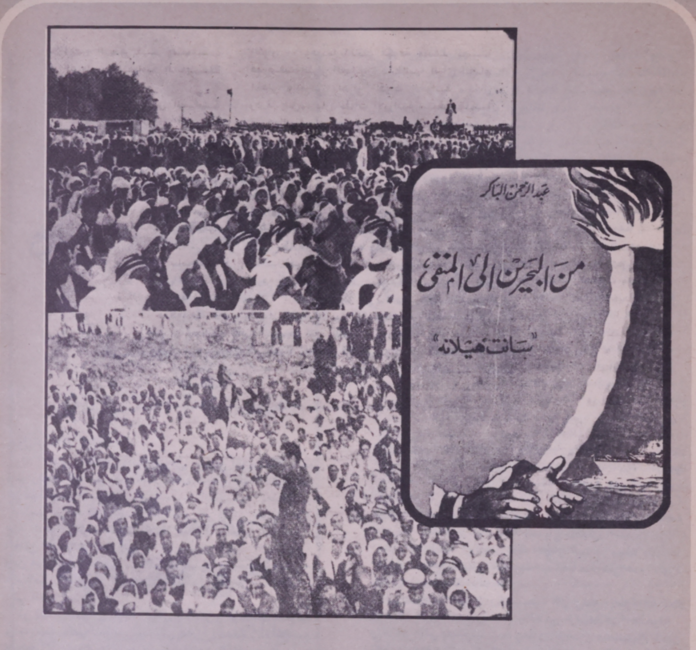
اما ارتريا ، والتي مضى على ثورتها ما يربو على ١٦ عاما ، فهي الاخرى من المواقع الاكثر التهابا في القارة الافريقية . ونضال الشعب الثوري هنا ، بدأ يدخل مرحلة جديدة ، وخاصة بعد ان رفض النظام العسكري الاثيوبي الاعتراف بحقه في تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال . ذلك ان الطغمة العسكرية الاثيوبية لا زالت تتوهم امكانية القضاء على الثورة هناك .

ولا شك ان الصراعات التي تدور في جيبوتي ، هي الاخرى سوف تترك اثارها على مستقبل القارة الافريقية . وضمن هذا السياق نستطيع فهم احتدام المعارك الباردة حول البحر الاحمر .

ان الامبرياليين وعملاءهم الرجعيين في القارة الافريقية لا يمكن ان يخضعوا شعوب القارة الافريقية بالرغم من كل امكانياتهم الهائلة . فشعوب القارة تزداد وعيا وتصميما على رفض الهيمنة الامبريالية والاقطاعية ، وتناضل من اجل دحر العنصريين والاستعمار الجديد .

لن يمر وقت طويل قبل ان يواجه اعداء الشعوب الافريقية بموجات من الانتفاضات في افريقيا .

" ان الامبرياليين وعملائهم الرجعيين في القارة الافريقية لا يمكن ان يخضعوا شعوب القارة بالرغم من كل امكانياتهم الهائلة .. "



في الذكرى العشرين لانتفاضة عام ١٩٥٦ :

الجماهير تستلهم تاريخها البطولي لمواصلة النضال

(الحلقة الثانية والاخيرة)

تحدثنا في الحلقـــة الاولى عن المقدمـــات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي افرزت الحركة الاصلاحية التي امتدت من ١٩٥٤ـ١٩٥٦ تحت قيادة الهيئة التنفيذية العليا ، وكيف اسهم اكتشاف النفط في احـداث تغييرات جذرية على صعيد التركيبة الطبقية في البـلاد ، وبروز مطالب سياسية واقتصادية للطبقات الصاعدة ، في الوقت الذي ظل الهيـكـل السياسي والاداري قابعا في مكانه بعد الترقيعات التي اجرتها بريطانيا في العشرينات عقب حركة الاحتجاج التي قام بهـا اعيان البلاد ضد التدخل البريطـــاني المكشوف في الشئون الداخلية للبحرين · كما اشرنا الى الدور القيـــادي الذي تبوءته البرجوازية التجارية ـ المتوسطة في تلك الحركـــة والاسباب التي اسهمت في ذلك ·

وسنتحدث في هذه الحلقة الاخيـــرة عن المسألة الطائفية ودورها في الاحـــداث والدروس التي افرزتهـــا الحركة الاصلاحية ·

حول المسألة الطائفية

ان الافكار والعادات والتقاليد التي يحملها الناس فيأذهانهم ويتوارثونها جيلا عن جيل تشكل احدى اركان البناء الفوقي في اي مجتمع من المجتمعات ، وعندمـــا تنبثق دعوة دينية ، او اصلاحية في بلد من البلدان ثم تنتشر الى بلدان اخرى ، فان هذه الدعوة ستتخذ اشكالا وصيغا متعددة ، لتكون انعكاســـا للواقع الموضوعي لذلك البلد · اي مصالح طبقاته الاجتماعية· ومن هنا يمكن تفســـير اختلاف المذاهـــب والشيع في التاريخ الاسلامي ، كما يمكن تفسير العديـــد من الظواهر « الطائفية » التي نشأت في البحرين ·

ان ذلك لا يعني ان البناء الفوقي (الافكار والمؤسساتالحقوقية والسياسية) هي انعكاس ميكانيكي للبناء التحتي (الاقتصادي والطبقي) ، فهناك علاقة جدلية متبادلة بين الواقع وتركيبـــه الفوقي ، وتبرز بعض الحالات التي تأخـــذ الافكار الجديدة او المجددة مكان الصدارة بحيث تبدو للمراقب الخارجي ، وكأنها هي المحرك الاساس ، بينما هي في حقيقة الامر تلبية وانعكاس لحاجات موضوعية · ان الواقـــع الاقتصادي والتحولات التي تجري فيها ، والقوى الطبقية المتصارعة هي التي تلعب الدور الحاسم باستمرار · وعندما تجـــري تحولات اقتصادية طبقية عميقة من جراء تطور القوى المنتجة ، فان العادات والتقاليـــد البالية التي تتوارثها الاجيـــال ، لا يمكن استبدالها بعادات وتقاليد جديدة بشكل آلي ، بل تحتـــاج الى وقت يطول او يقصر على ضوء التحولات الاقتصادية وعمقها ، ويبدي الناس مقاومة للافكار الجديدة في باديء الامر ، ثم يتمثلونها تدريجيا وباساليب مختلفة · غير ان الطبقات المسيطرة على قمـة الهرم الاجتماعي لا تتوانى عن استخدام الافكار والتقاليد الباليـــة لمواجهة الافكار والعادات الثورية، لتعطل قدرات القوى الطبقية الثورية ، وكلما ازدادت حدة الصراع الطبقي ، كلمـــا ازداد استخدام الطبقات الرجعية لتلك الافكار البالية، ومعها يتصاعد الارهاب والقمع لاجبار الطبقـــات الصاعدة على عدم الثورة والتمرد ، والتمسك بالقديم ·

في بداية هذا البحث ، اشـــرنا الى وضع الاسرة الحاكمة والقبائل المرتبطة معهـــا ، والفلاحين والفئـــات المسحوقة ، والمذاهب التي يعتنقونها · واذا كان الفلاحون مضطهدين، فليس لكونهم شيعة بالدرجـة الاساسية بل لكونهـــم فلاحين · عملت الاسرة الحاكمة والقبائل الغازية على نهبهـــم وفرض الضرائب واعمال السخرة عليهم ··· ان المسألـــة الطائفية والمصالح الطبقية قد تفاعلتا على مر السنين ، بحيث بات الاضطهادوالقمع الطبقي والتمييز الطائفي مترابطان في هذه المجتمعات ، وسمة من سمات الاشكال السياسية التي مرت بها المنطقة ·

ومنذ بداية الوجود البريطاني ، وقـــف الانكليز الى جانب الطغمة الحاكمة ، يدعمونها ويقدمون لها كافة اشكال المساعدة لسحق المعارضة الفلاحية · ولم تتردد بريطانيا عن التدخـــل العسكري في كل مرة تتعرض فيها مصالحها او مصالح حلفائها

الرجعيين للخطر · وفي الوقت نفســـه ، يعمل الانكليز على التناقضات المذهبيـــة ، وابرزوا انفسهم وكأنهـــم المدافعون الحقيقيون عن مصـــالح الشيعة المضطهدين في وجه الشـــيخ السني ! ·· واحيانا اخرى تظاهروا بالوقوف على « الحياد » في الصراع الطائفي ··· و « نصحوا » الحاكم باتباع سياسة حكيمة وصائبة في التعامل مع افراد شعبه ! كـل ذلك ليضمنوا مصالحهم ويخففوا من حقد الجماهير عليهم··ويحولوا الصراع ضدهم الى صراع طائفي بحيث تقـــف الجماهير الشيعية الى جانبهم ·· والجماهير السنية الى جـانب الخليفة · وحيث ان الانكليز هم المعنيون بالدفاع عن «امن واستقرار» البلاد، فانهم ابرياء من الفتنة ! يمسكون بجميع الاطراف ويضربونها ببعض، ويخرجون من وراء الستار لينصبوا انفسهم حكما على الجميع!

وتفاقمت هذه السياسية الاستعمارية خـــلال حكم بلكريف ، حيث استندت سياسته الداخلية على الشعار البريطاني المعروف « فرق تسد » وعمل بكل امكانياته على ضرب الطائفتين · وكان له عملاء لدى الطرفين · ولم يتردد عن اظهار نفسه وكأنه نصير المضطهدين · وقد شهدت البحرين اسوأ العلاقات الطائفية بفضل السياسة الغاشمة التي اتبعها هذا البريطاني العجوز ·

ولم يكن بلكريف هو الانجليزي الوحيـــد الذي لعب على الحزازات الطائفية،فقد كان المعتمد البريطاني والمقيم السياسي يتبعان ذات السياسة· ولم تتردد ايران عن الادعاء بانها وصية على شيعة البحرين ويحق لها التدخل ـ كنتيجة لذلك ـ لحماية طائفتها ··· هكذا تظافر كافة الجلادين والطغاة علىشعبنا، فاذا بهم « يدافعون » عن الجماهير المســـحوقة ، الريفية التي تضطهدها اسرة ال خليفة والطائفة الاخرى ··· وتكون النتيجة في كل مرة سلخ جلد الشاة وبيعه عدة مرات !

لقد هدرت الطائفية طاقات كبيرة · ولكن من يقول بانالعامل والفلاح يقاتل عدوه باستمرار ويوجه حرابه الى صدور جلاديه· لقد كان لتدني الوعي الطبقي باستمرار مفعولا عكسيا لدى هذه الطبقات ، حيث كانت تتناحر امام الجلاد ، وتنحني بعد المعركة للطاغية الذي يستعبدها · وتتصور بانهـــا تخدم مصالحها ، بينما تتضاعف ـ في حقيقة الامر ـ ارباح الطغاة وسعادتهم ·

ومن الخطأ الكبير تفسير الاحداث التي مرت على وطننا او الشرق على اساس طائفي او ديني بحت · بل يجب الارتكـــاز باستمرار على التحليـــل الطبقي · فالقوى التي تحرك تلـــك الصراعات وتستثمرها ، تعرف مصالحها بشكل جيد، وتتصرف بناء على ذلك · وعندما نجد من تاريخنا بان الاضطهاد قد وقع على عاتق الشيعة، فان ذلك يعود الى كونهم فلاحين ومسحوقين، وعاشت من وراء فائض قوة عملهم الطبقات المضطهدة،ومارست عليهم الاضطهاد والقمع لواقعهم الطبقي بالدرجـة الاساسية ، واستثمرت العامل الطائفي لزيـادة استغلالها وقهرها لهـــذه الطبقات ·

هذا الواقع الذي عاشه شعبنا طويلا ، وكاد ان يمزقه الـــى مجتمعين خلال العهد الخليفي ـ البريطاني ، قد وجد نفسه امام تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور بعد اكتشاف النفط،

ان المسألة الطائفيّة والمصالح الطبقيّة قد تفاعلتا على مرّ السّنين بحيث بات الاضطهاد والقمع الطبقي والتمييز الطائفي مترابطان ..

ووجد الانكليز وال خليفة انفسهم يسبحون ضد التيار الجارف، الذي بدأ يعيد تركيبة المجتمع الطبقية وعلاقات الناس مع بعضهم البعض· وبدأوا يغادرون مواقعهم الراكدة شيئا فشيئا ليدخلوا في خضم الصراعات الحادة التي ولدها مجتمع النفط ·

وحيث لا يتخلى الناس فجأة عن العادات والتقاليد السابقة لمجرد تحولات كبيرة في بنية المجتمع الاقتصادية ، وحيث ترتبط المصالح الاستعمارية مع تأجيج الصراع الطائفي ، فقد برزت عدة حوادث ـ بعد اكتشاف النفط ـ ارتدت الطابع الطائفي · لكن الوعي الطبقي بخطورة هذا التناحر كان في تزايد ، مع اشتداد صراع الطبقات الصاعدة ضد المستعمر وال خليفة والسياسة الرجعية التي يسيرون عليها ·

لكن المتنورين وسط الطبقة الوسطى والفئات الشعبية الاخرى قد حاصروا هذه الاحداث وسارت الحركة الوطنية صعدا في طرح برامجها الاصلاحية التي قبرت الطائفية وسط الجماهير ، ولاحمت الطائفتين لمواجهة العدو المشترك · لكن الاسرة الحاكمة والطفيليين الاخرين، ومن ورائهم الامبريالية البريطانية، ظلت تستخدم هذا السلاح ، في التوظيف ، والمعاملات وغيرها، لتدلل على رجعيتها وتخلفها الشديد وعدائها الصريح للجماهير وتقدمها ·

مسيرة الحركة الوطنية وابرز الاحداث ما بين ٥٤ ـ ١٩٥٦ :

لمواجهة الدعوات المتزايدة للاصلاح السياسي والاداري على جميع المستويات ، لعب الانكليز والمستشار البريطاني بشكل خاص بورقة الطائفية· وادرك المتنورون ان من الضروري سحب هذه الورقة من يد المستشار نهائيا وتكتيل كافة الطاقات الوطنية ضد الحكم الفردي الاستبدادي الذي مثله بلكريف طيلة الثلاثين عاما ·

لعبت الصحافة المحلية دورا كبيرا في التبشير بالوحدة الوطنية وضرورتها ، وطرحت ضرورة نبذ الاحقاد والعمل المشترك لتحقيق الاهداف المشتركة · بذلك بشرت « صوت البحرين» و «القافلة» ، فلتحقيق اهداف الشعب « لا سبيل الا بالاتحاد ، وننطلق مجموعة واحدة بفكرة واحدة · ننطلق لنحطم قوى الظلم والدسيسة ، ننطلق لنبني وطنا قوامه المواطنون سواسية · فلا سيد ولا مسود ولا ظالم يظلم فيسكت عنه ولا مظلوم لا يؤخذ له حق » (١٥) ·

وفي الوقت الذي فيه دعت الصحافة الوطنية الى نبذ الاحقاد، كانت المعارضة وسط البرجوازية المتوسطة والصغيرة تتزايد ، عبرت عن نفسها في تنظيمات جنينية مثل « الجبهة الوطنية » و « جماعة الكف الاحمر » (١٦) ·

في مطلع الخمسينات تصاعد الصراع الطائفي اثر شجار جرى في سترة بين السنة والشيعة ذهب ضحيته اربعة من السنة ، وتشكلت محكمة اصدرت قرارات لم يرضى عنها زعماء الشيعة ، فخرجوا في مظاهرة الى القلعة حيث كانت السلطة تحتجز عددا منهم · ونتيجة للتعبئة المكثفة وسط جهاز القمع ضد الشيعة ، فقد امر المسئولون باطلاق النار وقتلوا اربعة من الشيعة· تلك الاحداث دفعت البلاد الى الاضراب وتعطيل الحياة التجارية··· ولم تعد الحياة الطبيعية الا بعد ان وعدت الحكومة بتعيين لجنة تبحث في اسباب اطلاق النار (١٧) ·

كانت اصابع السلطة واضحة وراء الاحداث مما دفع العناصر الوطنية الى المزيد من التكتل · وشكلت اماكن العبادة افضل مقرات الاجتماعات · وتزايدت الدعوة الى الوحدة الوطنية امام المحاولات المشبوهة التي يبذلها الانكليز لتأجيج الصراع الطائفي ·

ولعب اضراب السواقين دورا كبيرا في التمهيد للعمل الوطني (الهيئة التنفيذية العليا) · ففي ١٩٥٤/٨/٢٥ اضرب سائقو سيارات الاجرة واصحابها ، لان الحكومة فرضت التأمين الاجباري على سياراتهم وقد شمل الاضراب حركة المواصلات· وطالب المضربون بتخفيض اقساط التأمين والسماح لهم بانشاء « صندوق التعويضات » والغاء الرسوم التي كانت تستوفى منهم اثناء عبور جسر المحرق ـ المنامة · وتمكن السواقون من تأسيس صندوق التعويضات التعاوني وترأسه عبد الرحمن الباكر ، احد ابرز رجال الهيئة بعد ذلك وشكل الصندوق دعامة مالية كبيرة للهيئة فيما بعد ·

حاولت الحكومة شل عمل الصندوق بتجريد الباكر من الجنسية وسحب جوازه البحراني ، وكانت الاتصالات انذاك قد وصلت الى نتائج ملموسة عقب احداث سترة والقلعة ، فعقد اجتماع جماهيري كبير في مسجد الخميس في الاول من اكتوبر ٥٤ حيث كان من ابرز قراراته « تشكيل جبهة موحدة لمجابهة الدكتاتورية المتمثلة في بلكريف تتولى قيادة الشعب حتى ينال حقوقه المهضومة· والحد من الاستبداد الاستعماري الآخذ بخناق الشعب · وبعد اسبوع واحد تم اجتماع اخر في السنابس حيث اتخذ مجموعة من المقررات ابرزها :

١ ـ تأسيس مجلس تشريعي يمثل اهالي البلاد تمثيلا صحيحا عن طريق الانتخابات الحرة ·

٢ ـ وضع قانون للبلاد جنائي ومدني على يد لجنة من رجال القانون يتمشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية على ان يعرض هذا القانون على المجلس التشريعي لاقراره ، وكذلك اصلاح المحاكم وتنظيمها ، وتعيين قضاة لها ذوي كفاءة يحملون شهادات جامعية في الحقوق ويكونون قد مارسوا القضاء في ظل القوانين المعترف بها ·

٣ ـ السماح بتأليف نقابة للعمال ونقابات لاصحاب المهن الحرة تعرض قوانينها ولوائحها على المجلس التشريعي لاقرارها ·

٤ ـ تأسيس محكمة عليا للنقض والابرام مهمتها ان تفصل في الخلافات التي تطرأ بين السلطة التشريعية والتنفيذية واي

تأسيس مجلس تشريعي يمثل أهالي البلاد تمثيلاً صحيحاً عن طريق الانتخابات الحرّة .. كان على رأس مطالب الحركة ..

خلاف بين الحكومة واي فرد من افراد الشعب (١٨) ·

وبعد الاجتماع مباشرة ، قامت اللجنة التي تم تشكيلها من ١٢٠ عضوا باختيار لجنة تنفيذية عليا من ٨ اعضاء (٤ من الشيعة ، و ٤ من السنة للتوفيق بين الطائفتين ، معبرة بذلك عن طريقة البرجوازية التجارية الوسطى لحل مشكلة الطائفية على اساس « لا غالب ولا مغلوب ») · ثم عملت على جمع توقيعات من المواطنين لاثبات شرعيتها · وتمكنت خلال ايام معدودة من الحصول على ٢٥ الف توقيع (١٩) · وقد عبرت الهيئة بعملها هذا عن ابتكار اسلوب جديد ومتقدم في التمثيل الشعبي وشرعية نضالها · كما ان تجاوب الجماهير مع نداء الهيئة قد عبر عن استعدادها للالتفاف حول اية قيادة تتصدى للسلطة الحاكمة · ووجد الشعب ان تلك فرصته لانتخاب « حكومة جديدة » له تقود نضاله لتصفية الحساب مع مستغليه·

في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٥٤ اصدرت الهيئة اول بيان علني حددت فيه مطاليبها السابقة الذكر · وبعثت برسالة الى الحاكم تطالبه فيها الاستجابة لمطالب الشعب ·

في الرابع عشر من الشهر المذكور ، اصدرت الحكومة بيانا ردت فيه على بيان الهيئة مستنكرة تقديم الهيئة للمذكرة بأسم الشعب ، مؤكدة بانها ستسير في تنفيذ الاصلاحات ضمن المخطط الذي تسير عليه ! وحذرت « من الاخلال بالامن واكدت بانها ستضرب بشدة على ايدي العابثين » (٢٠) ·

وباصدار البيان والبيان المضاد بدأت المعارك العلنية بين الهيئة والجماهير الشعبية من جهة ، وبين الحاكم والمستشار البريطاني من جهة اخرى ·

وكانت قيادة الهيئة حريصة ان تبدو بانها تسعى فقط لادخال اصلاحات في الجهاز الاداري وادخال بعض الاصلاحات السياسية الدستورية وبالوسائل السلمية ، بالمفاوضات ، واثبات حسن النية ، وتحت المظلة البريطانية والاسرة الحاكمة · وقد عبر قادة الهيئة مرارا عن اهداف حركتهم في التصريحات التالية :

« ان حركتنا ليست ضد الحاكم او العائلة الخليفية او ضد الحكومة البريطانية وانما هي حركة تدعو الى اصلاح الاوضاع السارية » ··· « اننا لا نبغي تغيير الاوضاع واننا نشهد الله اننا ندين بالولاء لسيد البلاد » (٢١) ·

عملت الهيئة على تعبئة المواطنين من خلال الاجتماعات الموسعة التي كانت تعقدها في المساجد مستفيدة من المناسبات الدينية (ذكرى الاربعين ـ الميلاد النبوي) ، في الوقت الذي اصمت السلطة اذنيها عن الاستماع لمطالب الهيئة العادلة، ذلك سبب ازدياد الضغط التصاعدي على قيادة الهيئة لمواجهة هذا التجاهل · ولم تجد هذه القيادة التي ارادت ان تسير الامور بشكل سلمي وهادىء ، لم تجد بدا من الاستجابة لضغط البرجوازية الصغيرة والعمال ، والدعوة الى الاضراب العام اعتبارا من ١٩٥٤/١٢/٤ · وبفضل التجاوب العمالي الواسع مع الاضراب ، تم تحقيقه بنجاح تام مما اجبر السلطة على

الاستجابة لمطلب التفاوض الذي رفعته الهيئة · واشترطت الحكومة انهاء الاضراب قبل البدء في اية مفاوضات · وبمجرد ان تلقت الهيئة اشعارا من السلطة بقبول مبدأ التفاوض· علقت الاضراب · ويبدو ان الحكومة قد استفادت من تجربتها · وواصلت رفع شعار « لا مفاوضات تحت سيف الاضراب » ·

بعد سلسلة من الاجتماعات التي تم عقدها بين مندوبي الهيئة ومندوبي السلطة ، تم الاتفاق على مجموعة من الامور ابرزها: ـ

١ ـ جلب خبير لسن قانون مدني وجنائي ·
٢ ـ جلب قاض لكل محكمة بجانب القضاة المحليين ·
٣ ـ تنظيم الامن حسب النظم المتبعة في العالم ·
٤ ـ تشكيل مجلس للصحة والمعارف ·

لقد وقع العبء الاكبر على عاتق العمال بعد الاضراب· فقد ادركت شركة النفط الامريكية (بابكو) اي عدو تحتضنه، والدور الذي يقع على عاتقها لضرب القاعدة الاساسية التي ترتكز عليها الحركة الوطنية لذلك رفضت اعطاء العمال اجور ايام الاضراب ، وبدأت سياسة التطفيش بنقل اعداد كبيرة منهم الى المقاولين المحليين بحجة عدم الحاجة لهم · وجلبت عمالا اجانب لتضمن عدم توقف العمل في حالة قيام اضراب آخر ·

وباركت السلطة هذه الخطوات بالسكوت عنها ، وعدم الاستجابة لمطالب العمال في ضرورة تدخل الحكومة لمنع الشركة من مواصلة هذه الاجراءات ·

وبعد الوصول الى الاتفاق مع الهيئة التنفيذية ، بدأت السلطة سياسة اللف والدوران لفرض برنامجها وعناصرها لافراغ الاصلاحات من مضمونها الذي ارادته الهيئة، وتثبيت مضامين وهيبة السلطة الاستعمارية الرجعية ·

فعلى صعيد اصلاح القضاء ، استدعت الحكومة خبيرا انكليزيا (المستر بيس) لوضع قانون جنائي ، وقد تفتقت عبقرية هذا الخبير عن قانون جائر لقي المعارضة الواسعة في صفوف الحركة الوطنية ، حيث استرشد بالقوانين المعمول بها في المستعمرات ، وصارت البحرين بفضله مستعمرة بريطانية تطبق عليها قوانين جائرة ، ولعل ابرزها تلك المواد التي تتعلق بعلاقة المواطنين بالحكومة البريطانية حيث جاء في البند ٦٣ من المادة الثانية ما يلي : ـ

« يسجن مدى الحياة كل من خلع صاحبة الجلالة عن عرشها او اجبرها على التنازل عن امتيازها الملكي او سلطتها في اي جزء من ممتلكات صاحبة الجلالة او الاقاليم التي تمت حمايتها



او وصايتها وذلك بوسائل العنف او التهديد او اي وسيلة اخرى غير مشروعة » (٢٢) ·

وقد عبرت صحيفة الوطن عن موقف المعارضة حيث كتبت في عددها الصادر بتاريخ ٥٥/٧/١٥ ما يلي: « ان خبط عشواء في احكام الدين · خبط عشواء في العرف والتقاليد · انه روعي فيه ان يشمل احدث الاساليب الاستعمارية التي اقتبسها الاستعمار من خبرته الطويلة والتي يطبقها في البلاد المغلوبة على امرها · ما معنى حكم الاعدام على من يحاكم بتهمة تتعلق بمصالح بريطانيا والتعاون مع عدو بريطانيا · اننا ننكر كل الانكار ان يحشر في قانون كهذا طرف اخر لا علاقة لنا به اللهم اذا كنا نحكم حكما ثنائيا » (٢٣) ·

ونتيجة للضغوطات الشعبية المتواصلة ، اضطرت الحكومة الى اصدار امر يقضي بتأخير تنفيذ القانون ، واعقبته بأمر يقضي باعادة دراسته ومعرفة ما « يخالف الشرع الحنيف » (٢٤) ·

اما حول جلب قضاة جدد ، فقد ارتبط تنفيذ هذا البند مع البند الاول لاصلاح النظام القضائي ، ولم يكن بلكريف الذي يحكم على مزاجه وحسب اجتهاداته ، راغبا في ادخال اية تحسينات على هذا الجهاز ، ولم يكن راغبا في جلب قضاة قانونيين ·· ولم تجر اصلاحات في هذا الجانب الا بعد ١٩٥٦ وخروج بلكريف من البلاد ·

وقد رفضت السلطة تطبيق وعودها في مسائل الامن وخاصة مطلب الهيئة في تسريح الموظفين الاجانب ، وجلبت اعدادا متزايدة من المرتزقة لتدريبهم لمواجهة احتمالات الموقف القادمة·

ودار صراع بين السلطة والهيئة على مسألة مجلسي التعليم والصحة ، فقد اقرت اللجنة التي تم تشكيلها عقب المفاوضات ، ضرورة اجراء اصلاحات شاملة في المعارف والصحة ، فقام الحاكم باصدار امر بتعيين اعضاء مجلسي المعارف والصحة ، ووقفت الهيئة ضد مبدأ التعيين واصرت على ضرورة مشاركة المواطنين في تسيير هذين المرفقين من خلال انتخاب اعضاء المجلسين ، وعبرت في موقفها هذا عن خطوة متقدمة، واضطرت السلطة الى التراجع عن موقفها السابق ، ووضع بديل وسط ، يقضي بانتخاب نصف اعضاء كل من المجلسين · وتمكنت الهيئة من تحقيق نجاح كاسح على مرشحي السلطة حيث فاز كل من مرشحيها بـ ١٧٠٠٠ صوت من اصل ٢٣٥٠٠ صوت (٢٥)· وفشل كافة مرشحي السلطة في انتخابات مجلس المعارف · ولمواجهة هذه الوضعية عينت الحكومة سبعة اعضاء بدلا من ستة من بينهم اثنان ممن فشلوا في الانتخابات· ولم يتمكن المجلس من الانعقاد امام هذا المأزق الذي خلقته السلطة ·

وعلى الصعيد العمالي ، استدعت الحكومة خبيرا بريطانيا لوضع قانون عمل ، واعلنت انها ستجري انتخاب (لجنة استشارية) تضم تسعة اعضاء ، مهمتها التعاون مع الخبير البريطاني · وحددت تشكيل اللجنة على انها تضم ثلاثة يمثلون الحكومة ، وثلاثة يمثلون الشركات الرئيسية في البلاد ، وثلاثة عمال منتخبين · وقد تمكنت الهيئة من تحقيق نصر كاسح في انتخاب الاعضاء الثلاثة · وعقدت اللجنة الاستشارية ثمانية وخمسين اجتماعا تمكنت خلالها من وضع مسودة قانون العمل البحراني ، وقانون التعويضات · وقد استطاع مندوبو العمال ان ينتزعوا بعض المطالب التي رفعوها · ولم تجرأ السلطة ـ حتى بعد تصفية الهيئة ـ على المساس ببند النقابات في القانون ·

خلال هذه الفترة نظمت الهيئة قوتها الضاربة ـ العمال ، فقد تم تشكيل اتحاد للعمال اطلق عليه اسم اتحاد العمل البحراني ، دون انتظار ترخيص السلطة وقد انضم الى هذا الاتحاد ١٤ الف عامل ومستخدم (٢٦) · وباشر الاتحاد اعماله باصدار سلسلة من البيانات حدد فيها مطاليب العمال البحرانيين واهدافه : الدفاع عن حقوق العمال ، زيادة الاجور ، تحديد عدد الاجانب ، بحرنة الاعمال ·

وثارت ثائرة السلطة ، فقد اعتبرت هذا العمل عدوانيا وارادت عرقلته بتفتيت العمال وعدم تنظيمهم الا في تجمعات صغيرة اذا لزم الامر · واصرت الهيئة على ضرورة تشكيل اتحاد لجميع عمال البحرين بدلا من توزيعهم في نقابات صغيرة· وكانت تهدف من جهة الى استخدام الاتحاد ورقة في يدها لمواجهة اجراءات السلطة ، وتكتيل اكبر عدد من العمال وراء الهيئة · وقد سارت الامور قدما الى الامام حيث دعت الهيئة التأسيسية للاتحاد الى اجتماع عام في ٥٦/٢/٢٢ لتنظيم الانتخابات · واقرت ان يشمل مجلس ادارة الاتحاد ستة عشر عضوا، خمسة من عمال شركة النفط ، واربعة من عمال الحكومة ، وعاملين من المؤسسات الخاصة ، واربعة اعضاء متفرغين بالاضافة الى امين السر (٢٧) · وتمكن الاتحاد العمالي من قيادة النضالات العمالية وتنفيذ برنامج الحركة الوطنية النضالي الى نهاية عام ٥٦ عندما وجهت السلطة اليه ضربات كبيرة ·

ورغم النجاحات الجزئية التي حققتها الهيئة في هذه الميادين، لكنها اصطدمت باستمرار بعنجهية الاسرة الحاكمة والمستشار والموقف البريطاني ، وفي الوقت الذي كانت القيادة تدفع الى الامام من قبل البرجوازية الصغيرة والعمال ، مع كل عناد للسلطة ، كانت الحكومة تحيك المزيد من الخطط لسحب البساط من تحت الهيئة ، لكن البرامج التي طرحتها السلطة كانت غبية وتصب الزيت اكثر في اتون الحقد الجماهيري ·

وعندما وصولنا الى هذه المرحلة ، يتطلب الامر معرفة موقف قيادة الهيئة من الاستعمار البريطاني لاستكمال معرفة سير الاحداث ·

لقدحاولت قيادة الهيئة ان تستفيد من التناقضات بين المستشار البريطاني الذي جعل نفسه حاكما بأمره وبديلا في الوقت ذاته عن المعتمد والادارة البريطانية ، وبين هذه الادارة· وطرحت من البداية انها تريد الاصلاح تحت الراية البريطانية حيث جاء في مذكرتها للحكومة البريطانية التي رفعتها في مارس ١٩٥٤ : « لا ريب ان هذه الحياة الديمقراطية هي اول ما

لقد هدرت الطائفية طاقات كبيرة ..

يتطلع شعب البحرين الى تحقيقه على يد بريطانيا التي اخذت على عاتقها مسئولية العمل على رفع مستوى الحكم وادارته في البحرين » (٢٩) وكان الانكليز يرغبون ـ على طريقتهم ـ في ربط كافة الخيوط معهم ليكونوا في الصورة تماما · ليتخذوا القرار المناسب لهم ·

كان الانكليز يريدون ادخال.بعض التحسينات على الجهاز الاداري ، لكنهم لا يريدون ان ينتزع الشعب هذه الاصلاحات · ورغم وجود بعض الاختلافات بين المعتمد البريطاني والمستشار البريطاني ، لكن الادارة البريطانية وقفت بالمرصاد للحركة الوطنية · فمن ناحية وجهت تحذيراتها لقادة الهيئة، ومن ناحية نسجت خيوط مع بعضهم لتخريبها من الداخل · وكان رد الحكومة البريطانية على مذكرة الهيئة بانها « لن تتردد في الضرب على ايدي العابثين ومناصرة حاكم البلاد الشرعي في تثبيت كيانه ومركزه » (٢٩) ·

وبينما كانت قيادة الهيئة تراهن على التناقضات بين الحاكم والمعتمد البريطاني ، كانت الجماهير بحسها العفوي تدرك ان العدو الاساسي هو الانكليز ، وان من الضروري توجيه السهام ضدهم وفتح النار عليهم واستخدام كافة الاساليب لمواجهتهم· وكانت المعارك العربية ضد بريطانيا تجد صداها الكامل في البحرين· فعندما تم عزل كلوب باشا في الاردن· ترددت اصداء الحدث في البحرين تطالب بعزل « كلوب البحرين » تشارلز بلكريف· وعندما قام سلوين لويد بزيارته للبلاد كانتالجماهير تستقبله بالاحجار والزجاجات الفارغة والبيض الفاسد ، وكان معنى هذه الاعمال ازدياد الهوة بين الهيئة والسلطة حيثاتهمت بانها وراء كافة الاعمال المعادية للانكليز ·

ومن ناحية اخرى، عمل المستشار البريطاني على اثارة المزيد من النعرات الطائفية ، ففي ٥٦/٣/١١ اعتدى احد موظفي البلدية على احد الموظفين في سوق الاربعاء ، وعندما تجمهر الباعة حول البلدية مطالبين بالحد من اعتداءات الموظفين ، اطلقت الشرطة النار عليهم وقتلت ٩ منهم (٣٠) ، وكانت هذه الحادثة مناسبة لتصفية الحسابات مع السلطة وطرح كافة المطالب الاصلاحية واستخدام اقصى الضغوطات التي تراها قيادة الهيئة · وكان ذلك : اعلان الاضراب العام الذي استجابت له سائر الفئات الشعبية ، وحاولت السلطة شل الاضراب ، باستدعاء بعض القوات البريطانية ، لكنها فشلت في تحقيق هدفها ، وأجبرت على طلب التفاوض مع الهيئة ، التي قدمت شروطها لانهاء الاضراب وهي : ـ الاعتراف رسميا بالهيئة التنفيذية العليا والتحقيق في حادثة البلدية ، ومعاقبة المسئولين عن اطلاق النار ، ودفع تعويضات لاسر الشهداء · واعفاء بلكريف من منصبه ، واستدعاء الخبير القانوني الدكتور السنهوري لسن القوانين المدنية والجنائية ·

وقد جرت المحادثات بين مندوبي الهيئة والحكومة واسفرت عن النتائج التالية :

« وافقت حكومة البحرين بأمر من الانكليز على الاعتراف بالهيئة واعتبارها هيئة سياسية على ان يسمح لهيئات سياسية اخرى ان تتشكل اذا رغب سكان البحرين ذلك شريطة تغيير اسمها الى هيئة الاتحاد الوطني ·

تشكيل لجنة تحقيق في الاحداث يتولاها قاض محايد ·

استدعاء الدكتور السنهوري لسن القوانين المدنية والجنائية·

رفض الاستجابة لطلب اعفاء مستشار حكومة البحرين ·

رفض الموافقة على تشكيل المجلس التشريعي» (٣١)· ويعبر عبد الرحمن الباكر عن موقف القيادة في هذه المسألة بقوله : « ورأينا نحن من جانبنا ان لا نتشبث بالمجلس التشريعي لان معظمنا يرى انه سابق لاوانه » (٣٢) !

ولكي تسحب البساط من تحت الهيئة وتطرح البديل للمجلس التشريعي ، قامت السلطة في ٥٦/٣/٢٠ بتشكيل المجلس الاداري الذي حددت صلاحياته على انه للتنسيق بين الدوائر الحكومية · وقد رفضت الهيئة بشدة هذا الاجراء وطالبت باجراء انتخابات في البلاد او اشراك الشعب في المجلس على غرار مجلسي الصحة والمعارف ، لكن السلطة رفضت الاستجابة لذلك ، مما دفع الهيئة الى اصدار بيان تدعو فيه الى مقاطعة المجلس الاداري وتعتبر كل من يستجيب لتعيين السلطة له خائنا (٣٣) ·

كرد على اجراءات السلطة السابقة ، قامت الهيئة بتشكيل فرق الكشافة لتنظيم المواكب الدينية والسياسية التي تقيمها · ولكن السلطة بدأت في حزم امورها لمواجهة الهيئة ، فاصدرت بيانا جاء فيه : « ان هذه المنظمات جيوش خاصة تهدد الامن العام · لذا فمن الضروري ان توضح الحكومة بدون تأخير بأنه لا يسمح لهذه المنظمات العسكرية » (٣٤) وتمادى افراد الاسرة

الحاكمة في تحديهم للهيئة عندما قام خالد بن محمد بحرق قيادة الكشافة ·

بات واضحا من اشتداد الصراع ان الحكومة تعد العدة لضرب الهيئة وتصفية كافة المكتسبات التي انتزعتها الجماهير· ولم تكن الاوضاع البحرانية مخيفة للانكليز فقط ، فقد كان البيت السعودي يرتجف من ضربات العمال في المنطقة الشرقية من المملكة والتي تجد اصداءها في البخرين وبالعكس · لذلك، عمل بلكريف على سن مجموعة من القوانين التعسفية منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٦ ·

ففي ٢٠ اغسطس ١٩٥٦ صدر قانون نظام الجمهور البحراني لعام ١٩٥٦ « منعت فيه ارتداء البدلات الرسمية او وضع شعار او وسام يدل على انتماء الشخص لاية منظمة سياسية » كما منع القانون التدريب على الاسلحة او انتقاد الحكومة فيمحلات عامة · ووضعت عقوبات تتراوح بين السجن ثلاثة اشهر وسبع سنوات على المخالفين » (٣٦) ·

واصدرت الحكومة بعد ذلك قانونالمطبوعات اكدت فيهضرورة اخضاع منشورات الهيئة للمراقبة ، بينما كانت في السابق لا تخضع لاية رقابة ·

وكان رد الهيئة عقد اجتماع جماهيري وتهديد السلطة باستخدام العنف اذا لزم الامر وضرورة عزل بلكريف الذي اصبح طاغية مستبدا لا يستجيب لاية دعوات اصلاحية ·

ويبدو ان الانكليز كانوا متخوفين من تصاعد الاحداث،خاصة وانهم يخوضون معركة سياسية شاقة انذاك مع عبد الناصر بعد تأميم قناة السويس ، وكانوا يريدون ترتيب امورهم في هذه الجزر· وهكذا اجبروا على الاستجابة لطلب عزل المستشار ، وتحديد انهاء عمله في صيف ١٩٥٧ ·

في الثلاثين من اكتوبر ١٩٥٦ تعرضت مصر الى عدوان ثلاثي من بريطانيا وفرنسا و «اسرائيل» وتجاوب شعب البحرين بعمق مع نداء التضامن مع الشعب المصري، وخرجت المظاهرات الصاخبة من المدرسة الثانوية والمدارس الاخرى، وعم الاضراب البلاد ، وبدأت اعمال العنف ضد المؤسسات البريطانية (كري مكنزي ـ الشركة الشرقية ـ مقر الضباط البريطانيين في المحرق ـ جريدة الخليج) وغيرها · ولم تجد قيادة الهيئة بدا من وضع المسئولية على عاتق الانكليز الذين اعتدوا على الشقيقة مصر · لكن السلطة الاستعمارية وجدتها فرصة ذهبية لتصفية الحسابات النهائية مع الهيئة ، التي كان اغلبية قياداتها قابعة في البيوت غير قادرة على الامساك بالامور ·· ونزل الجيش البريطاني ، واعتقل بلكريف غالبية اعضاء الهيئة وتشكلت محكمة صورية في"البديع"حيث اصدرت احكامها على المعتقلين ·

عوامل سقوط الحركة : الداخلية والخارجية

ان نجاح او فشل اية حركة سياسية ، يقاس بمقدار الخطوات التي انجزتها تلك الحركة على طريق تحقيق المهمات التيوضعتها كهدف لنضالها · ويرتبط هذا النجاح او الفشل بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، ابرزها : مدى تعبير الحركة عن المهمات التي يطرحها التطور التاريخي للمجتمع · وعلى موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة · ووعي القيادات للصراع الطبقي وتصريحاته وتناقضاته · والاشكال النضالية ـ العنيفة والسلمية ـ التي يتطلبها كل موقف· والقوى الخارجية وحجم الدور الذي تلعبه في عملية الصراع بينالشعب واعدائه في الداخل ·

اصطدمت الهيئة باستمرار بعنجهية الأسرة الحاكمة والمستشار والموقف البريطاني

اما جذرية المطالب السياسية التي ترفعها الحركة ، ومدى ثورية الاساليب النضالية ، فان ذلك يعتمد على نوعية القيادة التي تتصدر النضال ومدى استعدادها لاستخدام ارقى الاشكال النضالية التي يتطلبها كل موقف سياسي ·

لقد حددت الهيئة التنفيذية العليا من اول بيان اصدرته انها تريد ادخال اصلاحات ادارية وسياسية في البلاد ، ولا تطمح الى تغيير نظام الحكم العشائري،ولا المس بالعلاقات الاستعمارية المجحفة التي تربط البحرين ببريطانيا ، وان كافة الاصلاحات التي نادت بها ستكون تحت السقف البريطاني ـ المشيخي ، وستكون استمرارا لخط الاصلاحات الادارية التي بدأتها السلطة في العشرينات ثم توقفت عنها بعد فترة قصيرة ·

كان البرنامج الذي طرحته الهيئة في خطوطه الاساسية هو برنامج البرجوازية المتوسطة حيث طالبت بالدستور الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، بالمجلس التشريعي ـ النيابي لاشراكها في السلطة التشريعية ، بتنظيم السلطة القضائية ، بادخال اصلاحات ادارية تتناسب وطموحات هذه البرجوازية ، بطرد المستشار البريطاني الذي وقف عقبة في وجهها ، باقامة نقابات عمالية ومهنية وسن قانون عمل لتقنين العلاقات بين العمال وارباب العمل ·

لقد عمل المستشار على إثارة النعرات الطائفية

لقد كانت الطبقة الوسطى تطالب بالاصلاح ضمن اطر النظام· وهذا طبيعي من قبل طبقة تعيش في وسط السلم الاجتماعي ، وميزتها الاساسية انها تملك بعض المعرفة ولديها بعض الطموحات المتواضعة ويقف في وجهها طاغية اجنبي مستبد فقد بعض رصيده لدى الدوائر الاستعمارية · وتقف وراءها طبقة ثورية عنيدة تدفعها دفعا الى الامام للاصطدام مع السلطة ، لكنها في كل مرة ، كانت تكتفي بالبيانات والخطابات النارية ·

لم يكن هناك حزبا للطبقة الوسطى يعبر عن مصالحها بشكل دقيق · وهكذا تشكلت جبهة واسعة شملت مختلف الفئات والعناصر المحافظة والمعتدلة والمتطرفة ، كتعبير دقيق عن مدى ما وصل اليه التمايز الطبقي ، وحجم المعارضة الواسع للنظام وبرامجه، وجاء تشكيل القيادة ليستجيب ايضا للصراع الطائفي بدلا من الاستجابة لضرورات المعركة مع السلطة · وتارجحت الهيئة بين طموحها المتواضع للاعتراف بها كحزب سياسي ، ضاوبة عرض الحائط بابرز هدفين من اهدافها : تشكيل مجلس تشريعي وفصل المستشار البريطاني ، وبين الضغوطات المتعددة التي واجهتها من مختلف الاطراف المتصارعة ، حيث انعكست هذه الصراعات على الهيئة نفسها ، وجعلتها غير قادرة على لجم الاندفاع الجماهيري او الاستجابة الطيبة لرغبات الانكليز والحاكم ·

لماذا تخلت الهيئة عن ابرز مطلبين رفعتهما، واعتبرتهما حجر الزاوية في نضالها من اجل الاصلاحات ؟

لقد تخلت عن مطلب المجلس التشريعي لان غالبية اعضاء الهيئة باتوا مقتنعين عقب لقائهم مع المعتمد البريطاني على ان الوقت لم يحن بعد لانشاء هذا المجلس ، وان وعي الجماهير لا زال متدنيا ! هكذا شطبت الهيئة على هذا المطلب، رغم ان حركة ١٩٢٢-١٩ قد طالبت قبلها بمجلس شورى منتخب ، كما طالبت حركة ١٩٣٨ بتشكيل مجلس تشريعي منتخب ، وعلى الرغم من انتشار التعليم في البحرين وبروز الحركة الادبية والسياسية في وقت مبكر ، كما اسهمت الصحافة الوطنية في بلورة الوعي السياسي الاصلاحي ، رغم كل هذا التقدم في اوضاع الجماهير السياسية ، لكن الهيئة التي يقف بعض اعضائها مواقف محافظة وقريبة احيانا من مواقف الحاكم وزمرته ، قد تنازلت بسهولة عن هذا المطلب عندما لوح لها بالعمل الشرعي العلني ·

لذلك لم يكن السبب في استجابة القيادة لرأي السلطة في هذه المسألة عائدا الى كونها مطلبا سابقا لاوانه ، بل الى عدم ثباتها امام تهديدات المعتمد البريطاني ، وامام تخويفها من الاخطار الوهمية التي ستلحق بعموم المنطقة من جراء ذلك · ان الخوف من انتقال العدوى الى الامارات الاخرى كان هاجسا بريطانيا كبيراً · كما ان شبح السعودية كان يطل برأسه في قاعة الاجتماعات فالعواصف العمالية قد هزت القصر الملكي ، ولم يكن امراء الرياض بحاجة الى من ينبههم بان هذه العواصف هي بداية الطريق لحركة اصلاحية شبيهة بما يجري في الجزر القريبة · ولم تهدأ الحركة العمالية الا وقد برزت جبهة الاصلاح الوطني هناك ·

لقد كان طبيعيا ان ترفض السلطة انذاك تحقيق هذا المطلب العادل ، لكنه من الضروري ان تكون القيادة مقتنعة بانه ليس سابقا لاوانه ، بل لان هناك اسبابا خارجية تدعم العجرفة والاستبداد المحلي ، وان الطبقة المسيطرة والمرتبطة بالاستعمار البريطاني لا تريد اشراك البرجوازية المتوسطة معها في الادارة ولا ترضى بالتخلي عن استبدادها وهيمنتها الواسعة· وبالتالي من الضروري مواصلة التعبئة لهذا الهدف الحيوي للطبقة الوسطى ، حيث سيحقق لها المشاركة في سن القوانين · ولا بالموافقة على السماح لها بالعمل السياسي العلني الذي انتزعته بقوة الجماهير قبل الترخيص الرسمي ، وفي اللحظة التي اعتبرت شرعيتها مستمدة من قرار الموافقة ، فقد زرعت بذرة نهايتها القادمة بعد ذلك ، لقد وهنت علاقتها بالجماهير ، وراهنت على السلطة ، وعندما قررت هذه السلطة ان تقضي عليها ، كانت العديد من الخيوط قد وهنت مع الجماهير ·

ان عدم الثبات والتذبذب والخوف من غضب الانكليز والاسرة الحاكمة ، احدى السمات التي ميزت حركة الطبقة الوسطى ، ولم يكن مستغربا بالتالي ان تتخلى عن اهم اهدافها عقب انذار شديد اللهجة او وعد بتحقيق بعض المطالب ·

ان المصالح الطبقية للقيادة قد حددت اهدافها بوضوح، كما ان هويتها الطبقية قد تركت بصماتها واضحة على مسيرة الهيئة · ويمكن القول ان الطبقة الوسطى قد كانت منسجمة في البداية مع نفسها عندما حددت ما تريد وناضلت من اجله ، وعبأت جماهير واسعة معها ، ولكنها امام مختلف الضغوطات اكتفت بتنفيذ شعار « خذ وطالب » وتخلت مرحليا عن الشعارات الاساسية مقابل بعض التنازلات ثم وجدت نفسها قابعة في اماكنها عقب الاندفاع الجماهيري في نوفمبر غير قادرة على التحكم فيه ·

كانت القيادة للطبقة الوسطى وقد تمكنت من ضم الجماهير الواسعة تحت لواء الاصلاح ، لكنها اصطدمت مع البرجوازية الصغيرة الراديكالية والعمال الذين يريدون دفع الامور الى الامام واستخدام اشكالا نضالية اكثر تطورا وعنفا من الاشكال التي استخدمتها القيادة · وفي الايام الاخيرة لعمل الهيئة كانت النشرات السرية والمنظمات الصغيرة السرية تنخر في جسم الهيئة الى درجة اضطرت قيادة الهيئة الى كيل الاتهامات علنا لهذه التنظيمات والنشرات مثل « الجبهة الوطنية » ونشرة

«اليقظة» و «الكفاح» و «النضال» السرية ·

اما الطبقة العاملة فقد سارت وراء هذه القيادة ، وكانت ترى ان برامج واساليب البرجوازية قد تمكنها ان تحقق مطاليبها الاقتصادية ، حيث انها لم تطرح مطاليبها السياسية كطبقة مستقلة ولم يكن لدى الطبقة العاملة اي تردد في تقديم المزيد من التضحيات · فقد كانت اول من يستجيب لاي نداء نضالي ، واخر من يغادر الساحة · وعندما قامت السلطة باعتقال قادة الهيئة ، وبقيت الجماهير دون قيادة - نتيجة ضعف الاساليب التنظيمية للهيئة - كان العمال يواصلون اضرابهم تجاوبا مع الشعب العربي في مصر ، حتى اضطروا في النهاية الى العودة الى العمل بعد ان تخلت عنهم سائر الفئات الطبقية ·

واذا كانت المسألة السياسية قد عبرت عن برنامج البرجوازية المتوسطة ، فقد انعكس ذلك ايضا على الاشكال النضالية والتنظيمية التي اعتمدتها الهيئة ، والتي تستحق الوقوف قليلا عندها لمعرفة ايجابياتها وسلبياتها ·

خلال سنتين من عمر الهيئة ، اصدرت ستة وسبعين بيانا سياسيا للجماهير ، بمعدل ٣ بيانات شهريا · وكان لهذه البيانات والمهرجانات والاحتفالات التي تقام في كل مناسبة دينية وغيرها ، أثرا كبيرا في تعبئة المواطنين ورص صفوفهم وتوجيههم بالشكل الذي تريده الهيئة ، وقد حققت بذلك نجاحات كبيرة في حشد المواطنين وتعبئتهم وطنيا بدلا من التعبئة الطائفية التي سار عليها بلكريف طيلة عهده ·

كما كانت الصحافة الوطنية سلاحا فعالا في يد الهيئة لشحذ الهمم وتوجيه الانتقادات الى السلطة وتوعية المواطنين بحقوقهم العادلة ·

ولعبت الاندية دورها في العمل الوطني ، حيث كانت مراكز للتجمع الوطني ، والتعبئة المستمرة ·

واوضحت هذه المرحلة من عمر الحركة الوطنية عن الطاقات الهائلة التي يملكها شعبنا واستعداده للانخراط في مجرى النضال المعادي للامبريالية والحكم العشائري والفردي ، لكنها كشفت عن ضعف بالغ في الاساليب التنظيمية ومقدار فضفاضيتها وعدم قدرة هذه الاساليب على الاستمرار في وجه القمع البوليسي الذي كانت تعد السلطة له منذ بداية ١٩٥٦ ·

مارست الهيئة عملها السياسي والتنظيمي بعلنية تامة ، وتصدت القيادة لاية محاولة للعمل السري · ان ابرز الاسباب في علنية عملها السياسي يعود الى الظروف التي احاطت بمنشئها · فقد تشكلت عقب اجتماع جماهيري حاشد من اعيان البلاد وعناصرها الوطنية · وقد عبر عبد الرحمن الباكر عن هذا المأزق الذي ولدت منه الهيئة وذيوله عليها بقوله : « لم يكن هناك قاعدة اساسية تنظيمية لهذا التشكيل السريع الذي جاء وليد الاحداث · واصبح اشبه ما يكون بحزب سياسي ، بينما هو خال من كل تنظيم ، فليس هناك منهج مدروس ، ولا مخطط يوضع موضع التنفيذ حال قيام الحزب ، وكما ذكرت فانها كانت هناك تجمعات ولدتها الحاجة ، فاذا بها تتحول بفعل متطلبات الظروف الى منظمة سياسية تتحمل كل اعباء المسئولية » (٣٧) وكانت هذه المجاميع العديدة التي وجدت نفسها قيادة للعمل الوطني غير متجانسة ، ولم يكن بالامكان اختيار صف قيادي ثان يقوم باعباء القيادة في حال اعتقال الصف الاول · وقد عبر عن ذلك سكرتير الهيئة في المحكمة التي اقامتها السلطات البريطانية في البديع حيث قال ردا على سؤال حول الصف القيادي الثاني : « لم نعد نثق في المجموعة التي اخترناها ، ولذلك لم نعلن اسمائها » (٣٨) · وفي حقيقة الامر لم يجري اختيار قيادة اخرى للعمل الوطني ·

اما بالنسبة للعمل السري ، فان الهيئة قد تجاهلته وحاربته بعض القيادات علانية ، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة القيادة الطبقية ونوعية الاهداف السياسية الاصلاحية التي طرحتها · فالقيادة لم تكن تتصور ان المطالبة بهذه الاصلاحات سيجعلها تصطدم بالسلطة الى الدرجة التي ينتهي فيها كل عملها · وكان غالبية القيادة واثقين بان الانكليز سيثقون في حكمة هذه القيادة وسيسمعون للمطالب التي ترفعها· وقد عبر عبدالرحمن الباكر عن سذاجة الطبقة الوسطى واوهامها فيما يتعلق بحسن النية بالانكليز عندما قال: وقد خدعت في سير المفاوضات لعدم تفهمي نوايا بريطانيا وحكومة البحرين· وكذلك خدع معي الوسيطان اللذان كانا يتعجبان للتساهل العظيم الذي كان يبديه الحاكم ومستشاره لحل الامور المتأزمة بين الهيئة والحكومة ·· وما كنا نعلم انها خطة مدبرة لتخديرنا وضربنا في الوقت المناسب » (٣٩) ·

من المنطقي الا يكون هناك عمل تنظيمي سري ، طالما ان اهداف الجبهة اصلاحية، وتبدي القيادة استعدادها للتنازل عن المطالب الاكثر جوهرية ولا تريد ازعاج المستعمر واقلاقه دون ان تسأل نفسها فيما اذا كانت الجماهير التي اولتها الثقة مستعدة للتنازل عن تلك المطالب ام لا ؟ كما ان الشكل التنظيمي يتناسب والاساليب النضالية التي يتصورها القادة من توزيع المناشير العلنية الى الدعوة العلنية الى الاضراب ·

واذا كان الاسلوب النضالي الاخير قد شكل نمطا متقدما للنضالات السياسية ، فقد عبرت قيادة الهيئة في بداية الامر عن رفضها لهذا الاسلوب حيث يقول الباكر : « اكفر بالاضراب والمظاهرات » (٤٠) ، ولكنه بعد ذلك وجد ان الاضراب اسلوب لا بد من اتباعه لفرض الشروط والمطالب على السلطة، لكن هذه القيادة اصرت على نبذ اعمال العنف ودعت « الشعب ان يبتعد

عن كل الجهات والتشكيلات التي تتخذ العنف والقسوة وسيلة لنيل حقوقها » (٤١) لكن هذه القيادة التي اصطدمت بعناد السلطة من جهة وباصرار الجماهير على انتزاع مطاليبها، وجدت نفسها مجبرة على التهديد باستخدام اساليب ارقى من الاضرابات وقد جاء في احد بيانات الهيئة ما يلي :

« وجهت الهيئة انذارا الى الحكومة بانها ستتخذ اجراءات في حالة عدم رد الحكومة على مطالبها الاصلية ، ومن ضمن هذه الاجراءات :

١ ـ ستقوم الهيئة بالطلب من المواطنين الذين يشاركون الان او سيشاركون في المستقبل في اي مجلس منتخب او معين الانسحاب من هذه المجالس ، وسوف تعتبر الهيئة اي مواطن يرفض الانسحاب خائنا ·

٢ ـ ستنشىء الهيئة مجالس خاصة في مختلف مدن وقرى البحرين للنظر في المشكلات التي تنشأ بين المواطنين وذلك دون الرجوع الى الدوائر الحكومية الرسمية ·

٣ ـ في حالة مضي شهرين على تنفيذ الهيئة لهذه الاجراءات دون ظهور مبادرة ايجابية من الحكومة فانها ستلجأ الى تنظيم مظاهرات سياسية تخترق شوارع المنامة والمحرق ويشارك فيها كافة الرجال والنساء والاطفال ·

٤ ـ اذا فشلت كل هذه الاجراءات في تغيير موقف السلطة ، فان الهيئة ستتخذ اجراءات اكثر حزما يعلن عنها في حينها » (٤٢) ·

غير ان التطور في اساليب النضال ، وعدم التطور في الاشكال التنظيمية واستمرار القيادة كما كانت من بداية الحركة ، قد جعلها عاجزة عن تنفيذ هذه التهديدات من ناحية، كما جعلها تتفسخ من جهة اخرى وتسري في اوصالها العديد من الامراض من عدم الثقة والتشكيك بالارتباط مع العدو ·· الى المحاور والتمزق الشديد بحيث اصبحت عاجزة عن تسيير الامور وقيادة الحركة عندما انتفضت الجماهير في نوفمبر١٩٥٦ ·

ان الشكل التنظيمي العلني الذي سارت عليه الهيئة قد انعكس على الهياكل التنظيمية للطبقة العاملة ، ففي الوقت الذي نعتبر تشكيل اتحاد العمل البحراني مكسبا عظيما حققته الجماهير العمالية ، فقد كان لعلنيته اخطارا كبيرة تمثلت في عدم وجود قيادة سرية للعمل في حالة توجيه ضربات للعمل العلني ، وذلك ما عانت منه الحركة الوطنية والحركة العمالية· وحيث كانت البرجوازية المتوسطة تقود العمل الوطني وتبرمج عمل الفئات الشعبية الاخرى فقد كان العمل العلني على الصعيد التنظيمي هو الشكل الوحيد الذي قبلت به هذه القيادة وحاربت كل نزعة للعمل السري، وكان يحدوها في ذلك حرصها على ان تكون جميع اوراق الفئات الاخرى مكشوفة لديها ، ولم تكن تولي الفوائد التي تجنيها السلطة من وراء ذلك اي اهتمام·

ان عدم القدرة على خلق عمل تنظيمي محكم يعود ايضا الى الفوضى التي سرت في صفوف القيادة فقد كانت هناك « فجوة كبيرة بين القيادة والقاعدة الشعبية ، وهناك تذمر في سائر الاوساط ، وهناك الشكوك من التحكم والاستبداد من قبل بعض اعضاء الهيئة · وهناك النفور العام من معظم اعضاء الهيئة البارزين » (٤٣) ·· كما ان بعض اعضاء القيادة كانوا يتفقون مع الحكومة في تقييماتها لرفاقهم حيث « ان معظلمهم مفلس وبعضهم أمي واخرهم اجنبي ، وليس من اهل البلاد » (٤٤) · كما ان بعض القيادات قد أشير اليها بالاتهام على انها تتعامل مع الانكليز او السلطة المحلية ، وانها سلمت من الاعتقال نظرا للخدمات التي قدمتها للسلطة ·

ان تطور الصراع هو الذي فرز القوى داخل الهيئة وخارجها، ففي الوقت الذي كانت القيادات البرجوازية المتوسطة والاعيان تنحني امام عواصف السلطة ، كانت قيادات الصف الثاني من البرجوازية الصغيرة والعمالية تبدي استعدادا متزايدا للاصطدام مع السلطة،وكان قرارا لتشكيل فرق الكشافة حكيما للغاية امام تطور اساليب وادوات السلطة القمعية ، لكن هذه الخطوة لا يمكن الاستفادة منها الا بوجود قيادة سياسية تضعها من ضمن برنامج متكامل للرد العنيف والمختلف الاشكال مع العدو في الوقت المناسب · اذا كانت العوامل الداخلية سببا اساسيا في تطور وصعود وهبوط الحركة ، فقد شكل العدو واساليبه في مواجهة الحركة سببا اخر لا يقل اهمية عن السبب الاول ·

ففي البداية تظاهر البريطانيون انهم على الحياد ، ثم وقفوا علنا الى جانب الحاكم ومستشاره المستبد ثم انزلوا قواتهم العسكرية لفرض الامن الامبريالي وشكلوا المحاكم الصورية لاصدار الاحكام على الوطنيين وبرهنوا بوضوح انهم العدو الاساسي ، وان السلطة المحلية العشائرية مجرد اداة في يدهم· وحالما يشعر البريطانيون ان الحركة الوطنية تشكل خطرا عليهم، فانهم سيوجهون اليها الضربات ، لكنهم في الوقت نفسه لا يترددون عن زرع عملائهم ـ وعن مسايرة الحركة لمعرفة كل اطرافها لضربهم في الوقت المناسب وبالشكل الذي لا يسبب خسائر كبيرة للانكليز ·

وهناك مسألة اخرى تجدر الاشارة اليها ، وهي ان المعركة الفاصلة بين الهيئة والسلطة قد جرت دون ان تحددها الهيئة ·



ان ترابط الحركة الوطنيّة في الخليج مسألة في غاية الأهميّة

ولذلك كانت عاجزة عن تسييرها ، وجعلت العوامل الخارجية تلعب الدور الاكبر في تسهيل مهمة السلطة لضربها دون ان تفعل شيئا لمواجهة الموقف · وكان الانكليز يتوقعون ردود فعل عنيفة وكبيرة اثر اول اعتقالات ، لكنهم وجدوا ان غالبية اعضاء الهيئة كانت تنتظر موعدها مع سيارات الشرطة في الليل !

لقد اهتمت قيادة الحركة الى علاقاتها مع امارات الخليج الاخرى في اخر سنة من نشاطها ، ولعب عبد الرحمن الباكر الدور الاكبر في هذا الجانب ·

ان وعي قيادة الهيئة لترابط المعركة في البحرين مع المعركة في عموم منطقة الخليج هام للغاية·ويعيد الى الاذهان المحاولات السابقة التي بذلتها العناصر الوطنية عندما عملت على تشكيل « لجنة الخليج » في البصرة عقب فشل حركات ١٩٣٨ في دبي والبحرين والكويت · لكن الاهتمام بهذا الجانب لم يأت منذ البداية وعلى ضوء تحليل سياسي شامل ، او ضمن استراتيجية متكاملة للعمل الوطني وضعتها الهيئة ، بل ضمن اجتهادات بعض العناصر القيادية فيها ، ولذلك لم تسقط ثمارها المرجوة·

ففي الايام الاخيرة لنشاط الهيئة ، اجرى الباكر اتصالات مع العناصر الوطنية المعادية للاستعمار البريطاني واتفق على تشكيل عمل مشترك · ويتحدث عن ذلك بقوله : « تقدمت للاخوة المناضلين في الخليج والجنوب العربي بمشروع تضامن قومي وترابط متين بين الحركات الثورية في المنطقة ضمن عمل موحد· ووقعنا على ميثاق عربي ثوري · وقررنا فتح مكتب في دمشق باسم الخليج والجنوب العربي · وكنا نهدف من وراء ذلك التعاون التام بين الفئات التحررية في المنطقة العربية لمناهضة الاستعمار والقضاء على الرجعية العربية التي بوجودها تقوية للوجود الاستعماري وكذلك الوجود الاستعماري تثبيتا للوجود الرجعي البالي · فوقعنا على الميثاق مندوبين من الكويت والبحرين وقطر وعمان والجنوب المحتل واليمن · ووضعنا أسسا ثابتة : انه اذا ما حدثت ثورة في البحرين فعلى جميع المناطق التي وقعت على الميثاق ان تتازر مع ثورة البحرين بشتى الامكانيات والوسائل التي تملكها » (٤٥) ·

وذلك التطور في تفكير القيادة هام للغاية لانه يعكس التاثير الكبير الذي مارسته الثورة المصرية على ابرز قيادات الهيئة من جهة ، ويدلل على الوعي بالضغوطات التي تمارسها الامارات الرجعية والسعودية لسحق الحركة الوطنية البحرانية ، وعلى طبيعة العدو المشترك بالدرجة الاساسية وهو الاستعمار البريطاني الذي كان يحتل الشريط الساحلي الممتد من عدن حتى الكويت باشكال مختلفة ، لكنه يدير كافة اساليب القمع ضد المناضلين الوطنيين في الجنوب والخليج العربي · وعبر هذا المخطط عن حرص القيادة على خلق تحالفات خارجية تمكنها من الرد بشكل اكبر من ساحة البحرين على اي مخطط عدواني تصفوي يستهدف الحركة الوطنية · لكن تلك البرامج قد كشفت عن نفسها واثبتت انها لا تزال في بداياتها وغير قادرة على ترجمة ما تطرحه الى واقع نضالي · كما ان المعركة التي خاضتها الحركة الوطنية في عموم المنطقة خلال العدوان الثلاثي على مصر ، كانت تعبيرا عن ردود الفعل ، ولم تكن نتيجة تخطيط مسبق لمواجهة بريطانيا في الخليج · ولم تكن تلك القيادات قادرة على ادارة معركة بهذا الحجم ، وكانت برامجها تعبيرا عن التصاقها ببرامج الثورة المصرية اكثر من برامج نابعة من قدراتها الذاتية ·

ان ترابط الحركة الوطنية في الخليج مسألة في غاية الأهمية· وفي كل مرحلة من مراحل نضالنا الوطني السابق تكتشف القيادات الوطنية حجم الامكانيات الكبيرة للعدو ، وخطورة التجزئة وكونها عاملا كبيرا في اهمية الحركة · لكن هذه القيادات لم تكن قادرة على وضع مخطط سياسي وتنظيمي محكم يمكنها من الرد على المخطط العام والحاق الهزيمة بالمستعمر ·

ولم يكن الامر مرهونا بالنية الصادقة او المجهودات الفردية، بل بالواقع الطبقي وافرازاته ، وطبيعة القوى التي تقود المعركة وبرامجها واساليب عملها · ورغم ان القبائل العربية في فترات سابقة قد تمكنت من تحقيق تلاحم بينها في مواجهة الاستعمار البرتغالي وبعده في صراعاتها المختلفة ، لكن الاستعمار البريطاني قد زرع عقبات كبيرة ، وتطلب الامر هدم سائر المعوقات الاقليمية والسياسية وتداخل الفئات الاجتماعية بين سائر اجزاء المنطقة وبروز قيادات تتمتع بنفس طويل وشامل للمعركة مع الامبريالية وعملائها في المنطقة لتتمكن من الرد الجدي على هذه المخططات ·

ورغم فشل القيادات انذاك في تحقيق ذلك الطموح ، لكن المشروع برمته ظل على جدول اعمال الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت وللان ·

من ناحية اخرى ادركت الرجعية السعودية والامارات خطر الحركة الوطنية الاصلاحية على اوضاعها المتردية ، ولذلك طالبت باغلاق الصحف الوطنية، والحد من النشاط الجماهيري· وكان موقف الرجعية السعودية واضحا للغاية ، فالاضرابات العمالية المتكررة منذ ٥٣ـ٥٥ في المنطقة الشرقية كانت تتفاعل بشدة مع التحرك العمالي والجماهيري في البحرين · وهناك

الالاف من العمال البحرانيين الذين طاردتهم السعودية لمساهمتهم في تلك الاضرابات ٠

ولم يتغير موقف الرجعية السعودية من الحركة الوطنية البحرانية منذ ذلك الوقت ، فقد كانت تسهم بقسطها في محاصرة الحركة والتضييق عليها ومساعدة السلطة لتنفيذ مخططات التصفية لها ٠

والمسألة الاخيرة التي تستحق الاهتمام البالغ ، هي الترابط بين الحكم المشيخي المتخلف وبين الاستعمار البريطاني ٠

فالقوى الرجعية ترى في الانكليز سادتها وحماتها الحقيقيين، لضرب اية معارضة داخلية تهدف الى الحد من سلطاتها العشائرية ، والاستبدادية على الشعب ٠ وتستعين في ذلك بالمستشارين لكل المرافق الحكومية ، وعندما اراد الحاكم ادخال « اصلاحات » في الاجهزة الادارية على ضوء مطالب الهيئة ، جلب الانكليز مستر اوزلي للنظر في الشئون العمالية ومستر بيس كمستشار قضائي ، وعين الكولونيل هامرسلي مساعد قومندان الشرطة واثنان من مفتشي البوليس البريطانيين للمساعدة في تنظيم الشرطة ـ وكذلك الحال بالنسبة للدوائر الاخرى !

ويدرك ال خليفة انهم لا يستطيعون مواصلة حكمهمدون حماية اجنبية ، ولذلك سلموا مقاليد الامور للمستشار والمعتمد والمقيم السياسي ، وعندما تتغير الظروف يفتشون عن حماة جدد ٠

ولم يقتصر الامر على الحماية العسكرية ، لقد ردد ال خليفة بان الفضل في خروج النفط يعود للانكليز وبالتالي ارتبطت المسألة بالاموال التي تتدفق عليهم من عائدات النفط ، وازداد تلاحمهم مع المستعمر ٠

اما الانكليز الذين لم يريدوا ان يضاعفوا العبء على كاهلهم، فقد وجدوا في الاسر الحاكمة ستارا يختفون وراءه للتدليل على استقلال هذه الامارات وعدم تدخل بريطانيا في شئونها الداخلية ويحتاج النضال الوطني الى جهود كبيرة لتوضيح العلاقات المصيرية بين هذه الاسر المستبدة والاستعمار البريطاني ٠

ورغم ان الحركة الوطنية الاصلاحية كانت تدرك هذه العلاقة، الا انها ارادت ان تجري الاصلاحات بالرعاية البريطانية ، ولم يكن الانكليز يجهلون اصدقاءهم واعداءهم،فقد وقفوا الىجانب النظام العشائري، ولعبوا على التناقضات داخل الهيئة، ووجهوا لها ضربات مميتة ، وبعد ذلك اخذوا برنامج المهزومين لتطبيقه على مراحل حسب ما تقتضيه مصالحهم ومشاريعهم السياسية٠

وبعد عشرين عام تطورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الى درجة عالية ، وتطورت معها الحركة السياسية في البلاد ، ووضعت مهمات اكثر جذرية وثورية ، لكن الاشكال السياسية الاستبدادية لا تزال تبعث الروائح النتنة ، وتفتش عن حماة جدد في طول المنطقة وعرضها ، وتبدي حماسها الشديد للاحلاف العسكرية المشبوهة المتمثلة في الحلف الخليجي ، وتضاعف اجهزة قمعها بدرجات كبيرة ، خوفا من الجماهير ، التي لن تتعب ولن تتردد عن تقديم كل التضحيات في سبيل اهدافها المشروعة والعادلة ٠

الهـوامـش

١٥ ـ الحركة الوطنية في البحرين ـ العبيدي ـ ص ١٧٩ ٠
١٦ ـ المصدر السابق ـ ص ١٨٠ ٠
١٧ ـ المصدر السابق ـ ص ١٨٢ ٠
١٨ ـ الحركة الوطنية في البحرين ـ محاضرة لعبد العزيز الشملان ـ ص ١٦ ٠
١٩ ـ من البحرين الى المنفى ـ عبد الرحمن الباكر ص ٨١ ٠
٢٠ ـ الحركة الوطنية في البحرين ـ العبيدي ص ١٨٧.
٢١ ـ المصدر السابق ص ١٨٨ ٠
٢٢ ـ قانون العقوبات لسنة ٥٥ ـ نقلا عن العبيدي ص ٢٠١٠
٢٣ ـ نقلا عن العبيدي ص ٢٠٣ ٠
٢٤ ـ المصدر السابق ص ٢٠٤ ٠
٢٥ ـ المصدر السابق ص ٢٠٥ ٠
٢٦ ـ من البحرين الى المنفى ـ الباكر ـ ص ١١٠ ٠

تقول المصادر البريطانية التي يستشهد بها احد الكتاب البريطاني ليتل فيلد بأن عدد العمال الذين انضموا الى الاتحاد وصل الى ٦٠٠٠ عامل ومستخدم ٠

٢٧ ـ العبيدي ص ١٩٨ ٠
٢٨ ـ الباكر ص ٩٥ ٠
٢٩ ـ الباكر ص ٩٥ ٠
٣٠ ـ المصدر السابق ص ١٢٦ ٠
٣١ ـ المصدر السابق ص ١٢٨ ٠
٣٢ ـ المصدر السابق ص ١٢٨ ٠
٣٣ ـ العبيدي ص ٢١٥ ٠
٣٤ ـ المصدر السابق ص ٢١٥ ٠
٣٥ ـ نقلا عن العبيدي ص ٢١٦ ٠
٣٦ ـ المصدر السابق ص ٢١٦ ٠
٣٧ ـ من البحرين الى المنفى ـ الباكر ص ٨١ ٠
٣٨ ـ المصدر السابق ص ٢٦٤ ٠
٣٩ ـ المصدر السابق ص ١٤٠ ٠
٤٠ ـ العبيدي ص ١٨٩ ٠
٤١ ـ المصدر السابق ص ١٨٩ ٠
٤٢ ـ قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ـ الدكتور محمد الرميحي ـ ص ٣٤٨ ٠
٤٣ ـ من البحرين الى المنفى ـ الباكر ـ ص ١٣٩ ٠
٤٤ ـ المصدر السابق ص ٩٣ ٠
٤٥ ـ المصدر السابق ص ١٣٧ ٠

أتحدّاكم.. أتقدّم

المكان : محكمة في احدى عواصم هذا الوطن العربي الممتد ٠

الوقت : ليس مهما !

القضية : ادانة خمسة متهمين في جريمة اغتيال احدى الشخصيات الهامة في الدولة ٠٠ لا توجد أدلة ٠٠ كل ما هناك فصول من مسرحية خرجت للتو من دهاليز القسم الخاص لتكشف للمواطنين الكرام ابعاد هذا المخطط الخطير الذي يهدف للتخريبولاغتيال الشخصيات و ٠٠٠ و ٠٠٠

ـ « وسط اجراءات أمن مشددة ٠٠ بدأت المحاكمة ٠٠ مطرقة القاضي تسترق السمع ٠٠ والجمهور الغارق في صمت القاعة ينتظر الخاتمة ٠٠ ليسدل الستار على هذه المهزلة ٠٠ عفوا ـ المحاكمة ـ لحظات ويأتي الصحفيون ومراسلوا وكالات الانباء العالمية وبعض المأجورين ٠٠

يصرخ الحارس: محكمة ـ يختل توازن ميزان العدالة ويكاد ان يسقط !! ٠

الفصل الاول ـ

يدخل القاضي ليفتتح الجلسة : (باسم الحكام الخونة ٠٠ باسم ليالي النفي والقهر والتشريد ٠٠ باسم مذابح مارس وتاريخ زبانية العفن باسم دم الشهداء المتراكم فوق الياقات) :باسم الله ٠٠ سبدأ جلستنا اليوم ٠٠

يبدأ ممثل الادعاء العام في توجيه التهم للمتهمين (نظراتهم تمتد ٠٠ اصابعهم تمتد ٠٠ هاماتهم ترتفع في شموخ ٠٠ ترسخ اقدامهم في الارض ٠٠ هذه الارض الطيبة ٠٠ العطشى كجذوع النخل ٠٠ ـ الارض التي اخرجت من ثناياها ٠٠من ازقتها منثلاثية الفقروالجوع والمرض أبطالا ٠٠ قناديلا اضاءت في مواسم العتمة والقيد ٠٠ قافلة من شهداء تواصل دربها نحو الشمس ٠٠) ٠

المتهم الاول والثاني والثالث متهمين بالقتل مع سبق الاصرار خلافا لاحكام المادتين ٠٠٠ من قانون العقوبات الصادر بمرسوم اميري (مرسوم اميري يصادر فرحة الانسان ٠٠٠ بأسم الدولة والامن والاعيان ٠٠٠) واحراز سلاح ناري وذخيرة بدون ترخيص وسونكيا (ابتسامة تعلو شفاه المتهمين ٠٠ نظراتهم تمتد ٠٠ يهتز الجمهور في القاعة ٠٠ تعلو همهمات ٠٠ تخرسها مطرقة القاضي ٠٠ لتستمر الجلسة ٠٠

المتهم الرابع والخامس متهمين بالانتماء الى منظمة غير مشروعة تسعى لنشر الافكار الملحدة ولتخريب المنشآت الاقتصادية ولاغتيال الشخصيات الهامة و ٠٠٠ و ٠٠٠ و ٠٠٠

(نظرات يتبادلها القاضي وممثل الادعاء ٠٠ اصابع الجمهور ترتفع لتشير الى المنصة !!)

ينزعج القاضي ويصرخ للحارس : ناد على الشهود٠

(الشاهد الاول ٠٠ الثاني ٠٠ الكل شاهد٠٠ جماهير الجوع تصرخ في وجه الحكام ٠٠ اللعنة ٠٠ الكل شاهد على انظمة الزيف ٠٠ القتل ٠٠ النهب والصلاة على ساحات السجاد الايراني ٠٠

الكل شاهد في صرفيت وفي تل الزعتر ٠٠ في سيناء وفي الجولان وفي كل الاجزاء ٠٠ فهذا وطن يتدحرج في اللعبة بين الدول الكبرى ويعاود صمته٠٠ الكل شاهد٠٠ فالدم غطى نشرات الانباء ٠٠ وعرى انظمة النفط وما بقي من هذه الامة العربية « خير أمة اخرجت للناس » لتبيع الارض والعرض للشاه ولرأس المال الامريكي ٠٠ يا لمهزلة التاريخ العربي ٠٠)

تختلط الاصوات ٠٠ يضيع الشاهد والمتهمون والجمهور ٠٠ يعترض محامي المتهم الاول ٠٠ يرفض القاضي الاعتراض ٠٠ ممثل الادعاء يواصل تهريجه٠٠ يختم القاضي احداث الفصل الاول ويصيح :

ـ ترفع الجلسة ونواصل ان شاء الله غدا ٠٠٠ الساعة ٠٠٠

الفصل الاخير :

يصرخ الحارس : « محكمة » ٠٠ يسقط ميزان العدالة ٠٠ يدخل القاضي ٠٠ يلقي نظرة على الجمهور المتكدس في القاعة ويتلو الحكم: حكمت المحكمة حضوريا على المتهمين ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ بالاعدام ٠٠ والمتهم ٠٠٠٠ بالسجن المؤبد والمتهمين ٠٠٠٠ ، ٠٠٠٠ بالبراءة ٠

تعلو اصوات الجمهور٠٠ يتبادل المتهمون النظرات٠٠ فجأة يخيم الصمت على القاعة ٠٠ يهدر صوت يمزق خيط الصمت الممتد٠٠ يحمل التحدي والضوء « اتحداكم » ٠٠ تتلطخ جدران القاعة بالدم ٠٠ يدخل « محمد غلوم » من احد الابواب الموصدة ٠٠ يظهر وجه « سعيد » في احد الجدران ٠٠ تهتز اركان القاعة ٠٠ يسير محمد باتجاه المنصة ٠٠ يشير باصبعه للقاضي وممثل الادعاء ٠٠ تتساقط الاقنعة ٠٠ يرفع « محمد » قبضته الممزوجة بالدم ٠٠ يقف الجمهور ٠٠ ترتفع السواعد ٠٠ يرتعش القاضي يتراجع في ذعر ٠٠ تسقط المطرقة ٠٠ يتناثر ملف القضية ٠٠ محمد يتقدم يتبعه الجمهور ٠٠ وجنه سعيد يكبر ٠٠ محمد يتقدم ٠٠ يتقدم ٠٠ يتقدم ٠٠

برقية الجبهة في يوم جنبلاط اللبناني ، العربي العالمي :

باستشهاد المناضل الكبير فقدت الجماهير العربيّة أحد أبرز قادتها ...



الاخوة / اعضاء المجلس السياسي المركزي للاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية .

باستشهاد المناضل الكبير كمال جنبلاط فقدت الجماهير العربية وقواها الثورية احد ابرز قادتها الذين ناضلوا بكل بسالة واقدام من اجل حرية لبنان وعروبة شعبه ووحدته ، وفي سبيل الدفاع عن الثورة الفلسطينية ، ومن اجل تلاحم فصائل الثورة العربية .

لقد جاء اغتيال المناضل الكبير كمال جنبلاط في مرحلة دقيقة وحاسمة من مراحل النضال التي تمر بها الثورة العربية بشكل عام ، والحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية بشكل خاص . مرحلة تتطلب انماطا متقدمة في اشكال النضال ضد المؤامرات التي تحيكها ضدنا الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية من أجل مواجهتها واحباطها .

وفي يوم المناضل الكبير كمال جنبلاط اللبناني العربي الدولي لا يسعنا الا ان نؤكد على ضرورة تقديم كافة اشكال الدعم للحركة الوطنية اللبنانية وللثورة الفلسطينية الباسلة ، واهمية العمل الجاد الدؤوب من اجل تلاحم فصائل الثورة العربية .

الجبهة الشعبية في البحرين